NEDAL AL-ADAYLA

نضال محمد العضايلة

غتيال السياسي في الشرق الأوسط

دراسة توثيقية لأهم عمليات الاغتيال في الشرق الأوسط





تاريخ الاغتيال السياسي

في الشرق الأوسط

نضال محمد العضايلة



نضال محمد العضايلة

تاريخ الاغتيال السياسي
في الشرق الأوسط



- تاريخ الاغتيال السياسي في الشرق الأوسط / دراسة
- نضال محمد العضايلة/ مؤلف من الأردن
- الطبعة الأولى : 2011
- حقوق النشر والتوزيع محفوظة:



- الإشراف الفني : محمد الشرقاوي

- رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : 2010/3/677

تجدون كتبنا على الموقع التالي
www.darwardjo.com

الإهداء

إلى أبي وأمي أطال الله في عمريهما

إلى زوجتي وولدي يزيد ورنيم

إلى روح المغفور له عبدالله الأول بن الحسين الذي سقط على أبواب الأقصى الشريف

إلى روح وصفي وهزاع اللذان سقطا شهداء للحق والواجب

إلى كل من أغتيلوا بيد حاقدة وجبانة

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

أتقدَّم بجزيل الشُّكر وعظيم الامتنان إلى معالي المهندس سمير الحباشنة الذي كان لدعمه لهذا الكتاب الأثر البالغ؛ ممَّا دفعني للتقدُّم خطوة إلى الأمام، كما أتقدَّم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في اتجاه إخراج هذا الكتاب الى حيز الوجود.

نضال العضايلة

تقديم

يجود التاريخ بصيرورته الأزليّة وظيفته التي يرصد عبرها إيقاع البشر، كشاهد دائم على الأحداث في كل المراحل، وفي كل البقاع وبين كل الأمم، يجود برجال ليحملوا رؤى من شأنها إحداث منعطف في مسيرة التاريخ ذاته، فيؤثّر هذا المنعطف بحياة الناس ويغيّرها من حال إلى حال، فتفضي تلك الرؤى إلى حال أرقى، أو إلى حال يأتي بما هو غير مرغوب للناس ولأحوالهم.

ويهيئ التاريخ أيضاً لهؤلاء الرجال الأسلحة اللازمة لخوض معركتهم مع التغيير، فيمدّهم بالطاقة الفكرية، أو السياسية، أو الثقافية، أو العسكرية، أو بكلها مجتمعة معاً، بل ويعطيهم الهيبة والقبول، وهو ما يتعارف عليه بـ «الكارزما) ، التي توهب من الله سبحانه وتعال لأُناس دون غيرهم، فتكون تلك الهيبة الممنوحة وسيلتهم لقبول الآخرين لهم ولرؤاهم، ولأقوالهم وأفعالهم أيضاً، حيث يلتفّ الناس من حولهم نخباً وجموع، فيحملوا تلك الرؤى بقناعة ويحاولوا السعي نحو ترجمتها على أرض الواقع، ويعطينا التاريخ مئات الأحداث بشتّى مراحله على وجود هؤلاء الرجال والتغييرات التي أحدثوها في مسيرة شعوبهم ومناطقهم، فمنهم من قاد تحريراً لأرض مغتصبة، ومنهم من نقل الحياة من وضع متخلّف بدائي إلى وضع أرقى في سلّم التطوّر الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، ومنهم أيضاً على الجانب الآخر، من اغتصب أرضاً للغير، أو انحدر بحياة الناس من وضع متميّز إلى وضع بائس، إلاّ أنّه وبرغم اختلاف نتاجات هؤلاء وآثارهم على وقع الحياة إيجاباً أم سلباً، فإنّهم بالتأكيد يندرجون تحت صنف الرجال الاستثنائيين الذي خلّدهم التاريخ، سواء في صفحات مجلّلة بالاحترام، أم صفحات أخرى ترغب البشرية بأن تنساها ولكن... بلا جدوى.

والحقيقة، أنَّ هؤلاء الرجال يتشابهون بأنَّهم قد نذرواأنفسهم وكل ما هو عزيز عليهم لتحقيق غاياتهم، كما يختلفون بالماهية الأخلاقية وبالسلوكيات في سبيل الوصول إلى تلك الغايات. فالبعض منهم آثر الالتزام بمنظومة القيم الأخلاقية المستمدّة من معايير دينية أو إنسانية، ومنهم من نجح، ومنهم من أخفق، والبعض الآخر لم يتورَّع عن استخدام كل الأساليب الممكنة بغض النظر عن أخلاقيتها أو إنسانيتها في سبيل الوصول إلى أهدافه.

وفي كل الأحوال، فإنَّ التاريخ وحين يحيل أفعالهم في صفحات الماضي لا يتوقَّف كثيراً عند تلك الأساليب، بل يسجِّل النتائج فقط كعناوين للإنجاز أو الإخفاق، ويترك التفاصيل

محفوظة في ردهاته للباحثين عن الحقيقة، من علماء ومؤرِّخين، حيث عليهم أن يلجوا في عتمة تفاصيل التاريخ وما أكثرها! وصولاً إلى تلك الحقيقة التي بتقديري لا تؤثِّر كثيراً في أنّ النتائج بعناويهنا الرئيسة التي تبقى الأهم والأبقى.

أردت من هذا الحديث، أن أقول إلى أنَّ هؤلاء الرجال المندفعون بإتجاه أهدافهم والواقفون على ناصية المعرفة وناصية التسلح بالفكر أو بالسياسة أو بالثقافة أو بالقوة والممتلكون لتلك الهيئة الربانية. لا يمكن لأيّ عوامل من أن توقف اندفاعهم ما داموا قد امتلكوا كل إمكانات تحقيق الأهداف الوصول بروٰاهم إلى الترجمة العملية، هذا باستثناء عامل واحد، ألا وهو الاغتيال السياسي، وهو أقصر الطرق وأجبنها، بل وأضعفها حجّة دراماتيكية، تحوِّل الحياة إلى موت، والطموح إلى زوال، والأمل إلى إحباط.

ويتقديري، أنَّ الباحث نضال محمَّد العضايلة، في كتابه «تاريخ الإغتيال السياسي في الشرق الأوسط»، قد قدَّم محاولة جادّة لقراءة الاغتيال السياسي في منطقتنا، وبالتركيز على أحداثه المعاصرة، حيث حال الاغتيال دون تحقيق أهداف هؤلاء الرجال رغم امتلاكهم إلى العناصر اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، فيكون الاغتيال العامل الحاسم في وقف اندفاعاتهم، وبالتالي يحول التاريخ إلى منطعف آخر نظراً لغياب هؤلاء الرجال وغياب رؤاهم معهم.

فالملك المؤسِّس للمملكة الأردنية الهاشمية المغفور له عبدالله ابن الحسين، والرئيس رياض الصلح رئيس وزراء لبنان، في حقبة ما بعد الاستقلال، كانا قد اتَّفقا معاً في عمَّان في أواخر حزيران من عام ١٩٥١ على العمل يداً بيد وجمع طاقات الأمة وإمكانات بلديهم بالخصوص لتحقيق وحدة سوريا الكبرى، فالفرصة لم تكن مواتية كما هي تلك الفترة لعمل اختراق تاريخي وصنع الوحدة التي طالما كانت ولا زالت حلماً عربياً ينغرس في عمق أشواقنا، بل ويحاكي عمق مصالحنا المادية. أقول اتَّفق الرجلان على ذلك في عمَّان، وكان لاتفاقهم إمكانيات كبرى للنجاح، فالملك عبدالله يحمل مشروع أبيه الوحدوي، بل وله إسهامات عملية نحو تحقيق هذا المشروع، يسجِّلها التاريخ في ميادين الحروب، وفي ميادين السياسة والثقافة على حد سواء. عاش عبدالله ابن الحسين كما هو جيله توَّاقاً إلى الوحدة العربية والتي تبدأ بوحدة سوريا والعراق على طريق الوحدة الشاملة، إيماناً من هذا الجيل بأنَّ الخلاص العربي والقضاء على التخلُّف والجهل ودحر الاستعمار وتحرير فلسطين وإعادة المكانة اللائقة لأمتنا

والتي افتقدتها عبر قرون من الظلام والتخلُّف والاستعمار لا يتم إلاَّ عبر وحدة الأمة. كما أنَّ رياض الصلح الذي ينتمي إلى نفس الجيل إنما له إسهاماته الكبرى في رفض التجزئة والتفسيم، بل ورفض لنبان على أمته العربية، بل وعاش عمره محاولاً إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي، فوحدة الأمة، ووحدة سوريا والعراق كنقطة بداية إنما هي القاعدة، وأنَّ التجزئة والانقسام إنما هي الاستثناء.

واعتقادي الشخصي، بأنَّ شراكة الرجلين النزيهة والتي تحاكي تطلعات الأمة وجماهيرها كان يمكن أن تحدث أثرها الإيجابي، وأن تخرج سوريا من مأساة الانقلابات العسكرية الهشّة التي لم تأتي إلاَّ بالخراب والاندحار، بل وتخرج لبنان من انقسامه على نفسه، ذلك الانقسام الطائفي والمذهبي البشع والذي أدخل لبنان فيما بعد في حروب أهليّة أكلت الأخضر واليابس، وحالت دون أن يبني هذا البلد العربي نفسه ويواكب متطلبات العصر والتقدُّم على الرغم من أنّه يمتلك كافة العناصر اللازمة لإحداث ذلك! بل وتعطي للأردن أي «الوحدة» عمقاً مداداً مادي ومعنوي لأنّ يحقق وأشقائه العرب ما لم يستطعيوا تحقيقه في حالة الانقسام والتشرذم المساندة وخصوصاً تحرير فلسطين.

وهنا يتدخَّل الاغتيال السياسي ليوقف مشروع الرجلين وتلك الشراكة المزمعة، ويحول دون تحققها على أرض الواقع. فليس من المصادفة بمكان أن يتم اغتيال رياض الصلح حال انتهاء اجتماعه مع الملك عبدالله في عمَّان، وأثناء مغادرته القصر الملكي باتجاه المطار. بل وأن يتم اغتيار الملك عبدالله في ذات الأسبوع وهو يهمّ بدخول المسجد الأقصى المبارك لأداء صلاة الجمعة في القدس!

وأنَّ النموذج الآخر الشاهد على أنَّ الاغتيال السياسي يفعل فعله المؤِّثر في إيقاف اندفاعات الرجال الاستثنائيين ويحول دون تحقيق برامجهم وأهدافهم، هو نموذج وصفي التل الذي نذر حياته منذ شبابه الأول من أجل الأردن وقبل ذلك من أجل فلسطين. فوصفي التل التحق بالكلية العسكرية البريطانية في صرفند / فلسطين ليكتسب المهارات العسكرية، وليتهيَّأ لأن يأخذ دوره كمواطن عربي شريف في تحرير فلسطين. علماً بأنَّ وصفي التل قد ذهب على الكلية العسكرية البريطانية بتكليف من حركة القوميين العرب التي كان عضواً بها وليس لأنه يعمل مع البريطانيين كما حاول خصوصه وخصوم منهجه أن يلصقوا به تهمة العمالة. وحال انتهائه من تلك المرحلة، التحق بجيش الإنقاذ وقاتل إلى جانب الشرفاء العرب

والفلسطينيين في عام ١٩٨٤م، بل وعاد إلى سوريا بعد ذلك وحاول مع ضباط سوريين شرفاء أحسُّوا بمرارة قيام إسرائيل على جزء من أرض فلسطين كنتيجة لحرب ٤٨ أن ينهوا النظام الدكتاتوري العسكري القائم بسوريا والذي لم يقم بما هو مطلوب منه إبان تلك الحرب. سجن وصفي التل في الشام، وأُبعد إلى الأردن، حيث بدأت مسيرته الأردنية التي قامت على أساسين رئيسين، الأول بناء الدولة الأردنيّة الحديثة، وإحداث نمو اقتصادي وتطوُّر اجتماعي، وتأييد نظافة الحكم ومطاردة الفاسدين، والأساس الثاني بناء جيش أردني قوي ليلعب الدور المطلوب لاحقاً في تحرير فلسطين.

ولم يسجِّل على وصفي التل منذ أن أصبح سفيراً، ومن ثمَّ مديراً للإذاعة، فرئيساً للوزراء حتى استشهاده أي خروج عن هذين الأساسين، اللذان وسما حياته وسنواته، خصوصاً أثناء وجوده في الموقع التنفيذي الأول في الدولة الأردنية. بل وأنَّ خلافه مع الفصائل الفلسطينية المسلحة عام ٧٠ لم يكن على أساس جلال مهمتها في تحرير فلسطين، وإنَّما على سلوك بعض منتسبيها، الذين تركوا الخنادق في مواجهة إسرائيل وعادوا إلى عمان والمدن الأردنيّة الأخرى، يمارسون الفوضى والمسّ بهيبة الدولة الأردنية، بل وخلق حالة من الشقاق المفتعل بين المواطنين الأردنيين الذين جمعتهم وحدة الأهداف والأشواق والواقع، بل واقتسموا معاً منذ نكبة فلسطين اللقمة والمكان ليعيدوا للحياة نموذج المهاجرين والأنصار، إبان هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام إلى المدينة المنورة. ووصفي التل حين ذهب إلى القاهرة بصفته وزيراً للدفاع في اليوم الذي اُغتيل فيه، إنَّما كان يحمل مشروعاً عربياً عسكرياً للرد على هزيمة ١٩٦٧ وتحرير الأرض. وهنا يتدخَّل الاغتيال السياسي ليوقف مشروع هذا الرجل بكل ما حمل من معاني وطنية وقومية. بحيث فقدت الأمة برحيله واحداً من الرجال الذين ليس من السهولة بمكان بأن يجود التاريخ كثيراً بمثله، وهو الأمر الذي يفسِّر بقاء وصفي التل في الذاكرة الوطنية طوال هذه السنين رغم أنّه قد مرَّ على رحيله ما يقرب من ٤٠ عاماً. بل وأنَّ من حاكوا عملية اغتياله قد عادوا بعد عقود ليخطئوا فعلتهم الشنيعة، ويعيدوا إلى الرجل بعض من حقه عليهم، بل وإنصاف مسيرته القومية وجلاء مواقفه نحو القضية الفلسطينية.

كتاب الباحث العاضيلة، يتَّسم بالرصد الدقيق الذي يتوخَّى الموضوعية، ويقدِّم مادة تاريخيّة غنية لأهم قضايا الاغتيال السياسي وآثارها، وأنَّ قراءة هذا الكتاب للأجيال الحديثة السن إنما يعطيها إغناءً معرفياً هاماً من شأنه مساعدتها في معرفة صلابة الأرض

التي يقفون عليها والإسهام في تمكينهم في بلورة فكر مناسب وعملي لإعانتهم على اختراق معيقات الحياة وتحقيق إسهامات على طريق رسم معالم حياة عربية من شأنها الارتقاء بالأمة وتقريبها من تحقيق أهدافها الكبرى المشروعة.

وإنَّني بهذا التقديم، أحاول أن أبيِّن مدى الفائدة المرجوة من هذا الكتاب، حيث أتمنَّى للباحث المحترم كل توفيق، مع تثميني للجهد العلمي والبحثي المبذول في هذا الكتاب.

موكِّداً أنَّ الاغتيال السياسي كشكل من أشكال الإرهاب لا زال يحتاج إلى المزيد من الدراسة والبحث، عسى أن تسهم في التخفيف من غلواء إيقاعاته السيئة على الحياة، اقول التخفيف ولا أقول الإلغاء؛ لأنَّ الإرهاب والاغتيال السياسي كاشتقاق له مسألة بتقديري غير قابلة للاندثار الكلي، بل إنَّ الاستقرار الاجتماعي والأمني، وإحقاق شروط العدالة وحل القضايا العالقة على أسس مشروعة، إنَّما هي عوامل من شأنها أن تبطل الأسباب التي تقود إلى الإرهاب والاغتيال السياسي.

أدعو لك بالتوفيق أيها الأخ نضال... وإلى الأمام إن شاء الله، إنَّه سميع مجيب.

أخوكم

المهندس سمير حباشنة

المحتويات

تمهيد

الإغتيال مصطلح يستعمل لوصف عملية قتل منظمة ومتعمدة تستهدف شخصية مهمة ذات تأثير فكري أو سياسي أو عسكري أو قيادي ويكون مرتكز عملية الإغتيال عادة أسباب عقائدية أو سياسية أو إقتصادية أو إنتقامية تستهدف شخصا معينا يعتبره منظموا عملية الإغتيال عائقا في طريق إنتشار أوسع لأفكارهم أو أهدافهم .

يتراوح حجم الجهة المنظمة لعملية الإغتيال من شخص واحد فقط إلى مؤسسات عملاقة وحكومات، ولا يوجد إجماع على إستعمال مصطلح الإغتيال فالذي يعتبره المتعاطفون مع الضحية عملية إغتيال قد يعتبره الجهة المنظمة لها عملا بطوليا، ومما يزيد في محاولة وضع تعريف دقيق لعملية الأغتيال تعقيدا هو أن بعض عمليات الإغتيال قد يكون أسبابها و دوافعها إضطرابات نفسية للشخص القائم بمحاولة الإغتيال وليس سبباً عقائدياً أو سياسياً وأحسن مثال لهذا النوع هو إغتيال جون لينون على يد مارك ديفيد تشابمان في ٢١ يناير ١٩٨١ ومحاولة إغتيال الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان على يد جون هنكلي جونيور في ٣٠ مارس ١٩٨١ الذي صرح فيما بعد انه قام بالعملية إعجابا منه بالممثلة جودي فوستر ومحاولة منه لإسترعاء إنتباهها.

يستعمل مصطلح الإغتيال في بعض الأحيان في إطار أدبي لوصف حالة من الظلم والقهر وليس القتل الفعلي كإستعمال تعبير "إغتيال الفكر" أو "إغتيال قضية" أو "إغتيال وطن" أو "إغتيال البراءة" وغيرها من التعابير المجازية. الكلمة الإنجليزية لمصطلح الإغتيال Assassination مشتقة من جماعة الدعوة الجديدة أو ما ذاع صيتهم بالحشاشين Hashshashin الذين كانوا طائفة إسماعيلة نزارية نشيطة من القرن الثامن إلى القرن الرابع عشر وهناك الكثير من الجدل حول هذه المجموعة.

وإستناداً إلى بعض المصادر، فإنَّ الرحالة الإيطالي ماركو بولو (١٢٥٤ - ١٣٢٤) هو أول من أطلق تسمية الحشاشين على هذه المجموعة عند زيارته لمعقلهم المشهور بقلعة ألموت Alamut التي تبعد ١٠٠ كلم عن طهران، وذكر أن هذه الجماعة كانوا يقومون بعمليات إنتحارية وإغتيالات تحت تأثير تعاطيهم الحشيش بينما يرى البعض إن في هذه القصة تلفيقا وسوء ترجمة لإسم زعيم القلعة حسن بن صباح الملقب بشيخ الجبل، بغض النظر عن هذه التناقضات التأريخية فإن هذه المجموعة قامت بعمليات إغتيال في غاية التنظيم و الدقة

ضد الصليبيين والعباسيين والسلاجقة.

عندما أصبح قسطنطين الأول (٢٧٢ -٣٣٧) المعتنق للمسيحية إمبراطور روما بدون منازع في عام ٣٢٣، أصبحت المسيحية ديانة مسموحة بها حسب الأتفاق الذي تم التوصل إليه في مرسوم ميلان الذي نص على حيادية الإمبراطورية الرومانية تجاه العقائد الدينية منهيا بذلك عقوداً من الإضطهاد الديني. بعد وفاة قسطنطين الأول تقاسم السلطة ٢ من أبنائه، قسطنطين الثاني (٣١٧-٣٦١) ويوليوس قونسطان (٣٢٠-٣٥٠) وبعد مقتل الثاني اصبح قسطنطين الثاني حاكما مطلقا وكان أكثر تشددا من والده حول الحريات الدينية فقام بإصدار مراسيم بإغلاق كل المعابد الوثنية ومعاقبة كل من يقوم بطقس وثني، قام عامة الشعب بإستغلال هذا المرسوم وبدأت عمليات نهب وسلب وتخريب واسعة النطاق للمعابد الوثنية وتلى هذا التخريب إستهداف شبه منظم للزعامات الدينية الوثنية .

ومن عمليات الإغتيال المثيرة للجدل إلى يومنا هذا هو قيام مجموعة من المتطرفين بإغتيال عالمة الرياضيات والفيلسوفة والمعلمة الغنوصية هيباتيا وكان عملية الإغتيال بتوجيه من بطريرك الإسكندرية كيرلس الأول (٣٧٦ - ٤٤٤).

أما بالنسبة للتيار المقتنع بالحقيقة التأريخية للكتب الدينية المقدسة فإن الإغتيال عملية قديمة قدم خلق الإنسانية ويورد البعض مثال قتل قابيل لهابيل (أبناء آدم) كأول عملية إغتيال بالإضافة إلى ٧ إغتيالات مذكورة في العهد القديم ومنها على سبيل المثال إغتيال ملك مؤاب (منطقة قديمة شرق عمان) الذي كان ملكا على العماليق والآمونيين وكان يضطهد بني إسرائيل وتم إغتياله على يد الزعيم الروحي اليهودي أيهود حيث قام بطعن الملك بخنجر ذو حدين متظاهرا أنه يقدم الهدايا والطاعة لملك مؤاب إغتيال أبنير ابن عم شائوول أول ملوك بني إسرائيل على يد يؤاب ابن عم الملك داوود ثاني ملوك بني إسرائيل كإنتقام من يؤاب من أبنير لقتله أخاه. إغتيال آمنون الإبن الأكبر للملك داوود على يد الإبن الأصغر عبشلوم حيث كانوا أشقاء من والدتين مختلفتين وقام عبشلوم بالإغتيال إنتقاماً من إغتصاب أخته تمر على يد أمنون.

بعيداً عن العهد القديم في الكتاب المقدس فإنه من المعروف والموثق تاريخيا إن مملكة اليهود في فلسطين والتي كانت تعرف بيهودا، كانت تتمتع بنوع من الإستقلالية تحت حماية الإمبرطورية الفارسية ولكن هذه الحالة الشبه مستقلة إنتهت في عام ٦٣ قبل الميلاد عندما

اجتاحت الجيوش الرومانية فلسطين واصبحت مملكة يهودا تحت الحكم المباشر للرومان الذين قاموا بتنصيب القائد العسكري الروماني هيرودس ملكاً عليها عام ٣٧ قبل الميلاد والذي قام بفرض ضرائب باهظة علي اليهود وأدت هذه التغيرات السياسية إلى ظهور مجموعة الزيلوت Zealot الثوريين الرافضين للتبعية الرومانية والرافضين لدفع الضرائب ودعا الزيلوت إلى الثورة المسلحة وتحرير يهودا نهائياً من الحكم الروماني، ومن بين الزيلوت ظهر مجموعة تقوم بعمليات الإغتيال المنظمة وكانوا يعرفون بإسم السيكاري Sicari أي حملة الخناجر الذين كانوا يطعنون الرومانيين بالخناجر.

هناك العديد من عمليات الإغتيال السياسية التي تمت في القرون التي سبقت مولد المسيح وخاصة أثناء حكم الأسر والممالك المتصارعة في الصين وهناك حالة موثقة تاريخيا في القرن الثالث قبل الميلاد عندما تمكنت أسرة تشين من ضم الممالك الصينية المجاورة لهم وهذا المد العسكري لهذه الأسرة أوقع خيفة في قلب أمير أسرة يان الذي قام بإرسال شخص إسمه جنك كي Jīng Kē لإغتيال حاكم اسرة تشين الإمبراطور شي هوانغ Sh Huáng ولكن عملية الإغتيال كانت فاشلة.

من عمليات الإغتيال المشهورة في فترة قبل الميلاد هو عملية إغتيال فيليبوس الثاني المقدوني (٣٨٢-٣٣٦ قبل الميلاد) المثيرة للجدل على يد أحد افراد طاقم حمايته وهناك جدل حول المسؤولية التأريخية عن الإغتيال فالبعض يعتقد إن الإغتيال كان من تدبير زوجته أوليمبياس التي كانت أميرة لمنطقة البلقان بينما يتهم البعض الآخر إبنه الإسكندر الكبير، ويذهب البعض الآخر إلى إلقاء اللوم على الملك الفارسي داريوش الثالث. كانت الاغتيالات الوسيلة الشائعة لتصفية الخصوم السياسيين اثناء تحول جمهورية روما إلى الإمبراطورية الرومانية ومنها على سبيل المثال تصفية يوليوس قيصر في سنة ٤٤ قبل الميلاد الذي كان بداية سقوط الجمهورية وبداية إنشقاق طبقي بين المتعاطفين مع قيصر من الطبقة الكادحة والوسطى ضد الطبقة الأرستقراطية التي يعتبرها البعض منظم عملية الإغتيال.

في العصر الحديث إزداد دقة وحجم وتنظيم عمليات الإغتيال وتخطت أسباب الإغتيال حدود كونها نتيجة صراع داخلي بل إتخذت طابعا إقليميا ففي روسيا القيصرية تم إغتيال ٥ من القياصرة في أقل من ٢٠٠ سنة حيث تم إغتيال بطرس الثالث في ١٧ يوليو ١٧٦٢ و ايفان السادس في ٥ يوليو ١٧٦٤ ، و بولص الأول في ٢٣ مارس ١٨٠١ وأسكندر الثاني في ١٣ مارس

١٨٨١ و نيقولاس الثاني في ١٧ يوليو ١٩١٨ بعد الثورة البلشفية. في الطرف الآخر من العالم يعتبر إغتيال أبراهام لينكولن (١٨٠٩-١٨٦٥) في ١٥ ابريل ١٨٦٥ في مسرح فورد الأبرز في تاريخ الولايات المتحدة ، حيث قام الممثل المسرحي جون ولكس بووث بإطلاق رصاصة على رأس لينكولن اثناء مشاهدته لعرض مسرحي حيث كان بووث من المناصرين لإبقاء نظام العبودية الذي ألغاه لينكولن في ١ يناير ١٨٦٣. بالأضافة إلى لينكولن تم إغتيال ٣ رؤساء أمريكيين آخرين وأولهم كان الرئيس العشرون جيمس كارفيلد في ٢ يوليو ١٨٨١ بعد إطلاق تشارلز غوتو رصاصتين عليه ولم يتم العثور ابدا على الرصاصة الثانية رغم محاولات ألكسندر غراهام بيل إستعمال جهازه المتواضع لكشف المعادن لمعرفة مكان إستقرار الطلقة في جسم كارفيلد وبقاء الطلقة الثانية بجسمه أودت بحياته بعد ٨٠ يوماً من محاولة الإغتيال نتيجة لتسمم الدم وتوفي كارفيلد في ١٩ سبتمبر ١٨٨١ وكان سبب الإغتيال هو رفض كارفيلد تعيين غوتو كقنصل للولايات المتحدة في باريس.

بعد كارفيلد تم إغتيال الرئيس الأمريكي الخامس و العشرون وليام مكينلي في ٦ سبتمبر ١٩٠١ على يد اللاسلطوي ليون زولغوس في نيويورك اثناء مشاهدته لعرض بعض الإختراعات الجديدة . ومن مفارقات القدر أن أحد الأجهزة الذي كان يطلع عليها هو جهاز الأشعة السينية الذي لم يفكر أحد بإستعماله لمعرفة موضع إستقرار الطلقة ومات مكينلي متأثرا بجراحه بعد ٨ أيام في ١٤ سبتمبر ١٩٠١. أما زولغوس، فقد تم إعدامه بالكرسي الكهربائي وكانت آخر كلماته "لقد قتلته لأنه كان عدوا للبسطاء الكادحين ولا اشعر بالأسف لقتله" . أما الرئيس الأخير الذي تم إغتياله فهو جون كينيدي حيث تم إطلاق النار عليه في يوم الجمعة ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ في الساعة ١٣:٣٠ اثناء زيارة لمدينة دالاس ، وبعد ١٠ ساعات أي في الساعة ٢٣:٣٠ تم إتهام لي هارفي اوسولد بإغتيال كينيدي وبعد أقل من يومين من توجيه التهمة له اطلق جاك روبي النار عليه في مركز الشرطة ونشأت بعدها الكثير من نظريات المؤامرة حول إغتياله ومزاعم بتورط وكالة المخابرات الأمريكية والمافيا والمخابرات السوفيتية و فيدل كاسترو ونائب الرئيس ليندل جونسون ولكن لم يتم لحد الآن إثبات أي من هذه النظريات.

في أوروبا تسبب إغتيال الدوق النمساوي فرانتي فرديناند في ٢٨ يونيو ١٩١٤ في سراييفو إعلان النمسا الحرب على صربيا ومن ثم إندلاع الحرب العالمية الأولى وكان منفذ العملية هو عضو في التنظيم القومي الصربي اليد السوداء ذو التطلعات القومية الهادفة إلى توحيد صربيا مع البوسنة والهرسك التي كانت تحت هيمنة النمسا آنذاك. أثناء الحرب العالمية

الثانية قامت المخابرات البريطانية M١٦ بتدريب مجموعة من التشيكوسلوفاكيين لإغتيال القائد العسكري النازي رينهارد هايدريش (١٩٠٤ - ١٩٤٢) وتمكنوا من نصب كمين محكم لموكبه في ٢٧ مايو ١٩٤٢ وإلقاء الرمانات على سيارته وتوفي بعد أسبوع في ٤ يونيو ١٩٤٢ في مستشفى بمدينة براغ حيث كان يشغل منصب وكيل الرعية وكان هذا المنصب في الواقع هو الحاكم المطلق على تشيكوسلوفاكيا الذي نصب فيه هتلر حكومة صورية من التشيكوسلوفاكيين المتعاونين مع المانيا النازية.

وتعود فكرة إغتيال قائد عسكري أو الإغتيال لأسباب عسكرية بحتة إلى عهود سحيقة حيث يوجد في كتاب الأمير لنيكولو مكيافيللي وكتاب فن الحرب لسون ومؤشرات واضحة وصريحة حول أهمية دور قائد عسكري معين في الروح المعنوية لجنوده وكيف ان مقتل قائد واحد في بعض الأحيان كفيل بكسر شوكة جيش عملاق ولكن البعض الآخر يرى أن إغتيال القائد العسكري هو سلاح ذو حدين فقد يكون لمقتله رفع للروح القتالية لجنوده المطالبين بالإنتقام أو يكون في مقتله إحتمالية لتقليل فرص السلام عن طريق فتح المجال لقيادات اقل مركزية ونفوذ ومحورية.

يورد البعض مقتل ملك السويد غوستافوس أدولفوس الذي كان قائد الجيش السويدي البروتستانتي في الخطوط الأمامية في معركة قرب ساكسن أنهالت ضد الإمبراطورية البيزنطية الكاثوليكية في نوفمبر ١٦٣٢ وبالرغم من أنه لم يغتال بل وقع قتيلا أثناء المعركة إلا أنّ قتله كان عاملاً مهما حسب المؤرخين في إنتصار الجيش السويدي في تلك المعركة، ولكن التيار المقتنع بأهمية إغتيال أو مقتل القادة العسكريين يوردون بعض الأمثلة التأريخية الأخرى ومنها التأثير السلبي على معنويات الجيش الياباني بعد اغتيال القائد العام للقوات البحرية اليابانية اثناء الحرب العالمية الثانية، إيسوروكو ياماموتو، في عملية إستهداف منظمة من قبل الإستخبارات العسكرية الأمريكية التي إستطاعت إلتقاط الإشارات اللاسلكية اليابانية وعلمت بان القائد المذكور سيقوم برحلة لتفقد القطعات البحرية اليابانية فقامت طائرة حربية أمريكية بإسقاط الطائرة التي كان يستقلها.

عندما يتم الإغتيال عن طريق وسيط أو شخص أو مجموعة تم توظيفهم أو توكيل مهمة الإغتيال إليهم فإن الشخص الذي يقوم بعملية الإغتيال يكون هدفه الرئيسي هو إستلام المبلغ أو المزايا الإقتصادية المتعلقة بقيامهم بعملية الإغتيال ومن أشهر الوسطاء في التاريخ

هم المافيا. في عام ١٩٩٤ طفى على السطح ولأول مرة مصطلح غريب ومثير للجدل ألا وهو بورصة الإغتيال على يد مهندس الحاسوب تيموثي ماي Timothy C. May الذي تحدث عن بورصة نظرية يضع فيه شخص ما توقعاته عن يوم إغتيال شخص معين ويراهن بمبلغ معين عن طريق الإنترنت ويشارك في هذا الرهان مجموعة من مستخدمي الإنترنت ويكون الفائز هو الذي توقع التأريخ الدقيق لإغتيال الشخص.

الاغتيالات السياسية ظاهرة قديمة و شائعة جداً ولا تكاد أي فترة تاريخية أو بقعة جغرافية تخلو من هذه الظاهرة، هناك حوادث إغتيال سياسية سلطت عليها الأضواء وهناك حوادث أخرى لم تلق إهتماماً كبيراً من قبل الإعلام. من الأمثلة على الاغتيالات السياسية في الشرق الأوسط التي لم تحضى بإهتمام كبير هي الاغتيالات التالية اغتيال جار الله عمر (١٩٤٢-٢٠٠٢) نائب السكرتير العام للحزب الإشتراكي اليمني في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢ ذو الأفكار الماركسية على يد شاب ذو أفكار وصفت بالإسلامية المتطرفة و إسمه علي احمد جار الله الذي تم إعدامه في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٣ وكانت عملية الإغتيال ضمن مخطط واسع لإغتيال التيار القومي العربي و الناصري في اليمن ، اغتيال الطفل إقبال مسيح (١٩٨٢ - ١٩٩٥) من باكستان في ١٦ ابريل ١٩٩٥ الذي تم بيعه كعبد لإحدى معامل السجاد عندما كان عمره ٤ سنوات بمبلغ ١٢ دولار وأستطاع الفرار من عبوديته عندما اصبح عمره ١٠ سنوات وأصبح ناشطا و متحدثا في مجال عبودية الأطفال وبعد ٥ سنوات من إغتياله منح جائزة دولة السويد لحقوق الأطفال (٥٢). إغتيال الدبلوماسي المصري في العراق إيهاب الشريف (١٩٥٤ - ٢٠٠٥) في بغداد في ٣ يوليو ٢٠٠٥ على يد جماعة أبو مصعب الزرقاوي وفي ١٤ يوليو ٢٠٠٥ تم إلقاء القبض على منفذ العملية خميس فرحان خلف عبد الفهداوي الملقب بأبو سبأ.

وعلى الجانب الفكري فقد قدمت ثلة من أصحاب الفكر والرأي أرواحها ثمناً لأفكارهم وآرائهم ومن هؤلاء ليون تروتسكي بعد صراع على السلطة مع جوزيف ستالين، تم إغتياله في ٢٠ اغسطس ١٩٤٠ في مدينة مكسيكو. وحسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين الذي أغتيل في ١٢ فبراير ١٩٤٩. ومالكوم إكس المتحدث الرسمي لمنظمة أمة الإسلام الذي أغتيل في ٢١ فبراير ١٩٦٥ في نيويورك. وكذلك مارتن لوثر كنج المطالب بإنهاء التمييز العنصري واغتيل في ٤ ابريل ١٩٦٨ في ميمفيس. ومينا كيشاور كمال (١٩٥٦-١٩٨٧) ناشطة في مجال حقوق المرأة من افغانستان واغتيلت في ٤ فبراير ١٩٨٧ ويعتقد ان لقلب الدين حكمتيار رئيس

الوزراء السابق دور في توجيه عملية الإغتيال. وإغتيال فرج فودة (١٩٤٦-١٩٩٢) مفكر مصري وناشط في مجال حقوق الإنسان على يد أفراد من الجماعة الإسلامية المصرية في ٨ يونيو ١٩٩٢. والكاتب المسرحي الجزائري عبد القادر علولة (١٩٢٩-١٩٩٤) في شهر رمضان ١٠ مارس ١٩٩٤ على يد أفراد من الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح أثناء الحرب الأهلية الجزائرية. والمخرج الهولندي ثيو فان كوخ في ٢ نوفمبر ٢٠٠٤ على يد محمد بويري لإخراجه فلم الخضوع. واغتيال جبران تويني رئيس مجلس ادارة صحيفة النهار اللبنانية في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥ وتبنت جماعة أطلقت على نفسها "المناضلين لوحدة وحرية الشام" مسؤوليتها عن الإغتيال.

الفصل الأول

- مفهوم الاغتيال السياسي
- مظاهر الاغتيال السياسي
- اشكال الاغتيالات السياسية

مفهوم الإغتيال السياسي

إن الإغتيال السياسي هو القيام بعمل إجرامي يصل في مستواه إلى حد الموت والإيذاء في إطار وهدف ومضمون سياسي، ويعد الاغتيال السياسي نوعاً من أنواع الجريمة السياسية ضد أفراد والجماعات على حدٍ سواء.

ويرى رجال القانون أن للإغتيال السياسي ركنان إحداهما مادي والآخر معنوي وأن له سبب متصل بهذان الركنان .

علماء الاجتماع يرون أن الإغتيال السياسي يقع في دائرة الجريمة السياسية التي عالجتها الدولة والمجتمع الدولي بصيغ لا تقبل الحزم أو التحديد الدقيق للوصف.

ويذهب علماء السياسة إلى أن الإغتيال السياسي مرتبط بالنظم السياسية وله خلفية فكرية سياسية عقائدية يستند إليها الفاعل وقد تكون هذه الخلفية مرتبطة بالفهم الخاطئ لحقوق الإنسان التي تقوم على قواعد أخلاقية وعقلانية ومرتبط أيضاً بمنظومة العدالة الإجتماعية ومرتبط أيضاً بالفهم الدستورية والقانونية للدول .

ويمكن أن نحدد مفهوم الإغتيال السياسي من خلال ما ورد سابقاً بأنه التوجه نحو فعل القتل ولإيذاء بتخطيط مسبق وفي إطار ارتكاب جريمة من خلال الاعتقاد بأن هذا التوجه حق من الحقوق الإنسانية للأفراد والجماعات.

ولكن يبقى أن نعرف أبعاد وتأثيرات الاغتيال السياسي على تطور الثقافة السياسية في النظام السياسي للدول وتقديم الإجابات المعقولة لجملة التساؤلات المتعلقة بذلك ومنها:

- ما الذي أدى إلى هذا الإغتيال ؟
- من الذي يمثل مسؤولية هذا الإغتيال ؟
- ما هي دوافع الإغتيال؟
- كيف يمكن منع تطورها ؟

هذه الأسئلة جميعها تأتي ضمن سياسات التبرير...... في المبررات ، خصوصاً وأن ظاهرة الاغتيال السياسي قد اقترنت بالتعبير الحاصل في العالم منذ بدايات القرن الماضي وبقيت وتراوحت بين الشدة والهدوء طبقاً لمسار الأحداث السياسية التي يشهدها العالم

ومتغيراتها وحسب تدخلات القوى القائمة عليها من دول وجماعات وأفراد .

عموماً فإن عمليات الإغتيال السياسي التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط..... في مجملها نحو شخصيات كانت قادرة على العمل والتأثير سياسياً وفكرياً وكانت تعمل على أحداث تغيرات في واقع الممارسة العامة وترسيخ واقع قائم ولذلك نجد أن معظم هذه الاغتيالات قد وجهت نحو فئتين، الفئة الأولى هي الحكام والقادة الحاكمين، والفئة الثانية هي المعارضة أو القادة المعارضين.

ولقد مر الإغتيال السياسي في منطقة الشرق الأوسط بأكثر من صورة في إطار الحديث عن الفئتين سابقتين الذكر وعلى سبيل المثال لا للحصر فقد شهد منتصف القرن الماضي إحدى أهم عمليات الإغتيال السياسي في دولة مثل الأردن عندما قامت جماعة إرهابية بتنفيذ عملية إغتيال لمؤسس الدولة الأردنية الملك عبدالله الأول بن الحسين ، كما شهدت نفس الحقبة وفي إطار الفئة الثانية (المعارضة) إغتيال مؤسس وزعيم جماعة الإخوان المسلمين في مصر حسن البنا.

وتكاد ظاهرة الإغتيال السياسي أن تتنوع من خلال سلوكيات الخروج عن نمط العلاقات الإنسانية وسلوكيات الإختلاف الفكري وبالتالي فهي جرعة من الجرائم الجنائية العمدية التي ترتقي لمستوى الجرعة السياسية.

وتشير الإحصائيات المتوفرة لمن طالعهم الإغتيال السياسي إلى الخروج بنتيجة مروعة وغاية في القلق من إستشراء هذه الظاهرة التي أصبحت نتيجة ثابتة في العمل السياسي. والواقع أن لكل شخص فهم في أساليب الحياة قد يختلف عن غيره في تلك المفاهيم وسبل السلوك وتبقى مسألة النوازع الإجرامية الراكدة والمترسبة في قاع الشخص والتي تبرز أحياناً تلعب دوراً في التأثير في سلوكه لتزين له حلاً منحرفاً لمشكلته أو ثأراً لموقف سياسي أو فكري بالتفكير بإنهاء الخصم كلياً لينتهي بالأقدام بشكل مباشر أو غير مباشر على ارتكاب فعل جريمة الاغتيال السياسي أو التحريض عليها.

إذاً فالإغتيال السياسي يمثل عجزاً فاضحاً في السلوك البشري الذي يقوم عليه شخصية الجهة التي.... إلى الإلتزام بسلوك القتل كوسيلة من وسائل إنهاء الخصم، كما يمثل تروياً في العقلية السياسية من خلال الممارسة المتناقضة مع حقوق الإنسان.

ويبقى السؤال؟ إذا كانت عمليات الإغتيال السياسي لقصد إنهاء حياة الخصوم مادياً، فهل نجحت في إنهاء فكرة الخصوم؟ وهل إستطاعت تخويف وترويع المجتمع بممارسة مثل تلك الجرائم ؟ وهل استطاعت أن تسكت القلم وتمنع الأفكار أن تندفع منطلقة في الفضاء؟.

الواقع يقول أن هناك تواصل إنساني في إحياء الفكر وبقاء الإنسان متمسكاً بعقيدته وإيمانه بأفكاره مهما كان الثمن، بمعنى أن الوسيلة لم تحقق أهدافها.

يقول الدكتور غالب الفريجات: ليس هناك إنسان عاقل يؤمن بإحلال الرصاص مكان الحوار، فالرأي والرأي الآخر في الحوار الوطني وجهان لعملة واحدة،وهناك خيط رفيع بين التصفية الجسدية للعملاء والخونة الذين يمدون أيديهم ويضعون من أجسادهم لقتل الوطن والمواطنين وبين أولئك الذين نختلف معهم في وجهات النظر ممن لم تتلوث أياديهم ونفوسهم بالخيانة وعلى وجه التحديد بالتآمر مع القوى الدولية الإمبريالية والصهيونية.

في الإغتيال السياسي تعبير عن عجز الطرف الذي قام بالاغتيال ودبره ونفذه عن إقناع الآخرين بما يملك من وجهة نظر، وهو يعتقد خاطئا أن تغييب هذا الطرف هو انتصار لوجهة النظر التي يحملها على الرغم انه لا يملك الأرضية التي يمكن أن يقف عليها لإقناع الآخرين، وهو ممن نطلق عليه بالمقعد السياسي غير القادر على التقدم خطوة واحدة نحو تحقيق ما يهدف إليه، وفي هذا فهو لن يتمكن من تحقيق النصر الذي كان يريده وراء عملية الاغتيال.

الإغتيال السياسي لا يقتصر على فرد نختلف معه في وجهة النظر، فهناك الإغتيال السياسي لدولة من قبل قوى إمبريالية وصهيونية، وفي حالة أفغانستان والعراق مثال صارخ على الإغتيال السياسي الدولي لأنظمة حكم تختلف معها هذه القوى، ولان هذه القوى كانت عاجزة عن حشد القدرة على التغيير الوطني فقد لجأت لأسلوب الغزو والعدوان، وكانت النتيجة إن الغزو والعدوان قد حقق أهدافه في القتل والتدمير ولكنه لم يستطع أن يملك الأرض والقدرة على توفير الحياة لإستمرار عدوانه، فجاءت حركة المقاومة وعلى وجه التحديد العراقية لتقلب الطاولة ليس في وجه العدوان وعملائه،بل في وجه العالم الذي لم يتمكن من لجم شهية الإمبرياليين الجدد وحلفائهم الصهاينة في كل من واشنطن وتل أبيب،واخذ العالم في سره يتمنى سماع المزيد من هزائم القوات الإمبريالية على ارض العراق.

يتحمل أولئك الذين يرتبطون بعجلة القوى الخارجية مسؤولية التحضير والتنفيذ لهذا الاغتيال لأنهم أخلوا في عملية اللعبة السياسية على الساحة الوطنية، فما كان يطلق عليه بالمعارضة العراقية عندما التجأت إلى القوى الدولية الإمبريالية والصهيونية، فقد حولت لعبتها السياسية مع النظام الوطني في العراق إلى جهات معادية للوطن والنظام، وكانت النتيجة تدمير العراق أرضا ووطنا ودولة ونظاما،وهم مجرد أدوات جرذاني تعتاش على فتات موائد الأسياد المحتلين،

أننا في أمس الحاجة إلى تربية حقيقية في أن الحوار بين الرأي والرأي الآخر هو المبدأ المقدس الذي يجب أن لا يتجاوز عليه أحد، وأن الإستقواء بالأجنبي والإحتراب ببندقيته هو خروج على مقدسات الوطن والمواطنين لابد من فضحه، لأنه يمثل قمة التآمر والخيانة، لأن من يريد تسليم مفاتيح الأوطان للأعداء غير جدير بأن يملك الإدعاء بحقوق المواطنة التي تخوله ان يتآمر على البلاد والعباد، وان الصراخ والعويل والبكاء من هذا الطرف أو ذاك أمام عتبات واشنطن وتل أبيب هو خيانة لا يستحق أصحابها إلا أن تدفن رؤوسهم في حاويات الزبالة التي لم تخلق إلا للنفوس المريضة.

مظاهر الاغتيال السياسي في المنطقة

بين الشرق الأوسط الكبير الذي نادى به شمعون بيرس الزعيم العمالي الإسرائيلي إلى الشرق الأوسط الكبير الذي ينادي به رئيس الإدارة الأمريكية يقف المجموع العربي بقضاياه العالقة والشائكة التي انتقلت من معارك الشرعية الدولية إلى الإنصهار في التسويات الإقليمية يقف عاجزاً لا حول ولا قوة له في التأثير على وقف الحراك الأمريكي الأوروبي الإسرائيلي.

من هنا فان مشروع الإغتيال لا يبتعد كثيراً عن الإغتيال السياسي الذي تعرض له الحريري ولن يبتعد عن مشروع إغتيال الشعوب الذي عاجلا أم آجلا ستفتح ملفاته كأحد إستحقاقات العملية السياسية التي هي ضمان نجاح المشروع الأمريكي وتجسيد رؤيا رئيس الإدارة الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط الكبير والدولة الفلسطينية.

لقد شهد تاريخ البشرية سلسلة لا نهاية لها من عمليات الإغتيال السياسي، أشهرها تلك التي أشعلت شرارة الحرب الكونية الأولى عندما اغتال شاب صربي ولي عهد النمسا ألمانيا وروسيا وفرنسا وإيطاليا دول شهد تاريخ كل منها أسوء الاغتيالات خاصة في عهدي هتلر وستالين.

التاريخ العربي القديم والمعاصر لم يخلُ من أبشع الإغتيالات السياسية أشهرها محاولة والدة الخليفة المهدي في العصر العباسي إغتيال أبنها المهدي معاوية بن أبي سفيان حين كان والياً على الشام، قبل خلافته اشتهر بتصفية خصومه بالاغتيالات السياسية وغالباً ما كان السم وسيلته المفضلة. بلادنا كان لها رصيد حافل بالضحايا تخلله اغتيال ملوك وحكام، وعلماء وفلاسفة، وناشطين سياسيين، عسكريين ومدنيين، رجالاً ونساء، وعلى الرغم من اختلاف مكانة الضحايا وأهمية مكانتهم في الدولة والمجتمع، إلا أن الاغتيال السياسي يبقى هو الجامع بينهم وإن اختلفت طرقه، وبالعودة لقراءة تاريخ سلسلة الاغتيالات السياسية يجد المتتبع أن هذه الأنواع من الاغتيالات غالباً ما كانت تأتي مغطاة بأساليب تبعد أي شبهة لنظرية المؤامرة، ومنها على سبيل المثال عملية دس السم للضحية بواسطة المأكل أو المشرب أو الحقنة، أو زجه من على مرتفع شاهق، أو هدم حائط عليه أثناء نومه، أو إغراقه في نهر، أو خنقه في حمام وإلى ما ذلك، ومع تطور الزمان تطورت عمليات الاغتيال لتصل إلى الدهس بالسيارات أو إسقاط طائرة لتظهر الحادث وكأنه قضاء وقدر، وإلى ما ذلك من

طرق الاغتيالات التي تبعد الشك عن من له مصلحة في عملية إزاحة الضحية دون إثارة الشكوك وجلب السخط على الفاعلين.

ومع تنامي الفكر وازدياد الوعي عند الشعوب فقد أصبحت مثل هذه الطرق بدائية ومكشوفة، ولم تعد تنطلي على الناس. لذا فقد أخذ القتلة يبحثون عن وسائل جديدة للتخلص من ضحاياهم محاولين عدم ترك أي أثر يدل على الجاني. ولهذا طورت العقلية المخابراتية من أسلوب عملها، فأصبح كاتم الصوت، وتفخيخ السيارات أو المكاتب، أو تلغيم الظروف البريدية، كلها من ضمن الوسائل المبتكرة للتخلص من الخصوم.

أربعة عشر حاكماً عربياً تم اغتيالهم خلال أربعين عاماً للفترة من ١٩٥١ لغاية ١٩٩١، بدءاً بعبد الله بن الحسين ١٩٥١، وانتهاءاً بمحمد بوضياف في الجزائر عام ١٩٩١:

١- ١٩٥١- الأردن- عبد الله بن الحسين.

٢- ١٩٥٨- العراق- فيصل الثاني.

٣- ١٩٦٦- العراق- عبد السلام عارف. ١٩٦٩- الصومال- عبد الرشيد شرمايكه.

٤- ١٩٧٠- سلطنة عمان- سعيد بن تيمور.

٥- ١٩٧٥- المملكة العربية السعودية- فيصل بن عبد العزيز آل سعود.

٦- ١٩٧٧- اليمن- إبراهيم الحمدي. ١٩٧٨- اليمن- أحمد الغشمي.

٧- ١٩٧٨- جزر القمر- علي صويلح.

٨- ١٩٨١- مصر- محمد أنور السادات.

٩- ١٩٨٢- لبنان- بشير الجميل.

١٠ ١٩٨٩- لبنان- رينيه معوض.

١١- ١٩٨٩- جزر القمر- أحمد عبد الله.

١٢- ١٩٩١- الجزائر- محمد بوضياف.

وعلى سبيل المثال لا للحصر، فإنَّ الاغتيالات السياسية في اليمن على مستوى القيادات السياسية العليا وللفترة ما بين ١٩٧٧ وحتى العام ١٩٩٣ بلغت إحدى عشره محاولة اغتيال

نجا منها أربعة من القيادات تلك بينما كانت باقي تلك العمليات ناجحة ونذكر منها:

١. إبراهيم محمد الحمدي رئيس الجمهورية في الشطر الشمالي من اليمن، واغتيل برفقة شقيقه عبد الله الحمدي الذي كان قائداً لأكبر وحدة عسكرية في اليمن -لواء المغاوير- آنذاك في عام ١٩٧٧.

٢. أحمد الغشمي رئيس الجمهورية الذي خلف الرئيس إبراهيم الحمدي، واغتيل بواسطة حقيبة مفخخة في صنعاء عام ١٩٧٨.

٣ . سالم ربيع علي، رئيس هيئة الرئاسة في جنوب اليمن، والذي اتهم بأنه كان وراء إغتيال الغشمي، وأعدم بعد ثلاثة أيام من اغتيال الغشمي في عدن.

٤. علي أحمد ناصر عنتر، نائب رئيس هيئة الرئاسة، وصالح مصلح قاسم وزير الدفاع، وعلي شائع هادي، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، ومحمود عبد الله عشيش، وزير الاقتصاد وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، وعدد من أعضاء اللجنة المركزية للحزب، وقد اغتيلوا أثناء تفجر الصراع المسلح بين جناحين للحزب في ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦، الذي لم يعرف خلاله مصير عبدالفتاح إسماعيل الأمين العام للحزب، والرئيس الأسبق للجمهورية، الذي لا يزال يلف الغموض قصة مصرعه حتى اليوم، ولم يعثر على أي أثر له.

٥. حسن علي حريبي، أحد قادة حزب التجمع الوحدوي اليمني المعارض الذي اغتيل في صنعاء عام ١٩٩٢.

٦. أمين نعمان، عضو اللجنة المركزية للاشتراكي اغتيل في محافظة إب عام ١٩٩٢.

٧. العقيد ماجد مرشد، عضو اللجنة المركزية للاشتراكي اغتيل في صنعاء عام ١٩٩٣.

٨. عبد الواسع سلام وزير العدل وعضو اللجنة المركزية للاشتراكي، والذي أصيب بإصابات خطيرة، لكنه نجا من محاولة اغتيال في صنعاء عام ١٩٩٣.

٩. أنيس حسن يحيى تعرض لمحاولة اغتيال عام ١٩٩٣ في عدن، إلا أنه لم يصب.

١٠. الدكتور ياسين سعيد نعمان تعرض لمحاولة اغتيال في صنعاء عام ١٩٩٣ بإطلاق قذيفة بازوكا على غرفة نومه في منزله لكنه نجا.

١١. علي صالح عباد مقبل، الأمين العام الحالي للحزب الاشتراكي الذي أصيب في محاولة لاغتياله في محافظة أبين عام ١٩٩٣. هذه بعض أبرز حالات الاغتيال السياسي مع وجود حالات أخرى لمحاولات مماثلة لسياسيين من مختلف ألوان الطيف السياسي والحزبي، وآخر ضحية لهذه الاغتيالات هو جار الله عمر.

أمَّا موضوع الاغتيال السياسي من الجانب التاريخي والمعاصر بوصفه موضوعاً ضارباً في القدم يحمل خاصية الديمومة وأصبح موضوعاً حاضراً، ليس في التاريخ السياسي القديم وحسب، وإنما كجزء من تاريخنا المعاصر يحمل في مضمونه خاصية الاستمرارية على الأقل في المستقبل المنظور، فنحن نشاهد الاغتيالات السياسية بين الفينة والفينة على شاشات التلفاز ونقرأ عنها في الجرائد ونسمع أخبارها في الإذاعات، حيث تغطي الاغتيالات كل كرتنا الأرضية، وهي تمس حياة الناس العاديين والكوادر والزعماء، كما تتقاذف رياح الكراهية وموجات الأحقاد وممارسات العنف اليومي بين الجماهير والمجموعات المختلفة حسب طوائفها وأعراقها وانتماءاتها السياسية والدينية. كما لا تخلو ساحة السلطات وأجهزتها القمعية العلنية والسرية من تهمة ارتكاب فعل الإغتيال السياسي بفنون ووسائل متعددة.

في ٤ نوفمبر ١٩٩٥ اغتيل إسحاق رابين في تل أبيب على يد يهودي متطرف، الأمر الذي أثار الدولة العبرية وأقلق المجتمع الإسرائيلي بكافة قطاعاته. وبدأ الجميع بطرح الأسئلة الفكرية والأمنية على حد سواء، والتي تجاوز حجمها النظري حجم القدرة العملية على تقديم الإجابات الملائمة لها. ما الذي أدى إلى هذا الإغتيال؟ مَن الذي يتحمل المسؤولية؟ ما هي دوافعه؟ وكيف يمكن منع تطور ظاهرة الاغتيال السياسي في إسرائيل؟ على هذه التساؤلات يحاول كتاب "اغتيال رابين " للباحث الإسرائيلي يشيعا هو لمبن تقديم الإجابات المعقولة الملائمة لها، ويلقي الضوء أيضاً على نظرات وآراء مختلفة تجاه مسألة الاغتيال السياسي في الشرق العربي والإسلامي تاريخياً، ومدى تأثير ذلك على الثقافة السياسية في إسرائيل وعلى منطقة الشرق. هذا الأمر الذي يأتي ضمن سياسة محاولة البحث عن المبررات التاريخية لتبرير فشل التجربة الديمقراطية الإسرائيلية واتهام الآخرين بالمسؤولية، التي طالما تبجح منظورها بإطلاق تسمية إسرائيل الديمقراطية في غابة الدكتاتوريات العربية والإسلامية. ومن الملاحظ أنهم بحثوا جيداً عن مثل هذه الظواهر في التاريخ العربي الإسلامي من أجل إلقاء التهم وتوزيع المسؤوليات للحفاظ على ماء الوجه. وكأن مثل تلك الأحداث من الممنوع أن تحدث لدى هذا الشعب الذي ما زال يعتقد بأنه الشعب المختار، وكأن مثل هذه الظواهر تأتي

في سياق التأثير والتأثر المتبادل على مدى سنين الصراع ولا تتحمل السياسة والأيديولوجيا الدينية القومية أي مسؤولية تجاه هذه الظواهر.

وفي المقابل كتب ميخال وولتسر تحت عنوان "الديمقراطية وسياسة الاغتيالات"، ويناقش ظاهرة الإغتيالات السياسية في المجتمعات الديمقراطية، ويتناول قضية إغتيال رابين بطريقة غير مباشرة. إلا أنه يؤكد بأن الأيديولوجيا هي التي تعطي في النهاية المصداقية الدينية للاغتيال السياسي، وهو في هذه الحالة اغتيال رابين، وهذه الأيديولوجيا هي الأيديولوجيا الدينية اليمينية في إسرائيل، والتي تحظى بتأييد لا بأس به حتى في مؤسسات الدولة الحيوية، والتي عند تفحصها يمكن رؤية تميزها بوجهين أساسيين ويرتبطان مباشرة "بأمن الدولة" أولاً، و"بالقيمة الدينية أو القومية للأرض". في الحالة الأولى فإن التقاسم الطبيعي سيكون بين اليمين واليسار، وهو يحتل مركزاً يتشابه مع أي خلاف حول أمور اجتماعية أو اقتصادية في دول لا يحتل الأمن مركزاً حيوياً فيها وفي المساهمة في أي خلاف داخلي عميق. ففي هذه الحالة من الممكن التوصل إلى تسوية بين أطراف المعارضة تجاه هذا الموضوع. في المقابل فحين يكون سبب الخلاف هو حول مفاهيم كبيرة مثل "قدسية الأرض"، أو "الإيمان بأن هذه الأرض هي منحة الله لإسرائيل" والحقوق التاريخية لليهود للعيش في أرض إسرائيل، فتلك أمور غير قابلة للتسوية كون أن القيمة الدينية هي مطلقة، وحسب هذا الافتراض فإن من هو مستعد للتفاوض على هذه المفاهيم وكسر الطابو التاريخي للأيمان اليهودي بأرض إسرائيل الكبرى والموعودة مثل رابين أو غيره من اليمين أو اليسار، فهو غير جدير بالسلطة وهم يسمون جميعهم "خونة"، ويستحقون القتل. وفي اللحظة التي يتثبت فيها هذا التعريف فإن سياسة الاغتيال السياسي غير بعيدة. فهذه الأفكار مثل: قدسية، خيانة، هي أفكار خطرة من الناحية السياسية، وما زالت تمتلك الأرضية الخصبة لاستمرار تطورها.

وها هو عمانويل سيون: يكتب تحت عنوان "إغتيال في باريس، إغتيال في تل أبيب"، وفيه يقارن مقارنة مباشرة بين محاولة اغتيال شارل ديغول، وبين اغتيال رابين، ويقول "في غرفة يغئال عامير يوجد العديد من الكتب المقدسة، فقط كتابان وحيدان هما خارج هذا الموضوع، أحدهما كتاب "رئيس على المنظار" لـ "فريدريك فورسييت" الذي يتحدث عن محاولات التنظيم السري " O.A.S " اليميني لإغتيال الرئيس شارل ديغول خلال حرب الجزائر، ويحاول المؤلف تقديم الإجابة لتساؤل مركزي في مقالته، هل كان هذا الكتاب هو مصدر الإلهام لقاتل إسحاق رابين"؟.

ويتطرَّقون إلى اغتيال رابين من خلال علاقته بالمجتمع الإسرائيلي. ويكتب ارييه نادلر تحت عنوان "التحريض والاغتيال السياسي- نظرات اجتماعية ونفسية: حادثة اغتيال رابين"، وفيه يناقش الكاتب لسان التحريض السياسي الفكري وأبعاده، ويحاول تفسير جزء من التغييرات الاجتماعية والنفسية التي ترتبط بالاغتيال السياسي. وفي هذا المقال يعرف المؤلف ظاهرة الاغتيال على أنها "نشاط إرهابي ينطلق من دوافع أيديولوجية"، ولكنه يؤكد على أن إغتيال زعماء سياسيين من أجل تحقيق تغيير سياسي هو صورة من صور الإرهاب الأكثر إنتشاراً.

شلومو افنيري يناقش حادثة إغتيال رابين وأبعادها على السلطة والثقافة السياسية في إسرائيل، ويعتقد بأن إغتيال رابين أدى إلى إعادة النقاش حول هيمنة النظام الديمقراطي في المجتمع الصهيوني، ويناقش الكاتب مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالموضوع في الفترة التي سبقت قيام الدولة العبرية في الإطار التاريخي، ويحاول نقاش الأمور المهمة في الحوار السياسي في إسرائيل بعد حرب حزيران، الأمر الذي أثر على مناخ النقاش السياسي في المرحلة التي سبقت اغتيال رابين. بالمقارنة مع تطور تقاليد الحركة الصهيونية من التجربة الاجتماعية للاستيطان اليهودي في فلسطين؟.

وأما ابيشاي مرغليت الذي كتب تحت عنوان "كيف نذكر إسحاق رابين" فيقول أن كل اغتيال لشخصية سياسية ليس إغتيال سياسي، ويأتي بمثال على ذلك في حادثة إغتيال إبراهام لينكولن، الذي قتل على خلفية نصيبه في تحمل مسؤولية الحرب الأهلية، وأيضاً حادثة إغتيال جون كندي، فهذه الحوادث لا تأتي ضمن إطار التعريف الحقيقي للإغتيال السياسي. إلا أنه يحدد إغتيال رابين بالإغتيال السياسي. فإيغال عامير قاتل إسحاق رابين كان له هدف سياسي واضح، وهو تغيير السياسة التي نتجت عن إتفاقيات أوسلو. فهذا الإغتيال السياسي يفترض تذكره بصورة سياسية خاصة، تختلف عن الذكرى الشخصية أو الذكرى التاريخية، ويتهم الجميع بمحاولات موجهة من أجل تجاهل ذلك، وخصوصاً الجهات التي من المفترض عليها تبني ذلك خلال مرحلة الإنتخابات.

يتطرق يشعياهو ليبمن بصورة مباشرة ومفصلة إلى السؤال حول العناصر التي أدت إلى الإغتيال، تحت عنوان "من قتل إسحاق رابين"، المسؤولية عن الإغتيال في علاقته مع المجتمع الإسرائيلي. في الأسابيع الأولى بعد إغتيال رابين إتهم السياسيون والصحفيون

وأكاديميون عديدون اليهود المتدينين بشكل عام والصهاينة المتدينين وجامعة بار ايلان بشكل خاص بالمسؤولية عن الإغتيال، الأمر الذي يرفضه بشدة، من ناحية أخرى فهو يعتبر بأن هذا الاتهام قريب إلى الصحة، فهم مذنبون جميعهم فالتربية الدينية بطبعها تحتوي على تأثيرات تضر بالديمقراطية وتؤدي في النهاية إلى تطلعات سياسية متطرفة.

عامية ليبلين تناقش ردود فعل الشباب الإسرائيلي تجاه مسألة الإغتيال تحت عنوان "الشباب يكتب: الرجل الأول الذي قتل بسبب السلام". وتناقش ظاهرة مشاركة العديد من الأولاد والشباب في مراسم الحزن والحداد على أثر الإغتيال من جوانبها المختلفة، وهي تقتبس مقولة الإفتتاحية لمركز إسحاق رابين لبحث إسرائيل، حيث قيل: "إغتيال رابين أدى إلى هزة خطيرة، وإن كل من يعيش هذه الأيام لن ينساها أبداً. لجيل كامل من الصهاينة الشباب كانت هذه الحادثة مثيرة أدت إلى دوامة هزت كيانهم لسذاجتهم تجاه السياسة حتى إغتيال رابين الذي تم إعتباره في مجال سياسة الشيوخ والتي أدت إلى النضوج بين ليلة وضحاها، وأدت إلى بداية الاهتمام بالسياسة والتغلغل أكثر في العملية الديمقراطية".

هناك مقالان يناقشان تطور ظاهرة الاغتيال السياسي في دول الشرق الأوسط. إذ يناقش برنارد لويس الإغتيال السياسي من خلال موضوع "الدولة العصرية والإغتيال السياسي"، وتحت عنوان "الدين والإغتيال في الشرق الأوسط". يوسع النقاش من ناحية البعد الزمني حتى زمن التاناخ، ويتجه إلى ناحية الشرق الأوسط كمنطقة جغرافية ويركز على الجانب الديني، الدين كدافع للقتل وكشرعية للقتل، وهنا يفضل برنارد لويس إستخدام مصطلح القتل بدلاً من الاغتيال، والتي هي مصدرها حسب تعبيره منطقة الشرق الأوسط، وتغلغلت بالتالي إلى كل اللغات في العالم المسيحي، إلا أنها لم تندمج في لغات الشرق الأوسط ليس بالعبرية ولا العربية والفارسية ولا الإنكليزية، ويبدأ حديثه في هذا السياق بالعام ٦٥٦ ميلادي في زمن الخليفة الثالث في قيادة المسلمين عثمان بن عفان، والذي قتل على يد متمردين عرب مسلمين، ويعتقد بأن مقتل الخليفة كان الإشارة الأولى لبداية الحرب الأهلية المدمرة في الإسلام، وضمن هذا السياق يطرح لويس التساؤل التالي: هل كان قتل الخليفة عثمان كما ادعى البعض نشاط لتمرد؛ وحسب ذلك فإن ما حصل هو جريمة تتطلب العقاب؟ أو كما ادعى آخرون بأن ذلك كان مبرراً، وأن ما تم ليس حادث قتل، وإنما "اغتيال لزعيم مضطهد"؟ أما الجواب على ذلك -كما يعتقد برنارد لويس- فإن السنيين كانوا أول من تبنى بأن هذا الاغتيال هو عبارة عن جريمة تتطلب العقاب، في حين تبنى الشيعة وجهة النظر

الثانية. بوقت قصير بعد ذلك تم اغتيال الخليفة الرابع علي بن أبي طالب على يد منافس من داخل معسكره. هذا الاغتيال الذي يجسد النظرة المركزية الثانية للاغتيال الديني السياسي في الشرق الأوسط.

مارتين كارمر يناقش "نتائج طبيعة الإغتيالات السياسية في الشرق الأوسط". ويركز على العالم الإسلامي التقليدي: زعماء حكموا باسم الله، مغتالين قتلوهم أيضاً باسم الله، ويبدأ بالاغتيالات الأولى للخلفاء الراشدين وبالصراع بين الزعماء السنيين وفرقة "الحشاشين"، حيث إدعى كل طرف بأنه يعمل من خلال شرعية الإرادة الإلهية. ويتهم الدين بأنه لعب الدور الأول في عقلنة ظاهرة الاغتيالات السياسية، كما لعب نفس الدور في عقلنة السلطة والقانون من ناحية أخرى، وخصوصاً أنه لم تكن هناك أي شرعية بدون أسس من الإسلام.

ويناقش شمعون شامير حادثة إغتيال أنور السادات تحت عنوان "إغتيال السادات تحدي إسلامي للدولة القومية". ويقول إن إغتيال أنور السادات في ١٩٨١ يظهر نقطة الصدام بين شخصيتان تتمتعان بقوة كبيرة في تاريخ الشرق الأوسط: الإسلام الراديكالي والدولة القومية، والصراع بينهما يتوزع على المنطقة كلها، ويركز الكاتب في مقالته على البعد المصري في هذا الصراع، وخصوصاً بعد وصول تلك الشخصيتان إلى مرحلة النضوج، فإغتيال السادات في نظر الكاتب لم يأتِ نتيجة لتوقيعه على إتفاقية السلام مع إسرائيل، وإنما بسبب أن المسؤولين عن هذا الإغتيال سبق لهم وأن حددوا هذه السلطة التي هي في أسسها سلطة علمانية، وهي غير متلائمة مع الشريعة الإسلامية، وهذه السلطة برأيهم هي سلطة جاهلية في مضمونها، وأن الذي يقف على رأسها سيموت.

ويناقش آشر ساسر الإغتيالات السياسية في الأردن تحت عنوان "إغتيال سياسي في الأردن: الدمج العنيف بين الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية"، ويبدأ الحديث عن ثلاثة إغتيالات سياسية ناجحة خلال فترة عشرين عاماً، وهي الأعوام الأكثر إثارة في تاريخ الأردن، ابتداء من إغتيال الملك عبد الله في القدس عام ١٩٥١، ومروراً باغتيال رئيسين للحكومة: هزاع المجالي الذي اغتيل في عمان عام ١٩٦٠، ووصفي التل الذي اغتيل في القاهرة عام ١٩٧١، ويؤكد الكاتب بأن هذه الاغتيالات بمثابة قطرة ماء في بحر مقارنة مع محاولات الاغتيال غير الناجحة، وخصوصاً محاولات اغتيال الملك حسين.

ويرى المؤلف أن حوادث الاغتيالات السياسية هذه قد أظهرت الوضع الصعب للأردن في كونه دولة مضغوطة بخليط من العلاقات العربية الداخلية وتقع في قلب الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

وكان العام الثالث للإنتفاضة الفلسطينية زخماً بالأحداث والتطورات والمتغيرات، وهو ما مثّل منعطفاً جوهرياً في تاريخ إنتفاضة الأقصى، ووضعنا على أبواب مرحلة جديدة هي الأخطر في تاريخ الصراع مع الإحتلال، وإذا أردنا أن نختار عنواناً لهذا العام يمكن أن نسميه بعام الإغتيالات، أو شطب مرحلة أوسلو، أو التقلبات السياسية، فكلها عناوين تعبر عن مضمون تفاعلات العام الثالث، واقترن هذا العام ببداية نسيج مرحلة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط بالعدوان والإحتلال الأمريكي للعراق، ومرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية والأمم المتحدة بأن تبادر دولة كالولايات المتحدة بتجاهل الشرعية الدولية ومجلس الأمن لتنفيذ قرارات دولية تمس مصير العالم وخريطة الشرق الأوسط، وهو ما جعل من الإنتفاضة تتحمل أعباء ونتائج وانعكاسات هذا النسيج المذهل من التاريخ والمتغيرات والصراعات، والتي تمثلت في إسقاط الشرعية الدولية عن المقاومة الفلسطينية وإعطاء شرعية مقابلة للإحتلال، وبذلك صنفت الإنتفاضة عملاً من أعمال الإرهاب على الساحة الدولية وصنف الاحتلال الصهيوني على أنه ضحية للإحتلال، واعتبرت الإستحقاقات المتعلقة بالصراع الفلسطيني الصهيوني نوعاً من العلاقات الثنائية التي يجب أن تسوى بالتراضي بين الطرفين دون أن تكون أي مسؤولية على المجتمع الدولي والأمم المتحدة في الإشراف على تلك الاستحقاقات التي أقرتها الشرعية الدولية عبر سنوات الصراع.

تبلورت خلال هذا العام صورة حركة حماس ليس فقط كمنظمة جهادية من منظمات المقاومة الفلسطينية، بل كطرف أساسي في الحياة السياسية الفلسطينية والمعادلة السياسية تحظى بالإحترام والثقة والتقدير، فقد تم تبادل الرسائل أوروبياً مع حماس، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في سياق الحديث عن الهدنة والتحضير لخارطة الطريق، وعربياً كانت حماس مدخل الإتصالات العربية التي قادتها مصر وأطراف عربية أخرى لتوحيد المواقف الفلسطينية حول رؤية فلسطينية شاملة للمرحلة السياسية، خصوصاً أثناء وبعد غزو العراق والحوار حول الهدنة وغيرها.

بالإضافة إلى أن الإهتمام كان مركزاً حول رؤية حماس في صياغة البرنامج السياسي للمرحلة التي كانت تصوغها السلطة سواء قبل حكومة محمود عباس أو بعدها.

ونجحت حركة حماس خلال هذا العام في لعب دور محوري في إدارة الصراع وشد الخيوط نحو صيغة أقرب إلى التوافق حول القضايا السياسية والأمنية، مما أسهم في تجنيب الساحة الفلسطينية الخلافات والإنفجار الداخلي الذي كان يعمل عليه الكيان الصهيوني والولايات المتحدة من خلال محاولات الإستقطاب والتشويش والإغراءات للقيادات والقوى السياسية، وهو ما تأكد في العروض والمساومات التي سربت من هنا وهناك لـ أبو مازن ودحلان وشخصيات في المجلس التشريعي. هذا النجاح لحماس كان يمكن إستثماره سياسياً بصورة أكبر، فالهدنة التي كانت إنجازاً كبيراً لحماس للبناء عليه داخلياً وعربياً ودولياً، ومناسبة لتقديم حماس كطرف مسؤول ويدرك تبعات المسؤولية السياسية بجانب عمل المقاومة، ومحاولة إستغلال هذا الإنجاز في الإنفتاح على أوروبا والأقطار العربية وحتى الولايات المتحدة؛ أجبر إرهاب شارون خلاياها المقاتلة على الاندفاع والرد عليه.

كان الفشل الذي منيت به خطط شارون العسكرية والأمنية في مواجهة الإنتفاضة على مدى أكثر من عام وفرض رؤيته السياسية على الفلسطينيين محبطاً له ولأركان حكومته، الذين شعروا أن تكلفة المواجهة كانت عالية في أعداد القتلى والجرحى والخسائر لدى الكيان بعد تنفيذ تلك الخطط «المائة يوم»، «طريق جهنم»، وغيرها، ولن يتبقى أمامهم الكثير لعمله للقضاء على المقاومة وتحقيق قوة ردع كبيرة في مواجهتها. لذا لجأ شارون وطاقمه العسكري والأمني إلى البحث عن إستراتيجية جديدة تبلورت في إغتيال القيادات الفلسطينية في جميع التنظيمات ودون تصنيف بين القيادات السياسية أو العسكرية، وكانت هذه السياسة قمة ما لدى شارون من مخزون في مواجهة الإنتفاضة، ظناً منه أن هذه السياسة ستفتح الطريق أمامه لتحقيق اختراقات جوهرية في الواقع السياسي الفلسطيني وتشكل ضربة في الصميم للمقاومة وتخلق حالة من الإرباك في الساحة الفلسطينية.

صحيح أنَّ الاغتيالات كانت نهجاً ثابتاً في سياسات الإحتلال، لكن الجديد في هذا النهج في الآليات المتبعة والأهداف المرجوة والأشخاص المستهدفين، فالإحتلال لجأ إلى تقنيات متقدمة جداً، وتبديل أساليبه في الإغتيال في عمليات تدمير للمنازل أو إقتحام أو مهمات خاصة. أما الأشخاص فقد إتسعت دائرتها بحيث تشمل أياً من نشطاء الإنتفاضة بغض

النظر عن درجته التنظيمية أو انتمائه، أما الأهداف فهي التي تعكس الخطورة والإحباط في نفس الوقت. فإستراتيجيته في الإغتيالات تهدف إلى القضاء على عناوين ورموز وقيادات المنظمات والقوى الفلسطينية بإعتبار ذلك مدخلاً لتفكيك بنية هذه المنظمات، وتفتيت النظام السياسي الفلسطيني، وتغيير قواعد اللعبة، وفتح الأبواب أمام إضطرابات فلسطينية داخلية، وإضعاف قدرة الفلسطينيين على الصمود وإستمرار المقاومة. وهي بذلك جسر يعبر من خلاله شارون لمخططه السياسي في إقامة كيان وسلطة فلسطينية مجردة من مواصفات السيادة والإستقلال وتخضع في وجودها وبقائها وعملها إلى علاقتها بالإحتلال.

كما كانت الإغتيالات هي السبيل شبه الوحيد الذي يستدرج من خلاله المنظمات الفلسطينية إلى دائرة المواجهة والصدام، لتوفير الغطاء اللازم لإستمرار تنفيذ مخططه، وتعطيل أية محاولة للعودة بالأوضاع إلى الإستقرار والانفراج السياسي. ويرى مراقبون ومطلعون أن الإغتيالات التي اُعتمدت في أعقاب مشاورات ومراجعات موسعة ومعمقة في المجلس الوزاري المصغر والأجهزة الأمنية المختصة، كانت تهدف أيضاً إلى الإبقاء على وتيرة المواجهة الساخنة مع الفلسطينيين، وعدم إتاحة الفرصة أمامهم لإستعادة زمام المبادرة ومواصلة عمليات الملاحقة والمطاردة والتوغل، وتنظيف الأراضي والمناطق الفلسطينية من نشطاء الإنتفاضة الذين يسميهم الإحتلال بالإرهابيين، وهو بذلك يضمن حسب تصوره خفض مستوى الخطورة على الإحتلال، خصوصاً من العمليات الإستشهادية وإقفال الطريق أمام أي تحرك سياسي أو دور لأي طرف خارجي يسعى إلى تهدئة الصراع والعودة بالطرفين إلى طاولة الحوار.

نشأ أسلوب الإغتيالات السياسية في إسرائيل في خضم ظاهرة العنف التي صاحبت الترتيب لقيام الدولة، والذي كان منهجاً يمثل خطى ثابتة في كل عملياتها مستفيدة من كوادر تفوق في تعصبها وتطرفها أولئك القادة الذين خططوا لقيام الدولة، ومستعينة بصلاحيات تفوق أي حد متعارف عليه. ولاشك أنه إذا كانت إسرائيل تلجأ لأسلوب الإغتيال والقتل كحل للتخلص من الزعامات الفلسطينية، فإنها تتصرف كالمافيا، وبدعوى باطلة منها كوسيلة لمقاومة الإرهاب، رغم أنه يمكن تحقيق النصر على ما تزعم عليه بمقارعة الإرهاب بوسائل سياسية أخرى، حيث أن إستخدام هذا الأسلوب ما هو إلا هروب من التفكير السياسي الجدي، الذي يؤدي إلى تخفيف الأزمة والعودة لإيجاد تسوية عن طريق الحوار والتفاوض. والحقيقة الثابتة، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي وبصفته الرئيس الأعلى للموساد، هو الذي

يوجه تنفيذ عمليات الاغتيال في هذا المجال، وقد أكدت عشرات عمليات الإغتيال التي نفذتها الأجهزة الإسرائيلية أنها تمت بناءً على تصديق رئيس الحكومة.

يمكن ملاحظة سيطرة فكرة العنف على الأيديولوجيا الإسرائيلية وضمن سياستها الإستراتيجية، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل يتمثل أهمها في الآتي:

١. ارتكاز الثقافة السياسية الموجهة لصانع القرار السياسي الإسرائيلي على مفهوم العنف والقتل والتصفيات الجسدية، والرغبة في تحقيق الهدف بأية وسيلة وبأي ثمن، مما يحصر البدائل المطروحة في أضيق مساحة ممكنة، ويقدم أسلوب الاغتيال بوصفه أقصر الطرق وأكثرها فعالية.

٢. حجم النفوذ الذي يتمتع به قادة الأجهزة الأمنية لدى القيادة السياسية، وتفاعل الأدوار لتلك الأطراف، سواء على مستوى الدولة أو الأجهزة الأخرى، والذي قد يسمح لهم بفرض آرائهم الخاصة على رئيس الحكومة، وتأمين موافقته بعيداً عن تأثير القوى الفاعلة في الدولة.

٣. نوعية التهديدات التي تتعرض لها الدولة الإسرائيلية وأسلوب رئيس الوزراء ورئيس الموساد في صياغة هذه التهديدات في مواجهة المؤسسات الأخرى والرأي العام، كالإصرار على تقديم المشكلة الأمنية على أية قضايا أخرى، مما يدفع اللجوء للأساليب العنيفة والمواجهات الحادة في معالجة مواقف طارئة.

٤. تقدير ردود فعل الخصم، وما يمكن أن يقدم عليه من عمليات إنتقامية، وغالباً ما يكون هذا العامل في صالح اللجوء إلى مزيد من الإغتيالات المتبادلة توقعاً لمحدودية تحمل إسرائيل دفع ثمن باهظ مقابل اختياراتها.

يلاحظ أن تبني إسرائيل لأسلوب العنف والإغتيال كإستراتيجية سياسية، يقابله تعدد مستويات ذلك العنف واتجاهاته سواء في الأراضي المحتلة، أو في الوطن العربي، أو على مستوى العالم، ويتضح ذلك فيما يلي:

١. إتجاه يستهدف الخصوم بصورة مباشرة، وهو الذي ظهر منذ اللحظة الأولى بقيام الدولة بإنتهاج سياسة تستهدف إخراج السكان الفلسطينيين من قراهم، ومحاولة تعديل التوازن السكاني لصالح اليهود. ثم توالت بعد ذلك أعمال القمع تجاه الصف الأول للزعامات

الفلسطينية في العديد من الدول العربية.

٢. إتجاه يستهدف المحافظة على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل، وحرمان الدول العربية من أية فرصة لموازنة هذا التفوق، ويندرج تحت هذا الاتجاه عملية مطاردة العلماء العاملين في المؤسسات العسكرية أو النووية مع وقف البرامج النووية لبعض من يحاول إمتلاكها كما في التدمير المباشر للمفاعل العراقي عام ١٩٨١.

٣. إتجاه يستهدف الإنتقام لأحداث سابقة، كما في مطاردة إسرائيل وأجهزتها لكل القيادات التي عملت في حكومة هتلر، بهدف محاكمتها والتخلص منها أو إغتيالها في مواقع تواجدها دون إعلان. ومن أشهر تلك العمليات عملية "أدولف ايخمان" في أحد شوارع العاصمة الأرجنتينية بيونس أيرس.

٤. إستخدام قدرات الموساد وخبرته لصالح بعض الأصدقاء، إضافة لذلك فقد بلغ إستخدام الأجهزة الإسرائيلية لأسلوب العنف والإغتيال، حد الإستعانة بقتلة مأجورين، كما في تنفيذ عملية محاولة إغتيال ضد الرئيس عبد الناصر، حين بدأت بالفعل في إعداد القاتل "موردخاي كيدار".

وبتحليل دلالات عمليات الإغتيال التي تقوم بها إسرائيل ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة، فإن بين تلك العمليات ما تعتبر فاشلة أو لم تتحقق فيها الأهداف المطلوبة. واللافت للنظر في متابعة ردود فعل المحاولات الفاشلة هو أن الجميع في إسرائيل قد انشغلوا بتحليل أسباب فشل العملية، ولم يطرح واحد منهم التساؤل الأول والبارز للغاية: هل هناك ضرورة في الأساس لأن تنشغل دولة بالقتل أو أن يكون القتل والإغتيال هدفاً سياسياً ومحدداً في إستراتيجيتها؟

كما أن فشل عمليات الإغتيال في إسرائيل قوبل بالكثير من التحليلات والإهتمام لدى المسؤولين الإسرائيليين والأجهزة الأمنية، ويرتبط ذلك عملياً بالثقة لدى الموساد، وبالصراعات الوظيفية الداخلية. ففي فشل محاولة إغتيال خالد مشعل، فإن ذلك قد يعزى إلى جوانب قصور قد تنسحب على محاولات فاشلة أخرى، ويمكن توضيحها بما يلي:

١. إنَّ إحتمال فشل العملية لم يخطر على بال الذين خططوا ووقعوا في الموساد على تنفيذها ووجد لديهم إعتقاد راسخ بأنهم يملكون من الوسائل ما يضمن تنفيذ عملية هادئة

تخلو تماماً من الأخطاء، بمعنى أنَّ الثقة بالنفس بلغت حداً غاية في الخطورة.

٢. إن التنسيق بين أفرع المخابرات بشأن هذه العملية كان مفتقداً ومعيباً، مما دفع اللجنة المشكلة في ٦ أكتوبر عام ١٩٩٧ للتحقيق في أسباب الفشل إلى طرح سلسلة من التوصيات في هذا الشأن، واقترحت تعيين مساعد خاص لرئيس الوزراء لشؤون المخابرات والأمن، يكون حلقة إتصال بينهم وبين أجهزة المخابرات، ويشارك بصورة مستديمة في الجلسات المشتركة لرؤساء أفرع المخابرات.

٣. إن كلاً من رئيس الموساد ورئيس شعبة التنفيذ يتحملان مسؤولية أكبر من تلك التي يتحملها المنفذون. فمن المؤكد أن هناك عيوباً كثيرة شابت التخطيط وأن كبار المسؤولين الذين اشتركوا في التصديق على العملية كانوا من بين العناصر الأساسية لفشل العملية.

كان ذلك عن الجوانب الفنية، أما عن الجوانب والأبعاد السياسية، فإن أخطر المشكلات التي تواجه أي جهاز أمني هي تورطه في تبني مواقف سياسية تؤثر على موضوعية استنتاجاته وتقديراته، وأنه يبدو من الثابت أيضاً أن جهاز الموساد المكلف بتلك العمليات قد وقع في مطب التسييس والإنتماء لاتجاهات حزبية تؤثر على تجرده الأيديولوجي.

وعلى المستوى السياسي يظهر أيضاً اتجاهان يتجاذبان التخطيط والتنفيذ لعملية الإغتيالات في إسرائيل، يتمثل الإتجاه الأول في النقلات النوعية الكبيرة التي أحدثتها العملية السلمية الذي من المفترض أن يلعب دوراً مهماً في وقف تصعيد العنف ومن ثم لا بد أن يحدث أثره في البنية الثقافية لأعضاء الموساد، إما بمزيد من الشعور بالتفوق والإستهانة بالخصم، أو الميل إلى تعديل الإتجاه السياسي، وعلى ما يبدو فإن الإحتمال الأول أقرب للعقلية والعنجهية الإسرائيلية.

والإتجاه الثاني ينبع من طبيعة التوجه السياسي للقيادة الحاكمة في إسرائيل، ذلك أن التطرف قد يترابط من وقت لآخر في السلوك السياسي أو في إدارة شؤون الدولة، ويبدو فساد السلوك السياسي من عدم الإلتزام بأية تعهدات يقدمها لقادة الدول الأخرى، واللجوء لإستخدام أساليب لا تتفق وانضباط رجل الدولة كالإحتيال والرشوة وخيانة الثقة.

وعليه، فإنَّ ما يؤكد أن اتجاهات إسرائيل في الإقدام على عمليات الإغتيال والتي أضحت تشكل منهجاً سياسياً؛ أن لجنة التحقيق الخاصة بعملية فشل إغتيال خالد مشعل

لم تناقش بأي قدر جدوى العملية، بل ودافعت بحرارة عن ضرورة إستمرار هذا الخط أي الإغتيالات والعنف في سلوكيات إسرائيل. وطبيعي أيضاً أن يواجه أعضاء الموساد المسؤولون عن تلك العمليات قدراً متزايداً من البلبلة الفكرية والسياسية طالما انشغلوا بما يجري خارج منظمتهم بعيداً عن الإلتزام المهني، فهم أولاً وأخيراً مواطنون إسرائيليون يتعرضون لما يتعرض له مجتمعهم من إختلالات وصراعات، وقد يكون من نتيجة ذلك كله أن يقع الجهاز في أي مجموعة من المتطرفين الذين يدركون تماماً ما يريدون ويضعون أنفسهم في خدمة قيادة سياسية بكل ما يحمله من تطرف ورغبة في السلطة.

وإذا عدنا إلى الوراء فإن منظومة الأجهزة الإسرائيلية ما فتئت تعمل جاهدة في ترسيخ الرعب والدمار والقتل والإغتيال في المنطقة العربية من خلال إنشائها لأجهزة أمنية واستخبارية تعتبر اليوم متطورة لفرض سيطرتها لتنفيذ مخطط إحتلالها الكامل للأراضي الفلسطينية، بالحرب المعلنة أحياناً أو بإغتيال للشخصيات المؤثرة في دعم القضية الفلسطينية، واستطاعت أن تقدم رسائل تحذيرية في المؤامرات الصامتة للقيادة الفلسطينية وتتزايد وتيرة الرد وحشد الطاقات ليلجأ الطرفان لمزيد من الخوض في مسرح عمليات الإغتيال والإنتقام المستمر.

وفي إسرائيل فإن الآلة المدبرة لتلك العمليات تولدت منذ بداية تأسيس جهاز الأمن العام "الشين بيت ـ شاباك" عام ١٩٤٩، ومهمته كانت منذ بدايته إحباط الجهود التجسسية للدول العربية داخل إسرائيل، كما أقيمت داخل السجون الإسرائيلية أقسام تحت إشراف الشاباك لإعتقال الفلسطينيين والتحقيق معهم. وبعد إغتيال رئيس الوزراء إسحاق رابين عام ١٩٩٥ استحدث جهاز الشاباك قسم "القلم اليهودي" متخصص في رصد ومتابعة نشاطات الجماعات السرية اليهودية المتطرفة أيضاً. وقد قام الجهاز عبر تاريخه بتنظيم عمليات تجسسية واسعة استهدفت إغتيال شخصيات فلسطينية وعربية واسعة، ففي عام ١٩٧١ قام جهاز الشاباك بأكبر وأضخم عملية معقدة أسفرت عن اعتقال ٩٠ عنصراً في المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، كما أنه تمكن من تنفيذ عدة عمليات إغتيال في التسعينيات أودت بحياة قادة تنظيمات فلسطينية.

أمَّا جهاز الموساد فبدأ تنظيمه في مايو ١٩٤٨ تقليداً للنموذج البريطاني، وبدعم من بن جوريون لرصد الشخصيات المهمة وتنفيذ الخطط المحمومة بالقتل والإبادة، ومن أشهرها

إغتيال العقيد مصطفى حافظ أحد ضباط الجيش المصري الذين خاضوا حرب عصابات ضد إسرائيل خلال الخمسينيات.

ولعل من أشهر عمليات الاغتيال التي ارتكبتها إسرائيل اغتيال الشهيد خليل الوزير "أبو جهاد" في تونس. ففي بداية شهر مارس عام ١٩٨٨، أعلن رئيس وزراء إسرائيل إسحاق شامير في تصريحات متفرقة أن قوات جيش إسرائيل ستصعد وبكل الوسائل من عملياتها لإعادة الهدوء إلى إسرائيل قبل أن تبدأ احتفالاتها بالذكرى الأربعين لقيام إسرائيل والتي كانت ستبدأ في ١٥ أبريل وعلى مدى شهر، مشيراً إلى أن إسرائيل ستقوم بإغتيال قيادات المقاومة الفلسطينية في الداخل والخارج، وذلك بعد أن عجزت عن إجهاضها بالأساليب البوليسية القمعية والوسائل الأخرى.

وأعلن شامير صراحة عن مخططه الإجرامي ضد القادة الفلسطينيين والذي بلغ به الجنون مداه إثر نجاح مجموعة فلسطينية مسلحة في إختراق الأمن النووي الإسرائيلي، بعد أن نجحت في تحطيم جميع التدابير الأمنية ووصلت إلى منطقة النقب على مقربة من ديمونة حيث المفاعل النووي الإسرائيلي، وكان شامير يعرف تماماً الشخصية القيادية ذات التخطيط المحكم والتي تؤرقه منذ عقد ونصف من الزمن، والتي ارتبطت منذ ذلك الحين عضوياً بالأرض المحتلة، فكان طبيعياً أن يضعها ضمن أولويات أهدافه في القضاء عليها، كما وعبر عن عجزه عندما أصدر أمراً إلى مجموعة من جهاز الموساد لاغتيال ثلاثة كوادر فلسطينية يتبعون الشهيد أبو جهاد في قبرص في فبراير ١٩٨٨، وكان استشهاد المناضلين الثلاثة الرسالة الأكثر مباشرة في أن أبو جهاد هو الهدف المرشح المقبل.

وبإغتيال الشهيد أبو جهاد تكون إسرائيل قد دشنت بالتاريخ المحدد إحتفالاتها بالذكرى الأربعين لإنشاء دولتها على طريقتها الخاصة، إلا أنه وفق المعطيات فإن حساباتها خاسرة إذ أفاقت الأراضي المحتلة على سماع نبأ إغتيال أبو جهاد، وجرت أعنف مواجهة مع سلطات الإحتلال في إشارة إلى ان إستشهاده هو بداية لإنتفاضة جديدة.

ومؤخراً عمدت إسرائيل لإغتيال شخصية في الصفوف الأولى من المنظمات الفلسطينية، وهو زعيم الجبهة الشعبية "أبو علي مصطفى" بقصف مكتبه بالضفة الغربية من قبل طائرات إسرائيلية.

وفي عام ٢٠٠١ فقدت حركة حماس، عضو القيادة السياسة فيها أيمن حلاوة الذي إغتالته الأجهزة الإسرائيلية في ذات الساحة، وأمام ذات الجمهور في مركز مدينة نابلس، حيث إعتاد ثلاثة من زملائه السابقين في قيادة الحركة أن يقفوا في مثل هذه المناسبات، قبل أن يسقطوا في عمليات اغتيال مماثلة، وهم جمال منصور وجمال سليم وصلاح دروزة. وكانت السلطات الإسرائيلية بدأت في إنتهاج سياسة الإغتيال، في هذه الإنتفاضة، منذ التاسع عشر من تشرين ثاني عام ٢٠٠٠، بعملية إغتيال كادر بارز في حركة فتح في منطقة بيت لحم حسين عبيات، وذلك عن طريق قصف سيارته من الجو.

وقد بلغت حصيلة ضحايا الإغتيالات حوالي ٦٥ فلسطينياً من قادة وكوادر ونشطاء الحركات والقوى السياسية.

وسياسة الإغتيالات التي أنتهجتها السلطات في هذه الإنتفاضة، جاءت امتداداً لسياسة الإغتيالات التي إنتهجتها في الإنتفاضة الأولى، وفي مراحل سابقة لها، وإن إختلفت الأدوات والأساليب. ففي الإنتفاضة الأولى، اتبعت أسلوب الإغتيالات من خلال وحدات خاصة أنشأتها لهذا الغرض، وهي وحدات "دوفدوفان" في الضفة، و"شمشون" في قطاع غزة. وبيّن تقرير لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية "بتسليم" أن ١٠٠ ناشط فلسطيني جرى إغتيالهم خلال الإنتفاضة الأولى على أيدي هذه الوحدات والفصائل التي تخسر كوادر وقادة من بين صفوفها، تلجأ للإنتقام". وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أقدمت مؤخراً على إغتيال الوزير الأكثر تطرفاً في الحكومة الإسرائيلية رحبعام زئيفي، انتقاماً لإغتيال أمينها العام أبو علي مصطفى. ويقول الناشطون الفلسطينيون بأن الإغتيال لن يثنيهم عن مواصلة دورهم، بل يشكل دافعاً لهم للقيام بأعمال ثأرية.

وتعلن إسرائيل أنها تتبع أسلوب الإغتيال من أجل القضاء على البنية العسكرية للمنظمات الفلسطينية، التي تصفها بالإرهابية، لكن قادة وكوادر هذه القوى والفصائل يقولون بأن الإغتيالات لا توقف ينبوع المناضلين الذي لا ينضب لديها. وقد بينت التجربة أن إغتيال قائد أو كادر عسكري يشكل دافعاً للكثيرين للحلول مكانة، والعمل على الإنتقام له. ففي مدينة جنين ظهر عدد كبير من النشطاء والكوادر العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي عقب إغتيال قائد الجناح العسكري للحركة في المنطقة إياد حردان في نيسان ٢٠٠١.

وفي الجانب السياسي لا تبدي القوى السياسية الفلسطينية قلقاً على مصيرها في حال إغتيال عدد من قادتها ورموزها. فالتنظيمات التي يكون قادتها هم شهداءها، تكون أكثر نمواً وجماهيرية بين الناس. وقد سقط العديد من القادة الفلسطينيين البارزين في عمليات اغتيال استهدفتهم منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية في العام ١٩٦٥، مثل خليل الوزير "أبو جهاد" نائب القائد العام لقوات لثورة، كمال ناصر، وكمال عدوان، وأبو يوسف النجار، وغسان كنفاني، وخالد نزال، وغيرهم من قادة منظمة التحرير وفصائلها.

وخلال الإنتفاضة الراهنة اغتالت إسرائيل ثلاثة من قادة السياسيين البارزين، وهم أبو علي مصطفى القائد التاريخي في منظمة التحرير الفلسطينية، وجمال منصور، وجمال سليم، عضوا القيادة السياسية لحركة حماس. وفي الشارع الفلسطيني يبدي الجمهور تعاطفاً متزايداً مع القوى السياسية التي يتعرض كوادرها وقادتها للإغتيال. وقد خلق إستهداف النشطاء والكوادر قدراً أكبر من التضامن بينهم في الميدان. وشكل الإغتيال في الآونة الأخيرة المحرك الرئيس وراء الكثير من العمليات والهجمات الفلسطينية على أهداف إسرائيلية، في الضفة، وداخل الخط الأخضر.

فقد شهدت الأراضي الفلسطينية تجميداً ملحوظاً للهجمات العسكرية، عقب إعلان القيادة الفلسطينية عن وقف إطلاق النار من جانبها مؤخراً، لكن هذه الهجمات سرعان ما عادت للظهور، بعدما واصلت الحكومة الإسرائيلية تنفيذ عمليات الإغتيال. فقد شكل إقدام الأجهزة الإسرائيلية على إغتيال ستة نشطاء والكوادر خلال فترة الهدوء تلك، ثلاثة منهم من كوادر حركة حماس في نابلس وقلقيلية، وثلاثة من حركة فتح في بيت لحم، شكل إيذاناً للقوى والفصائل المختلفة بالعودة لإستئناف نشاطها العسكري من جديد.

أشكال الاغتيالات السياسية

تعددت أشكال وأنواع الإغتيالات السياسية، وأوردت كتب التاريخ العديد من هذه الأشكال التي ترتبط ببعضها البعض إرتباطا وثيقاً، ولعل أبرز هذه الأشكال الإغتيالات العسكرية والإغتيالات السياسية والإغتيالات الاقتصادية وهناك أيضا الإغتيالات الفكرية، وجميعها تقوم على أساس واحد، كما أنها جميعها تقوم على إعتبار القتل أداة التخلص من المعني بعملية الإغتيال أو ما يمكن أن نسميه الضحية.

١ ـ الإغتيالات العسكرية

ترجع فكرة إغتيال قائد عسكري أو الاغتيال لأسباب عسكرية بحتة إلى عهود سحيقة حيث يوجد في كتاب الأمير لنيكولو مكيافيلي وكتاب فن الحرب لسون مؤشرات واضحة وصريحة حول أهمية دور قائد عسكري معين في الروح المعنوية لجنوده وكيف أن مقتل قائد واحد في بعض الأحيان كفيل بكسر شوكة جيش عملاق، ولكن البعض الآخر يرى أن إغتيال القائد العسكري هو سلاح ذو حدين، فقد يكون لمقتله رفع للروح القتالية لجنوده المطالبين بالإنتقام، أو يكون في مقتله إحتمالية لتقليل فرص السلام عن طريق فتح المجال لقيادات أقل مركزية ونفوذ ومحورية.

يورد البعض مقتل ملك السويد غوستافوس أدولفوس الذي كان قائد الجيش السويدي البروتستانتي في الخطوط الأمامية في معركة قرب ساكسن انهالت ضد الإمبراطورية البيزنطية الكاثوليكية في نوفمبر ١٦٣٢ وبالرغم من أنه لم يغتال بل وقع قتيلا أثناء المعركة، إلا أنَّ قتله كان عاملا مهما حسب المؤرخين في إنتصار الجيش السويدي في تلك المعركة، ولكن التيار المقتنع بأهمية إغتيال أو مقتل القادة العسكريين يوردون بعض الأمثلة التأريخية الأخرى ومنها التأثير السلبي على معنويات الجيش الياباني بعد اغتيال القائد العام للقوات البحرية اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية، إيسوروكو ياماموتو، في عملية استهداف منظمة من قبل الإستخبارات العسكرية الأمريكية التي إستطاعت إلتقاط الإشارات اللاسلكية اليابانية وعلمت بأنَّ القائد المذكور سيقوم برحلة لتفقد القطعات البحرية اليابانية فقامت طائرة حربية أمريكية بإسقاط الطائرة التي كان يستقلها.

٢- الإغتيالات الاقتصادية

عندما يتم الإغتيال عن طريق وسيط أو شخص أو مجموعة تم توظيفهم أو توكيل مهمة الإغتيال إليهم فإن الشخص الذي يقوم بعملية الإغتيال يكون هدفه الرئيسي هو إستلام المبلغ أو المزايا الإقتصادية المتعلقة بقيامهم بعملية الإغتيال ومن أشهر الوسطاء في التاريخ هم المافيا. في عام ١٩٩٤ طفى على السطح ولأول مرة مصطلح غريب ومثير للجدل الا وهو بورصة الإغتيال على يد مهندس الحاسوب تيموثي ماي Timothy C. May الذي تحدث عن بورصة نظرية يضع فيه شخص ما توقعاته عن يوم إغتيال شخص معين ويراهن بمبلغ معين عن طريق الإنترنت ويشارك في هذا الرهان مجموعة من مستخدمي الإنترنت ويكون الفائز هو الذي توقع التأريخ الدقيق لإغتيال الشخص.

٣-الإغتيالات السياسية

الإغتيالات السياسية ظاهرة قديمة و شائعة جدا ولا تكاد أي فترة تاريخية أو بقعة جغرافية تخلو من هذه الظاهرة، هناك حوادث إغتيال سياسية سلطت عليها الأضواء وهناك حوادث أخرى لم تلق اهتماماً كبيراً من قبل الإعلام. من الأمثلة على الإغتيالات السياسية في الشرق الأوسط التي لم تحظى بإهتمام كبير هي الإغتيالات التالية:

إغتيال جار الله عمر (١٩٤٢-٢٠٠٢) نائب السكرتير العام للحزب الإشتراكي اليمني في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢ ذو الأفكار الماركسية على يد شاب ذو أفكار وصفت بالإسلامية المتطرفة وكانت عملية الإغتيال ضمن مخطط واسع لإغتيال التيار القومي العربي و الناصري في اليمن.

إغتيال الطفل اقبال مسيح (١٩٨٢-١٩٩٥) من باكستان في ١٦ ابريل ١٩٩٥ الذي تم بيعه كعبد لإحدى معامل السجاد عندما كان عمره ٤ سنوات بمبلغ ١٢ دولار وأستطاع الفرار من عبوديته عندما اصبح عمره ١٠ سنوات وأصبح ناشطا ومتحدثا في مجال عبودية الأطفال وبعد ٥ سنوات من إغتياله منح جائزة دولة السويد لحقوق الأطفال.

إغتيال الدبلوماسي المصري في العراق ايهاب الشريف (١٩٥٤ - ٢٠٠٥) في بغداد في ٣ يوليو ٢٠٠٥ على يد جماعة أبو مصعب الزرقاوي وفي ١٤ يوليو ٢٠٠٥ تم إلقاء القبض على منفذ العملية خميس فرحان خلف عبد الفهداوي الملقب بأبو سبأ.

٤-الإغتيالات الفكرية

وعلى جانب آخر تظهر الإغتيالات الفكرية كنتيجة لمواقف فكرية معينة ناضل من أجلها أصحابها وكانت النتيجة هي تعرضهم للإغتيال والقتل ومن ابرز هؤلاء:

إغتيال ليون تروتسكي بعد صراع على السلطة مع جوزيف ستالين ، تم إغتياله في ٢٠ أغسطس ١٩٤٠ في مدينة مكسيكو. وإغتيال حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين في ١٢ فبراير ١٩٤٩. وإغتيال مالكوم إكس المتحدث الرسمي لمنظمة أمة الإسلام في ٢١ فبراير ١٩٦٥ في نيويورك. وإغتيال مارتن لوثر كنج المطالب بإنهاء التمييز العنصري في ٤ إبريل ١٩٦٨ في ميمفيس. وإغتيال مينا كيشاور كمال (١٩٥٦-١٩٨٧) ناشطة في مجال حقوق المرأة من افغانستان أغتيلت في ٤ فبراير ١٩٨٧ ويعتقد أن لقلب الدين حكمتيار رئيس الوزراء السابق دور في توجيه عملية الإغتيال. وإغتيال فرج فودة (١٩٤٦- ١٩٩٢) مفكر مصري وناشط في مجال حقوق الإنسان على يد أفراد من الجماعة الإسلامية المصرية في ٨ يونيو ١٩٩٢. وإغتيال الكاتب المسرحي الجزائري عبد القادر علولة (١٩٢٩-١٩٩٤) في شهر رمضان ١٠ مارس ١٩٩٤ على يد أفراد من الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح أثناء الحرب الأهلية الجزائرية. وإغتيال المخرج الهولندي ثيو فان كوخ في ٢ نوفمبر ٢٠٠٤ على يد محمد بويري لإخراجه فلم الخضوع. وإغتيال جبران تويني رئيس مجلس ادارة صحيفة النهار اللبنانية في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥ وتبنت جماعة أطلقت على نفسها "المناضلين لوحدة وحرية الشام" مسؤوليتها عن الإغتيال.

أما ناجي العلي، رسام الكاريكاتير العالمي الفلسطيني المشهور، والذي تميز بالنقد اللاذع في رسومه، ويعتبر من أهم الفنانين الفلسطينيين. رسم ما يقدر بأكثر من ٤٠ ألف رسم، إغتيل على يد مجهول عام ١٩٨٧ في لندن، حيث اطلق شاب مجهول النار عليه في لندن بتاريخ ٢٢ يوليو عام ١٩٨٧ فأصابه تحت عينه اليمنى، ومكث في غيبوبة حتى وفاته في ٢٩ اغسطس ١٩٨٧ ، ودفن في لندن. ولم تعرف الجهة التي كانت وراء الإغتيال على وجه القطع. وأختلفت الآراء حول ضلوع إسرائيل أم السلطة الفلسطينية أو المخابرات العراقية إلا أن ما أتفق عليه الجميع أن رأسه مطلوباً من كل هؤلاء وأكثر.

الفصل الثاني

- لماذا الإغتيالات السياسية؟
- الإغتيال السياسي في التاريخ
- الإغتيال السياسي في الإسلام

لماذا الإغتيالات السياسية؟

الإغتيال السياسي موضوع مهم، شغل تفكير الباحثين والمفكرين على مرّ العصر، وفي كافة المناحي، حيث كتب عنه علماء النفس والإجتماع والسياسة والدين، واختلفت في تعريفه وتسمياته نظريات عديدة، كما أختلف في النظر إلى جوهره وعناصره ودوافعه الكثير من البشر. فهناك من أخذ تفسير الدوافع، وهناك من أخذ البصمات الجرمية. وهناك أدوات الإغتيال السياسي المختلفة أيضاً، بدءاً بإستخدام اليدين والخناجر والسكاكين، وصولاً إلى عمليات التفجير أو القتل بالرصاص أو بالسيارات المفخخة.

ويرى المؤلف أن الإغتيال السياسي عمل مادي، مع أنه يمتلك ركناً معنوياً، وسبباً له صلة بين الركنين. ويرتبط تحديد المذاهب المختلفة حول الاغتيال بالغاية السياسية المرجوّة.

ويعتبر أخطر أنواع الإغتيال السياسي، هي تلك التي تنظمها الدولة، والتي تنفذها من خلال جيشها النظامي، أو أجهزة إستخباراتها، أوعملائها. وهذا النوع من الإغتيالات السياسية موجه ضد أفراد من الشعب، أو فئات منه، أي ضد المعارضة السياسية، أي ضد تنظيمات سياسية تنافسها على السلطة ولا تتفق معها في الرأي، وضد قادتها الذين يقودونها.

لكن الاغتيال السياسي، إغتيال الخصوم السياسيين والمعارضين في أي بلد كان، لا يحل مشكلة ولا يحقق لمن قاموا به تصفية المعارضة السياسية. بل إن مثل هذه الجريمة سوف تخلق المزيد من المشاكل للجهة القائمة والمدبرة له، وتدفع بالبلاد إلى حال من التوتر والفوضى، قد تصعب على الذين دبروها أن يضبطوا الأمور.

غير أن النظر في المسألة، يمتد ليطاول قضية الإغتيال السياسي كممارسة وسلوك، تهيئ له وتؤسس له فكرياً مدارس مختلفة ومتعددة الإتجاهات، وعلينا النظر إليها بجدية شديدة ومقاومة مصادرها الفكرية بكل قوة حتى لا تتدنى السياسة في بلادنا العربية إلى درجة تصبح فيها جزءاً من عالم الجريمة المنظمة تحت مختلف الشعارات والمسميات، وفي ظل الهيمنة الشمولية التي تصادر كل شيء.

وقد تحدثت عن عدد عمليات الاغتيال السياسي، ومنها تلك العمليات التي نفذتها إسرائيل، كعملية اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد)، واغتيال زهير محسن والدكتور فتحي الشقاقي، وأبو علي مصطفى، واغتيال عدد من قادة حماس وكتائب القسام ، وعملية إغتيال

عدنان المالكي في سوريا ، ومن الأردن الملك عبد الله الأول، وهزاع المجالي ووصفي التل، ومن العراق إغتيال الملك فيصل الثاني، ونوري السعيد والزعيم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف. ومن مصر عملية إغتيال أنور السادات.

ومن لبنان إغتيال أنطون سعادة، وكمال جنبلاط، ورئيس الوزراء رشيد كرامي، والرئيس رينيه معوض، وبشير جميل وإيلي حبيقة ورفيق الحريري . ومن إسرائيل إغتيال إسحاق رابين وزحبعام رئيفي. ومن الجزائر إغتيال الرئيس محمد بوضياف، ومن المغرب إغتيال المهدي بن بركة، ومن اليمن إغتيال عبد الفتاح إسماعيل والرئيس إبراهيم الحمدي وغيرهم الكثير، ومن الولايات إغتيال جون كينيدي والزعيم مارتن لوثر كينغ.

ويعود أساس أعمال الإغتيال السياسي إلى عجز الطرف الذي قام بالإغتيال ودبره ونفذه عن إقناع الآخرين بما يملك من وجهة نظر ومقولات، حيث يعتقد خاطئاً أن تغييب هذا الطرف أو ذاك، هو إنتصار لوجهة نظره ومقولاته، على الرغم من أنه لا يملك الأرضية التي يمكن أن يقف عليها لإقناع الآخرين، كونه جامدا أو مقعداً سياسياً وفكرياً، وغير قادر على التقدم ولو خطوة واحدة نحو تحقيق ما يهدف إليه، وبالتالي لن يتمكن من تحقيق النصر الذي كان يبغيه من وراء عملية الإغتيال.

ويشهد التاريخ العربي القديم والمعاصر على أبشع الإغتيالات السياسية، التي لن يكون أشهرها محاولة والدة الخليفة المهدي في العصر العباسي إغتيال إبنها المهدي،كي يشهد التاريخ أن معاوية بن أبي سفيان حين كان والياً على الشام، أشتهر قبل خلافته بتصفية خصومه بالإغتيالات السياسية، وبواسطة السم الذي كان وسيلته المفضلة. ويمكن الحديث عن سجل حافل بالضحايا، يضم إغتيال العديد من الملوك والحكام، والعلماء والفلاسفة والمتصوفة، والناشطين السياسيين، ومن الرجال والنساء.

تطورت أساليب الإغتيال السياسي، وعرفت طرقاً عديدة مع تطور الزمن والتقنية، من عملية دسّ السم للضحية بواسطة المأكل أو المشرب، إلى الحقن والخطف والدهس بالسيارة، أو عملية إسقاط طائرة تظهر الحادث وكأنه قضاء وقدرا، إلى السيارات المفخخة وتفجير الموكب في الحال الذي طال موكب الرئيس رفيق الحريري.

ولا يقتصر الإغتيال السياسي على فرد مختلف معه في وجهة النظر والرأي، إذ هناك الإغتيال السياسي لدولة أو بلد من قبل قوى عظمى أو مهيمنة، وهي قوى عاجزة عن حشد

القدرة على التغيير الوطني، لذلك تلجأ إلى أسلوب الغزو والعدوان، وقد يحقق الغزو أهدافه في القتل والتدمير، لكنه لن يستطيع إمتلاك الأرض والقدرة على توفير الحياة لإستمرار عدوانه.

ولفهم مدى وظروف إنتشار الاغتيال السياسي في الحياة العامة لبلداننا العربية، يمكن الإستعانة بمعطيات دراسات عديدة في هذا المجال، حيث تبين تلك الدراسات أن المنطقة العربية تحتل المرتبة الأولى بين مختلف مناطق العالم من حيث عدد أعمال الإغتيال السياسي التي شهدتها خلال النصف الأخير من القرن العشرين.

وتشير الأرقام إلى أنه في ذهب ٧٨ من الرؤساء في العالم ضحية لأعمال الإغتيال السياسي، وكان نصيب منطقتنا العربية هو ٢١ عملية إغتيال، فيما قتل ١٩ رئيساً في القارة الآسيوية، وستة فقط في أميركا اللاتينية.

إن أعمال العنف السياسي بشكل عام تنتشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية من النظام المطلق أو الشمولية والهيمنة إلى النظام الديمقراطية. حيث تتولى الأجهزة الأمنية في النظم الشمولية، وخصوصاً الإستخباراتية، مهمة ملاحقة الخصوم السياسيين وتصفيتهم أو إسكاتهم، وتعمل على منع كافة أشكال المعارضة والنقد للأوضاع الراهنة بصورة منهجية وعلنية، بينما تقوم المؤسسات الأمنية في الأنظمة الديمقراطية بحماية الحريات، حريات مختلف الجماعات والأفراد، وصون النشاطات الديمقراطية من العوائق والمعظلات.

وهناك سجل كبير لشخصيات سياسية مهمة تعرضت لعمليات الإغتيال السياسي، وبالرغم من أن موضوع الإغتيال السياسي من الجانب التاريخي والمعاصر، هو موضوع ضارب في القدم، يحمل خاصية الديمومة، ثم أصبح موضوعاً حاضراً، ليس في التاريخ السياسي القديم وحسب، وإنما كجزء من تاريخنا الحديث والمعاصر، يحمل في مضمونه خاصية الإستمرارية والتجدد. فنحن نشاهد الإغتيالات السياسية بين الفينة والفينة على شاشات التلفاز، ونقرأ عنها في الجرائد، ونسمع أخبارها في الإذاعات، حيث تغطي الإغتيالات مساحات واسعة من العالم. وهي تمس حياة الناس العاديين والكوادر والزعماء.

الإغتيال السياسي في التاريخ

قرون وقرون مرت، وسنين تعاقبت منذ أن ولدت البشرية، وقد حملت معها الكثير من حوادث الإغتيال وقصص التآمر والقتل وسلب السلطة وظهرت الحركات والمنظمات الإرهابية، وتشكلت النظم الإستبدادية فأصبح أصحاب المطامع السياسية والجانحون إلى الجريمة يقدمون على إستخدام أساليب الإغتيال والتصفية بعيداً عن قواعد العمل السياسي الصحيح وطوال هذا التاريخ لم تتوقف عمليات الإغتيال السياسي، ولم تتوقف حوادث القتل ومحاولات السيطرة على الأنظمة من خلال التخلص من رؤى السلطة في هذه الأنظمة، ولعل الصراع الطويل الذي شهده تاريخ البشرية قد أمتزج بالدم حيث إمتزاج المصالح والأهداف، مع الأخذ بعين الإعتبار أنه من الصعب تحديد مفهوم الإغتيال دون الخوض في تطور حركة المجتمع وتحديد جهة الصراعات الإنسانية وعلى وجه الخصوص الصراع الدائم على السلطة، لذلك فإن غالبية الإغتيالات التي شهدها التاريخ كانت تفسر حركة السلطة، وفي هذا الباب أقدم قابيل على قتل أخيه هابيل وهي الحكاية التي تحدد مفهوم الصراع بين الخير المتمثل في هابيل والشر المتمثل في قابيل، وهي الحكاية التي تمثل حركة المفاضلة والتميز، ولعل بروز المكانة في رواية قابيل وهابيل يعطينا الدليل على النزعة السلطوية داخل عائلة آدم عليه السلام.

وينتقل التاريخ منذ القرون التي سبقت الميلاد العديد من روايات الإغتيال الشهيرة، ولعل أبرز تلك الروايات تلك التي تتحدث عن إغتيال الفرعون المصري أحمس الأول والذي طرد الهكسوس وإعاد وحدة مصر، وأسس السلالة الفرعونية الثامنه وكان إغتياله سنة ١٥٤٣ ق.م، كما يروي التاريخ حادثة الإغتيال الشهيرة التي تعرضت لها الإمبراطورة البيزنطية زوى، وهي إبنة الإمبراطور قسطنطين الثامن، وقد إغتالها حرسها الخاص سنة ١٠٥٠ ق.م، ولعل حادثة إغتيال الملك روميو لوس أول ملوك روما تعد من أشهر حوادث الإغتيال في التاريخ، حيث أقدم بعض من أعدائه على إغتياله سنة ٧١٦ ق.م.

وقد أحصيت من خلال الدراسات التي قمت بإجراءها والتي توفرت لي ٣٦ حادثة إغتيال تمت منذ القرن الأول قبل الميلاد وحتى بداية القرن الأول الميلادي، إذ تم إغتيال ٢٠ ملكاً وإمبراطوراً ما بين سنة ١٥٤٣ ق.م، وسنة ٦٣ ق.م كان بينهم ٤ نساء، ويلاحظ من خلال دراسة السيرة الخاصة لكل الذين تم إغتيالهم في تلك الفترة أن السبب المباشر في عملية

الإغتيال كانت الصراع على السلطة والحكم، بينما شكلت عمليات الإنتقام السياسي السبب الثاني من أسباب تلك الإغتيالات ، كما يلاحظ أن عمليات الأغتيال التي تبناها الأبناء كانت كثيرة، ويسرد التاريخ رواية إغتيال يوليوس قيصر عام ٤٤ ق.م والتي نفذها أبنه باليثني بروتوس والذي قال له قولته الشهيرة «حتى أنت! يا بروتوس»، وفي هذا السرد يتضح أن الخيانة من أجل دفة الحكم كانت متفشية في ذلك التاريخ.

بداية القرن الميلادي الأول شهدت أشهر حوادث الإغتيال من أجل السلطة، وهذا غابوس قيط كاليغولا وأغتيل ٤١ ميلادية،شاهداً على الإغتيال من أجل السلطه، وقد كان أحد أباطرة الرومان وهو صاحب المقولة الشهيرة «دعه يشعر أنه يموت» في إشارة إلى إستمتاعه بتعذيب الآخرين وينقل التاريخ أن هذا الإمبراطور عهد إلى تنصيب حصانه العظيم انسثاتوس قيصراً عام ٤١م، وعلى أثر ذلك إغتياله قائد حرسه كابتيريا.

القرن الميلادي الأول إغتيال ٥ ملوك وأباطرة وذلك في عام ٤١ ميلادية وحتى العام ٧٩ ميلادية وهم: غايوس قيصر، واغرينا الصغرى، وكلاوديوس ودميتثياس، وميزباسيان، كما شهدت هذه السنوات حالات كثيرة من التآمر بقصد قلب نظام الحكم والإستيلاء على العرش.

شهد القرن الثالث إغتيال الإمبراطور الروماني بويليو سمبتمس بتحريض من أخيه كركرا، وإغتيال الملك الارشاكي أرطبان عام ٢٢٤ ميلادية من قبل مؤسس الدولة الساسانية الإمبراطور اردشيرا، كما شهد اغتيال الإمبراطور فاليريانس عام ٢٦٠م على يد ملك الفرس شابور الأول.

وفي حمص السورية، وفي العام ٢٦٨م اغتيل ملك تدمر أوثية وهو زوج الملكة زنوبيا ، والذي كان قائداً للشرف الأعلى.

شهد القرن الرابع الميلادي إغتيال فلافيوس كلاوديوس الإمبراطور الروحاني الذي كان يطلق عليه لقب «جوليان المرتد» كونه رفض الإيمان بالمسيحية، وقد أُغتيل على يد أحد قواده عام ٣٦٣ ميلادية،كما شهد أيضاً إغتيال الإمبراطور الروماني كومودوس عام ١٣٩٢م.

وفي القرن الخامس الميلادي، اُغتيل ذو نواس آخر ملوك حمير في اليمن بعد سقوطه المذل أمام النجاشي سنة ٥٢٤م، وقد كان صاحب الأخدود الذي ذكر في القرآن الكريم

ويذكر التاريخ إغتيال ملك كنده حجر بن عمرو ، والشاعر امرؤ القيس ٥٤٥م، والشاعر طرفة بن العبد ٥٦٤م، والحارث بن ظالم سنة ٦٠٠م، والشاعر عنترة بن شداد سنة ٦٠٠م، بالإضافة إلى جملة من الإغتيالات التي غيرت مسار الحكم في دول وإمبراطوريات وإمارات القرون الأولى الميلادية.

الإغتيال السياسي في الإسلام

كان حمزة بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم، أول من تعرض للإغتيال، في بدايات الدعوةالإسلاميه، عندما رماه العبد وحشي برمح في معركة أُحد بتحريض من هند بنت عتبة إنتقاماً منه على قتله لعمها وأخيها في معركة بدر، وكان ذلك سنة ٦٢٥م.

وقد شهد صدر الإسلام أيضاً إغتيال الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه على يد أبو لؤلؤة الفارسِ في المسجد سنة ٦٤٤م وإغتيال القائد المسلم الزبير بن العوام سنة ٦٥١م على يد جرموز، وإغتيال الخليفة الراشدي الثالث عثمان بن عفان سنة ٦٥٦م حيث قُتل غيلة في داره إثر فتنة.

كما شهدت تلك الفترة إغتيال الصحابي المسلم خارجة بن خدامة سنة ٦٦٠م، وإغتيال الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وهو رابع الخلفاء الراشدين والذي إغتاله الخوارج سنة ٦٦١م أثناء تأديته للصلاة.

كما شهدت أيضاً إغتيال عبدالله بن قيس الحارثي سنة ٦٧٣م، ومسعود بن عمرو بن عمرو العتكي على يد نافع بن الأزرق سنة ٦٩٥م.

وفي حالات الإغتيال التي شهدتها تلك الفترة إغتيال يحيى بن زيد بن علي بن زين العابدين بن علي بن أبي طالب عام ٧٤٤م ووالده زيد بن علي صاحب المذهب الزيدي الذي قتل سنة ٧٤٠م، على أثر ثورة قام بها في عهد هشام بن عبدالملك ويشهد التاريخ إغتيال الخليفة الأموي الحادي عشر الوليد بن يزيد، وإغتيال تسع من خلفاء الدولة العباسية وهم موسى الهادي الخليفة الرابع قتلته أمه الخيرزان سنة ٧٨٦م. والمتوكل عبدالله العباس، قتل سنة ٨٦١م، والمنتصر بالله قتل على يد الأتراك سنة ٨٦٩م، والمهتدي بالله الذي اُغتيل سنة ٨٩٢م. والمتقي بالله الذي قتله توزون التركي سنة ٩٤٤م، والمستكفي بالله الذي قتله أحمد آل بويه سنة ٩٤٦م، ...... لله الذي قتله والد زوجته عضو الدولة البويهي سنة ٩٢٩م.

وشهدت الدولة الفاطمية إغتيال الحاكم بأمر الله أبو علي المنصور على يد شقيقته سنة ١٠٢٠م، كما شهد العام ١٠٢١م إغتيال الحاكم بأمر الله المنصور وهو الخليفة الفاطمي السادس الذي شهد عصره تأسيس المذهب الدرزي.

كما شهدت دولة بني حمود في الأندلس إغتيال علي بن محمود أول خليفة من بني حمود في الأندلس سنة ١٠١٨م، وتلاه أخوه القاسم بن حمود الذي أُغتيل على يد أبن أخيه سنة ١٠٢١م .

ومن الأسماء الإسلامية الشهيرة التي قُتلت غيلة القائد المسلم عماد الدين زنكي الذي وجد مقتولاً من قبل خادمه سنة ١١٤٦م.

ومن ملوك المماليك كان صالح بن محمد الملقب بالملك الصالح يُقتل في سجنه سنة ١٣٥٤م، والملك الكامل شعبان سنة ١٣٤٦م، والملك الناصر حسن بن محمد سنة ٦٣٥١م، والملك الأشرف شعبان الثاني الذي قتل على يد برقوق سنة ١٣٧٦م، والملك الناصر فرج الذي أُغتيل في دمشق سنة ١٤١٢م.

وشهدت الدولة العثمانية إغتيال بايزيد سلطان الإمبراطورية العثمانية على يد تيمور لينك سنة ١٤٠٣م، والسلطان عثمان بن أحمد على يد وزيره عبدالعزيز اللبابي سنة ١٤٢٠م، ومحمد الثالث الذي إغتاله أخوته سنة ١٥٩٥م،والسلطان إبراهيم الذي قتله الإنكشاريون سنة ١٦٤٨م، والسلطان عبدالعزيز الذي قتله حسين باشا سنة ١٨٧٦م.

الفصل الثالث

- المرأة والإغتيال
- نماذج الإغتيال السياسي
- طرق ووسائل الإغتيالات
- ثقافة الإغتيال

المرأة والإغتيال السياسي

لعبت المرأة دوراً كبيراً في عمليات الإغتيال السياسي على مر العصور، وشهد التاريخ أكثر من عملية إغتيال ، شاركت فيها نساء أو اُغتيلت على أثرها نساء ، ويذكر التاريخ أن أول حالة إغتيال في التاريخ قامت بها امرأة كانت إغتيال لكومنترا زوجة آغا حمنون لزوجها وأن أول حالة إغتيال في التاريخ أيضاً كانت إغتيال الكترا أبنه آغا حمنون لكومنترا وكان ذلك سنة ١١٨٤ق.م .

وشهد تاريخ ما قبل الميلاد ثمانية حالات إغتيال بطلاتها من النساء ، وكما ذكرنا أول حالات الإغتيال تلك ، فإن أشهر هذه الحالات كانت إغتيال الإمبراطورة برينكي الثالثة إبنة بطليموس التاسع من قبل أبن عمها وزوجها وتقول الروايات أن زوج برينكي إغتالها بعد ١٩ يوم من زواجها .

وتشكل حالات الإغتيال في تاريخ ما قبل الميلاد في مضمونها عمليات إنتقامية أو صراعات على السلطة ، فبينما اُغتيلت ملكة سوريا برينكي سنة ٢٦٥ ق.م،في الصراع على العرش فإن آديا إبنة ملك مقدونيا أميتاس لقيت حتفها هي وزوجها سنة ٣١٧ ق.م، أيضاً في الصراع على السلطة.

وشهد القرن الأول الميلادي وتحديداً سنة ٥٩م إقدام الإمبراطور تيرون على قتل والدته أغربينا كانت قد أوصلته للحكم وتخلصت من زوجها الثاني كلاوديوس من أجله ، إلا أن نيرون ظل يحاول إغتيال والدته اغربينيا حتى نجح في ذلك سنة ٥٩م .

ويعود نيرون مره أخرى لإستخدام الإغتيال كوسيلة لتثبيت حكمه ولكن هذه المرة مع زوجته اوكتانيا وهي إبنة عمه فقام في سنة ٦٢م وقتلها بعد أن نفاها إلى إحدى الجزر النائية .

وقد شهدت القرون الأولى الميلادية حالات إغتيالات كثيرة للمرأة، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن نيرون إغتال أيضاً خليلته بوبيا ساينا سنة ٦٧م، كما أقدم آخرون على إغتيال الأميرة الرومانية السورية جوليا ماميا سنة ٢٣٥م بسبب تحولها إلى الديانة المسيحية، وتبع ذلك قيام زوجة الإمبراطور الروماني طيس وتدعى تابينار طلسم بإغتياله سنة ٩٦م بحجة إستبداده وظلمه،وفي سنة ٢٦٨م أقدمت زنوبيا على إغتيال زوجها آذنيه في حمص.

وفي صدر الإسلام وأثناء معركة أُحد وقع حمزة بن عبدالمطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم شهيداً بعد أن أمرت هند بنت عتبة زوجة أبي سفيان بن حرب العبد الحبشي وحشي بقتله على أرض المعركة، ومن ثم قامت بإستخراج كبده من جسده وقامت بأكله إنتقاماً منه على قتله لأبيها وعمها وأخيها أبان معركة بدر التي إنتصر فيها المسلمون.

ويذكر التاريخ أن القرن الثالث عشر الميلادي وتحدياً في سنة ١٢٥٧م شهد إغتيال الملكة شجرة الدر زوجة الملك الصالح الأيوبي أيوب بن محمد على يد زوجة عز الدين أبيك مؤسس دولة المماليك، ويذكر أن شجرة الدركانت قد أقدمت على إغتيال عز الدين أبيك.

وفي القرن السادس عشر وتحديداً في سنة ١٥١٩م أقدمت لوكيثيا أبنه البابا الكسندر السادس على اغتيال ملكة إيطاليا جورجيا لوكريزيا بحجة أنها كانت ظالمة ومستبدة،وفي بدايات القرن السابع عشر سنة ١٦١٤م وبينما كانت مسجونة أُغتيلت اليزابيث باتوري حاكمة المجر على يد أعدائها.

ويذكر التاريخ أيضاً أن هناك الكثير من حالات الإغتيال السياسي التي شهدتها المالك والإمبراطوريات والدول والدويلات والإمارات، ومن أبرز النساء التي إرتبط أسماؤهن بالإغتيال السياسي السلطانة التركية زمرد خانوت زوجة السلطان السلجوقي آلي رسلان والتي إغتالها ولدها تتش على يد ركب روق سنة ١٠٩٥م، وهناك أيضاً جعدة بنت الأشعث الكندي زوجة الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه والتي إغتالها بالسم سنة ٦٦١م، وقد ذكرت الكتب أن جعدة من عائلة تواطأت لقتل علي بن أبي طالب كرم الله وجهه،وأقدم عمير بن عدي الخطمي على إغتيال زوجته عصماء بنت مروان لكونها كانت تحرض على الإسلام وتسب الرسول عليه الصلاة والسلام جهراً.

ومن الإغتيالات المشهورة في هذا المجال أيضاً إغتيال زوجة الإمبراطور فالنتينيانوس الأول على يد زوجته جوستينا ولية العهد ، وإغتيال كيلوبترا الثالثة سنة ١٠١ ق.م، وكيلوبترا الرابعة سنة ١١٢ ق.م بأمر من أختها كليوباترا الخامسة.

ومع الإقتراب من القرن التاسع عشر ومع نهايات القرن الثامن عشر أقدمت شارلوت كورداب على إغتيال جان بول مارا سنة ١٧٩٢م ، وحديثاً وفي عام ١٩١٩م أقدمت جماعه يمينية متطرفة على إغتيال المفكرة الاشتراكية البولندية روزا لوكسمبورغ، وفي العام ١٩١٤م اغتيلت صوفيا زوجة ولي عهد النمسا وفي ١٩٧٥م أقدمت جماعه على إغتيال زوجة رئيس

جمهورية كوريا الجنوبية النمسا، وفي ١٩٨٤م إغتال الحرس الشخصي لاندرا غاندي زعيمتهم ، وفي سنة ١٩٨٥م تم إغتيال سيلفيا رافائيل الجاسوس الإسرائيلية في لارنكا وفي ١٩٩٨م أقدم شخص ما على إغتيال معصومة مصدق حفيدة رئيس وزراء إيران الأسبق محمد مصدق خنقاً.

ومن هنا، فإنَّ النساء أصبحن قديماً وحديثاً جزءاً أساسياً من الحياة المصاحبة للعيش الأمر الذي يجعلها تشترك مع الرجل في كل أركان الحياة، وتساهم بالوصول إلى الأهداف مثلها مثل الرجل، ولأن المرأة وصلت إلى إكتساب دور أساسي أحياناً في الدولة فقد أتاح ذلك لها الفرصة لأن تشارك في فرض نفسها بشكل يؤمن استمرارها، ولذلك نراها هنا إما مغتاله أو مشاركة في الإغتيال أو تقوم هي بهذا الإغتيال في إطار رؤيتها للأحداث، وقد أثبت التاريخ أن المرأة قادرة على التخطيط لإغتيالات كثيرة ولم يقتصر دورها على ذلك بل تعدته لتكون منفذه لهذه الخطط، ذلك أن مساهمة المرأة باتت ضرورية في كل شيء خصوصاً عندما نجد أن الرجل لا يستطيع التصرف بقضية ما دون وجود المرأة في إطار هذه القضية.

نماذج الاغتيال السياسي

تعددت نماذج الإغتيال السياسي في التاريخ، وبدأ هذا النوع من الجراءة السياسية يقع في العادة ويستهدف أشخاصاً بحيث لا يتوقف الأثر التدميري المادي والمعنوي على مقدار نتائج هذا الإغتيال ، لذلك فإن للإغتيال السياسي نماذج تختلف عن بعضها، فهناك على سبيل المثال الجماعات الدينية المتطرفة التي تطمح للسيطرة على أدوات التغيير السياسي المطلوب من خلالها الإستجابة الموضوعية للمناخ النفسي والسياسي والأيدلوجي في المجتمعات الإسلامية وهناك النموذج الأوروبي القائم على إغتيالات المؤسسة والإغتيالات الحربية، وهناك النموذج الأمريكي والذي يقوم أيضاً على الإغتيالات المؤسسة والنموذج اللاتيني الذي يقوم على إغتيالات المؤسسة والحزب معاً والنموذج الأفريقي الذي يقوم على اغتيالات المؤسسة وكذلك النموذج الهندي وسنستعرض هنا أهم هذه النماذج والأطر التي قامت عليها وتحديد أنواع الإغتيالات في هذا السياق:

١ - نموذج الجماعات الدينية المتطرفة

تنطلق الجماعات الدينية المتطرفة من بوابة السياسة المنظمة نحو تعميق. المتناقضات الاقتصادية والإجتماعية وفي إطار من النمو والتصميم لمسألة إعادة النظر في قراءة التاريخ بشكل صحيح دون الإلتفات إلى مفردات البطولة والخيانة مع التأكيد دائماً على وجود حالات تزييف للوعي، ولذلك فإن الجماعات الدينية المتطرفة تلجأ أحياناً إلى أساليب تمنع على الفرد حقه في تشكيل جوهر حياته ومستقبله ومصيره وقد عبر التاريخ تأثير حالة كانت دليلاً على إستمرار النهج الديني المسيس وبإعتباره إرتقاء نحو التآمر لوضع مشاريع متكاملة ذات صورة دينية مستقطبة بذلك رموزاً تلعب الأدوار دون إدراك منها بحقيقة هذه الأدوار.

وتعيش الجماعات الدينية المتطرفة عادة في الظل، وقد يكون لها ظهور سطحي لكنه يبقى سرياً، بحيث تمارس دورها من خلال خطوات بتنفيذ مخططها العام بدون النظر في التراجع عن مقصدها ونيتها في تطبيق مخططاتها.

وتنظر هذه الجماعات للإغتيال السياسي على أنه إجرام متطور وتقدمي في إطار من الإصلاح الاجتماعي رغم إتصافه بالقسوة وعدم ملامسة مشاعر الآخرين.

وقد ظهر هذا النوع من الإغتيالات من خلال بوابة الجماعات الدينية المتطرفة في أكثر

من دولة، وكانت حادثة إغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات سنة ١٩٨١م أبرز هذه الإغتيالات، حيث قامت جماعه إسلامية يتزعمها الضابط في الجيش المصري خالد الإسلامبولي بتصفية الرئيس المصري أثناء عرض عسكري في إستاد القاهرة، وفي هذا السياق يرى بدر عبدالملك في كتابه بروتوس ما زال حياً أن موت السادات قد خلق فرصة في الشارع العربي لأنه كان يعد واحد من رموز الخيانة والتراجع العربي في الصراع المصري مع دولة إسرائيل ، وذلك لكون السادات كان قد عمد بشكل فردي لإبرام اتفاقية سلام مع الدولة العبرية اعتبرت الشعوب العربية ومنها الشعب المصري هذا العمل خيانة يجب أن يعاقب عليه الرئيس المصري، وهذا ما كان سنة ١٩٨١م عندما أقدم خالد الاسلامبولي على إغتيال السادات في مشهد على الملأ.

هذه الدوافع وغيرها من الدوافع المجتمعية في الشارع المصري دعت جماعة التكفير والهجرة إلى محاولة إغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في اثيوبيا لكنه نجا من هذه المحاولة وعلى الجانب الآخر في الحديث عن الجماعات الدينية المتطرفة هي أن الإسرائيلي أيجال عمير الذي يعتبر نتاج للشخصية اليهودية التي رضعت الكراهية منذ صغرها وعاشت في مناخ ديني متعصب ونفسية مضطربة تقوم على إهدار الدم وتدعو للتمرد السياسي والعصيان المجتمعي ضد من يعارض نهجها قام في العام ١٩٩٤م بإطلاق الرصاص على رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين الذي كان حسب مفهوم أيجال عمير قد خان المفاهيم المقدسة لدى الطائفة اليهودية عندما قام بتوقيع عدة إتفاقيات سلام مع الأردن والفلسطينيين وبذلك تكون المفاهيم المطلقة التي تربى عليها أيجال عمير هي نتاج منطقي وحتمي للضرورة المجتمعية التي تفرز من يعيش حالة الكراهية والرعب من العرب منذ قيام الدولة العبرية، وأما الدافع فقد كان مدعوماً بفتاوى حاخامامية ومرتكزاً على تبرير ديني كذريعة للرأي العام اليهودي.

وفي المقابل فإن موافقة الزعيم التحريري الهندي المهاتما غاندي على فكرة تقسيم الباكستان إلى ست محافظات وفي إطار من الصراع المحموم بين المسلمين والهندوس، ولأن المهاتما غاندي كان رجل سلام يؤمن بالمساواة واللاعنف والمحبة والتسامح حاولت الجماعات الطائفية الهندوسية إغتياله عن طريق شاب يدعى مدان لال، لكن محاولته باءت بالفشل فقام فيناك تودي وعن طريق فابناك سافركار بإطلاق الرصاص على جسد المهاتما الذي هوى صريعاً بسبب دعوته للسلم والأمن والمحبة والتسامح، وبعد ستة وثلاثين عاماً من

مقتل المهاتما غاني أقدم ثمانية من حرسه المنتمون لطائفة السيخ على إغتيال انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند وزعيمة حزب المؤتمر وأبنة الزعيم الهندي جواهر لال نهرو في إطار توتر وثني أودى بحياة المرأة التي كانت تسير على نهج المهاتما وكانت تعمل على تقدم الهند ووحدتها وتماسكها وإستقلال قراراها السياسي.

٢- النموذج الأوروبي

وحسب تقسيمات بدر عبد الملك في كتابه بروتوس ما زال حياً فإن النموذج الأوروبي ينقسم إلى إغتيالات المؤسسة والمقصود هنا هو توفير عمليات إغتيال تقوم على أساس التخطيط المؤسسي الذي يبدأ من الهرم وينتهي في القاعدة أي منفذ للعملية برمتها، وينقلنا ذلك إلى أن هناك أدوات دائما ما تقوم بتنفيذ ما تفرزه العقول التي تقف في الظل وحسب هذا النموذج تم إغتيال ولي عهد النمسا فرانز فرويتاند سنة ١٩١٤م ورئيس الوزراء السويدي اولف بالمه سنة ١٩٨٦م والذي أغتيل أثناء ذهابه وزوجته للنمسا دون حراسة وبالرغم من قوة الأجهزة الأمنية السويدية إلا أنه لم يعثر على قتلة بالمه وذهبت التوقعات بمن اغتال بالمه إلى خصومه ومعارضيه داخل السويد وحزب العمال الكردستاني وإستخبارات جنوب أفريقيا وشركات تجارة الأسلحة الأوروبية ، شركات تجارة النحاس في جنوب أفريقيا ووكالة الإستخبارات الأمريكية ولكن في سنة ١٩٩٦م إعترف الكولونيل أوجين ديكول أن الإستخبارات في جنوب أفريقيا هم من أقدموا على إغتيال اولف بالمه لدوره في عزل جنوب أفريقيا ونظامها العنصري.

أما القسم الثاني من هذا النموذج، فهو إغتيال الأحزاب، وهذا ينطوي على أدوار أساسية للأحزاب الحاكمة من جهة أو تلك التي تقف في الصف المعارض من جهة أخرى، ونبدأ التعليق عن هذا الموضوع أو هذا القسم بالحديث عن محاولة إغتيال فلاديمير ايليتش لينين مؤسس السلطة السوفيتية في سنة ١٩١٨م، وقد قامت بهذه العملية يهودية تدعى دورا كابلان لحساب جماعة الإشتراكية الثورية في إطار تصفية المعارضة في الداخل، ويذهب البعض أن جوزف ستالين كان له يد في تصفية لينين أو على الأقل محاولة أبعاده عن طريقه، وكذلك الحال مع تروتسكي الذي إنقلب على لينين إبان محاولات الصلح مع ألمانيا.

الإغتيال الآخر في هذا الصدد كان سنة ١٩٢١م عندما أقدم عدد من منتسبي المجموعة التنظيمية للجيش الجمهوري الإيرلندي على قتل مايكل كولير بعد أن تم إتهامه بالتآمر

لتقسيم ايرلندا ومنح صلاحيات للبريطانيين للسيطرة على الجمهورية المنقسمة على نفسها شمالية وجنوبية.

وعلى نفس الصعيد قامت مجموعة مدعومة من ستالين بمحاولة لأغتيال تروتسكي في سنة ١٩٤٠م لكنها كانت محاولة فاشلة وفي نفس العام أقدم شاب بلجيكي أسمه جان مور نار وعن طريق سكرتيرة تروتسكي الأمريكية سيلفيا آغيلوف على إغتيال تروتسكي بالساطور في منفاه في المكسيك.

٣- النموذج الأمريكي

ونتناول من خلاله إغتيال جون كندي ومارتن لوثر كنغ . ففي سنة ١٩٦٣م في دالاس أقدم بيهاري وأزالد وجاك روي على إغتيال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جون كندي في وضح النهار وحيث يعد هذا الإغتيال جريئاً نظراً لكون جون كندي رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية فأن خلفيات هذا الإغتيال تتلخص بحاجة اليمين المتطرف في وزارة الدفاع الأمريكية وبعض عناصر من جهاز الإستخبارات الأمريكية وعملاء المافيا في الولايات المتحدة لتخلص من هذا الرجل وقد وضعت خطة مدروسة بشكل لا يمكن أخطاؤه معها ولذلك استطاع كايوس مارسيلو وهو تاجر سلاح ومخدرات وسانتوس ترافيكانتي وهو رئيس المافيا في فلوريدا وجيمي هوف وهو ضابط الإرتباط المشرف على عمليات تهريب الأسلحة من فلوريدا إلى كوبا من تصفية ألد أعدائهم الرجل الذي قطع عليهم الطريق في تجارتهم المشبوهة مع كوبا.

وفي سنة ١٩٦٨م أقدم جيمس ايرل راي على إغتيال داعية الحقوق المدنية الزنجي الدكتور مارتن لوثر كنغ بإيعاز من اونمار هوف مدير مكتب الأف. بي. أي.

٤- النموذج اللاتيني

ويكشف هذا النموذج آليات وتفاصيل عمليات الإغتيال التي تمت في أمريكيا اللاتينية ومن هذه الإغتيالات إغتيال ارتستوتشي جيفارا سنة ١٩٦٧م من قبل العقيد زاخار ياس بلازا والرئيس البوليفي برينيه بارينتوس وادوارد هويرتا وروبيرتو كينتانيا وهؤلاء هم اللذين قاموا بتنفيذ حكم الإعدام بجيفارا.

وفي ذات الإطار أغتيل ماسيولوس كولوسيو سنة ١٩٩٥م وقد كان مرشحاً للرئاسة المكسيكية وأميناً عاماً سابقاً للحزب الثوري الدستوري الحاكم ، وقد أوردت الأنباء حينئذ

أن من بين المتآمرين على إغتيال كولوسيو شقيقه ماريو رويز ماسيو وقد كان مدعياً عاماً وقد عهد إليه بالتحقيق بحادثة إغتيال شقيقه لكن ثبت أنه كان متواطئاً مع قتلة أخيه.

٥- النموذج الأفريقي

وفي هذا النموذج نكشف عن تفاصيل إغتيالات المؤسسة لباتريس لومومبا سنة ١٩٦١م ولومومبا هذا كان يمتلك مشروعاً واسعاً في دائرته التحريرية وحيث يشمل هذا المشروع كل القارة الأفريقية ومع أن لومومبا كان رئيساً للوزراء في جمهورية الكونغو ألا أنه كان يناضل من أجل قضية بلاده وقضايا القارة السمراء، وهو الذي بادر إلى تشكيل الحركة الوطنية الكونغولية سنة ١٩٥٨م وهو الذي حقق الإستقلال عام ١٩٦٠م وهو الذي نال غالبية مقاعد مجلس نواب الكونغو ولذلك بعد أن تم إغتياله بدأ مشروع تقسيم الكونغو.

٦- النموذج التحريري

وفيه نتحدث عن حادثة الإغتيال الشهيرة التي أودت بحياة راجيف غاندي رئيس وزراء الهند سنة ١٩٩٥م، والذي ذهب ضحية لجماعة نمور التاميل التي كانت تحارب من أجل الحصول على الحكم في سيريلانكا، وكانت ترفض الحل العسكري للنزاع الدائر هناك، وقد أدين بإغتيال راجيف غاندي هنديان وسيرلانكيان.

طرق ووسائل الإغتيالات

عملية الإغتيال عادة تتم بعد تخطيط و تحظير ويتراوح مدى تعقيد خطة الإغتيال من بسيطة الى غاية في التعقيد نسبة الى مدى صعوبة الوصول إلى الشخص المستهدف. كانت إغتيالات العصر القديم بدائية في تخطيطها و تنفيذها وكان الإغتيال يتم على الأغلب بواسطة العصا أو الهراوة او طعنة الخنجر ولكن حتى الهراوة القديمة قدم الإنسانية تم تطويرها في العصر الحديث بتحويلها إلى هراوات قادرة على إحداث صعقات كهربائية والتي تسببت في مقتل ٧٣ شخصاً من عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤. بالنسبة للطعن بالخنجر، فقد تم إغتيال العديد من القادة المهمين في التاريخ بإستعمال هذه الطريقة البسيطة و منهم يوليوس قيصر و نيرون وعلي بن أبي طالب و عمر بن الخطاب. كانت هذه الطرق البدائية فعالة بسبب عدم وجود حماية محكمة و متطورة لهؤلاء القادة وكان من السهولة الوصول إليهم والإحتكاك بهم بصورة مباشرة ومع التطور أصبح وصول المحكوم إلى الحاكم أكثر صعوبة مما أدى إلى تخطيط أكثر تعقيدا لعملية الإغتيال.

مع إزدياد الحماية للأشخاص المهمين أصبح وسيلة إختراق ذلك الطوق أهم خطوة في الوصول إلى الهدف وأصبح إستعمال السموم الوسيلة المفضلة في هذه المرحلة التاريخية ومن أشهر الذين تم إغتيالهم بهذه الطريقة :إمبراطور الصين Chin Hui-ti جين هوي تي (٢٥٩-٣٠٧م) في ٨ يناير ٣٠٧م. إستنادا إلى الشيعة ، إغتيال موسى الكاظم بإستعمال السم بتوجيه من هارون الرشيد. اغتيال ملك السويد أريك السادس عشر (١٥٣٣-١٥٧٧م) وهو في السجن بتوجيه من شقيقه جون الثالث (١٥٥٧-١٥٩٢م) الذي أزاله عن العرش ثم قام بسجنه و تسميمه إيرفن رومل الذي كان يلقب بثعلب الصحراء حيث خيَّره هتلر بين تناول السم والمثول للمحكمة بتهمة محاولة التآمر على هتلر.

من محاولات الإغتيال الحديثة باستعمال السم هو محاولة إغتيال خالد مشعل، قائد الجناح السياسي لحركة حماس من قبل الموساد الإسرائيلي ولكن المخابرات الأردنية إكتشفت محاولة الإغتيال وقامت بإلقاء القبض على إثنين من عناصر الموساد المتورطين، وطالب الملك حسين بن طلال من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المصل المضاد للمادة السّامة التي حُقن بها خالد مشعل.

مع اختراع الأسلحة النارية أصبح الطوق الأمني البشري غير كافيا بمنع إغتيال الشخصيات المهمة وأصبح بمقدور منفذ العملية الإستهداف من بعيد والفرار بعد تنفيذه للعملية.

من محاولات الاغتيال القديمة والموثقة عن طريق إستعمال المواد المتفجرة هي المحاولة الفاشلة من قبل المتعاطفين مع الكاثوليك لاغتيال الملك جيمس الأول من إنكلترا وعائلته ومعظم الأرستقراطيين البروتستانت دفعة واحدة عن طريق تفجير البرلمان البريطاني في ٥ نوفمبر ١٦٠٥م، ولا يزال يوم ٥ نوفمبر يوماً يحتفل به الكثيرين في بريطانيا و نيوزيلندا وجنوب أفريقيا وكندا.

تطور الأمر تدريجياً إلى إستعمال بنادق القنص والسيارات المفخخة ومن أشهر من تم إغتيالهم بواسطة القناصة هو جون كينيدي أما السيارات المفخخة فقد تم إستعمالها بكثافة في أيرلندا الشمالية من قبل الجيش الجمهوري الايرلندي وفي الشرق الأوسط تم إستعمال السيارات المفخخة على نطاق واسع لأول مرة من قبل حزب الله أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، وتم إستعمال السيارات المفخخة من قبل نمور التاميل في سريلانكا وبعض فصائل المقاومة العراقية بعد غزو العراق ٢٠٠٣م.

ثقافة الإغتيال

عرفت الإنسانية جرائم الإغتيال منذ القدم وحتى يومنا هذا .. وإغتيال الشيء يعني القضاء عليه والتخلص منه، وهو من الغِلّ.. (الكراهية الشديدة)؛ ويشير هذا المفهوم إلى دلالات عدة، حيث الإغتيال يكون بنية مسبقة ومبيّتة عند من يقوم بالاغتيال، ويأتي على غِرة، أو غفلة للشخص «المغتال» «المقتول» معنى ذلك أن عملية الاغتيال يسبقها تخطيط وتدبير محكم وتدريب قبل الشروع في العملية.

ولعلَّ حادثة اغتيال الرئيس المصري الأسبق أنور السادات وهي الحادثة التي عُرفت باسم حادثة «المنصة» أشهر حوادث الإغتيال في العالم العربي وأبرزها لحجمها وطريقة تنفيذها وأهمية الشخصية المستهدفة، ولإرتباطها أيضا بالصراع العربي الإسرائيلي آنذاك.

الإغتيالات لم تقتصر على عالمنا العربي بالطبع، ولم تعد حكراً على التنظيمات السياسية والفصائل المسلحة في بلد ما بل أصبحت سياسة عسكرية منظمة تُمارس من قبل الدول كما هو الحال بالنسبة لقائمة الإغتيالات التي نفّذتها وتنفذها إسرائيل في الأراضي المحتلة وكان من أبرزها إغتيال الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي أبرز قادة حركة المقاومة الإسلامية حماس.

ولقد مارست التنظيمات السرية اليهودية الإغتيال قبل إعلان قيام إسرائيل لتحقيق أهداف ما، وبعد تأسيس الدولة العبرية عام ١٩٤٨ اشتركت أجهزتها الأمنية مع المنظمات السرية في القيام بهذه المهمة.

ويحفل تاريخ نضال الشعب الفلسطيني بذاكرة دسمة من الإغتيالات بدأت ربما بإغتيال الشيخ «عز الدين القسام» قائد أولى حروب النضال للشعب الفلسطيني عام ١٩٣٥، كما طالت الإغتيالات العديد من الوسطاء المحايدين ومنهم إغتيال الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة في الأربعينيات، هذا فضلاً عن القائمة الطويلة لإغتيالات طالت قادة النضال الوطني الفلسطيني في الخارج سواء في لبنان أو تونس أو الدول الأوربية.

الإغتيالات الإسرائيلية امتدت على ثلاث مراحل، أولها منذ إعلان قيام الدولة العبرية في عام١٩٤٨ حتى العام ١٩٦٤ أما المرحلة الثانية فتمتد من العام ١٩٦٧ حتى ١٩٨٧ ،وقد شهدت هذه المرحلة عدداً أكبر من حوادث الإغتيالات للقادة الفلسطينيين خاصة بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ .

أما المرحلة الثالثة فانحصرت في الفترة من ١٩٨٧ حتى توقيع أوسلو أيلول ١٩٩٣، تلك الفترة التي شهدت الإنتفاضة الفلسطينية الأولى في ٨ ديسمبر ١٩٨٧، ومع العام ١٩٩١ تراجعت حوادث الإغتيال.

لكن ثقافة الإغتيال لدى الإسرائيليين هذه باتت خلال سنوات إنتقاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ حدثاً يومياً ومهمة عسكرية رتيبة تتولى تنفيذها طائرات الأباتشي التي حصدت أبرز زعماء وقادة الشعب الفلسطيني، من أبرزهم -عدا عما سبق- أبو علي مصطفى الأمين العام للجبهة الشعبية.

أردنياً لم يكن الأمر بهذا القدر من الزخم في تاريخ الإغتيالات السياسية، فقد كانت حالات الإغتيال السياسي قليلة أسوة بغيره من دول المنطقة، ولعل أبرزها كان إغتيال الملك عبدالله الأول ابن الحسين في القدس ورئيس الوزراء الأردني وصفي التل في ٢٨ نوفمبر ١٩٧١ أمام فندق شيراتون القاهرة، أثناء إجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك.

في العراق اختلف الأمر قليلاً حيث ضرب العراقيون مثالاً صارخاً في الإغتيالات السياسية على خلفية صراع القوى الداخلية والتيارات والأحزاب السياسية، ولعل أبرز وأشهر الإغتيالات التي شهدها العراق هو قتل وسحّل الملك فيصل وأسرته في بغداد فور نجاح ثورة يوليو ١٩٥٨ التي تعرض قائدها عبد الكريم قاسم إلى الإغتيال لاحقاً. أما الإغتيالات التي نفّذتها أنظمة الحكم في العراق فهي كثيرة، والأهم أن العراق الآن وبعد أن تم إحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أصبح ساحة مفتوحة لعمليات الإغتيال السياسي، بل أنها أصبحت أكثر من أن تُحصى.

أما في لبنان التي ألفت الإغتيالات ضد شخصيات لبنانية وفلسطينية وحتى عربية دبلوماسية فيها، وصارت جزءاُ من حياتها السياسية في مرحلة ما قبل إتفاق الطائف ونزع فتيل الحرب الأهلية، وحتى بعد هذه المرحلة فقد شهدت قائمة طويلة جداً من الإغتيالات بدءاً من الخمسينيات من القرن العشرين وحتى يومنا هذا.

اللافت أن ثقافة الإغتيال هذه التي تسود في المنطقة لم تفرق يوماً بين السياسي والعسكري وبين الزعماء السياسيين والزعماء العسكريين، واللافت أكثر أن كثيراً من حوادث الإغتيال ظل يلفها الغموض، وباتت ثقافة الإغتيال ثقافة رائجة في عالمنا العربي، ثقافة للجبناء والمهزومين العاجزين عن المواجهة.

الفصل الرابع

- أبرز الإغتيالات في العالم
- الاغتيالات السياسية في منطقة الشرق الأوسط

أبرز الإغتيالات في العالم

إنَّ فتح ملف الإغتيالات السياسية في العالم وأعادته إلى الواجهة بقوة، وهو ملف يزخر بالعديد من المشاهد والحوادث الدامية لإغتيالات سياسيّة مروّعة عرفها التاريخ وتعدّدت أسبابها، وتباينت بين غياب التداول السلمي للسلطة في تلك البلاد، أو إختلافات سياسية بين تيارات سياسية ما، أو مجرد حملات إنتقام ورد فعل على إغتيالات سابقة.

لقد عرفت الإنسانية جرائم الإغتيال منذ القدم وحتى يومنا هذا، ولعل حادثة إغتيال الرئيس المصري الأسبق أنور السادات وهي الحادثة التي عُرفت باسم حادثة «المنصة» أشهر حوادث الإغتيال في العالم العربي وأبرزها لحجمها وطريقة تنفيذها وأهمية الشخصية المستهدفة.

الإغتيالات لم تقتصر على عالمنا العربي بالطبع، ولم تعد حكراً على التنظيمات السياسية والفصائل المسلحة في بلد ما بل أصبحت سياسة عسكرية منظمة تُمارس من قبل الدول كما هو الحال بالنسبة لقائمة الإغتيالات التي نفّذتها وتنفذها إسرائيل في الأراضي المحتلة وكان من أبرزها إغتيال الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي أبرز قادة حركة المقاومة الإسلامية حماس.

ولقد مارست التنظيمات السرية اليهودية الإغتيال قبل إعلان قيام إسرائيل لتحقيق أهداف ما، وبعد تأسيس الدولة العبرية عام ١٩٤٨ اشتركت أجهزتها الأمنية مع المنظمات السرية في القيام بهذه المهمة.

ويحفل التاريخ بذاكرة دسمة من الإغتيالات بدأت ربما بإغتيال «هابيل»، كما طالت الإغتيالات العديد من الوسطاء المحايدين ومنهم إغتيال الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة في الأربعينيات، هذا فضلاً عن القائمة الطويلة لإغتيالات طالت قادة نضال وطني في العالم.

ففي سنة ١٠٠٠ ميلادية أغتيل أولاف تريفالسون الملك النرويجي ، وفي سنة ١٠١٤م قتل جنود الفايكنغ ملك ايرلندا بريان بورد ، وفي سنة ١٠٣٨م أغتيل أول ملك للسلالة الاريادية الصنغارية ستيفن الأول وفي سنة ١٠٩٣م أغتيل ملك اسكوتلندا مالكوم الثالث ، وفي سنة ١٠٦٦ أغتيل وليم الفاتح ملك انكلترا هارلود الثاني، وفي سنة ١١٩٠م ألقي بفريدريك الأول

إمبراطور روما المقدسة في البحر، وفي سنة ١١٩٩م أقدم وليام لونغشامب على إغتيال إمبراطور لايلويليس العظيم على يد آدم فرانكتون سنة ١٢٨٢م، وفي سنة ١٣٥٥ أغتيل ملك صربيا ستيفن دوساي وفي سنة ١٤٦٠م أغتيل جيمس الثاني ملك اسكوتلندا بإنفجار مدفع ، وكذلك أغتيلت يورجيا كوكيزيا ملكة إيطاليا سنة ١٥١٩م بالسم.

وفي سنة ١٥٨٤م أغتيل رأس السلطة الهولندية ويليام الأول، وفي سنة ١٦١٠م اغتيل ملك فرنسا هنري الرابع من قبل راهب مجنون، وشهدت سنة ١٦٣٢م اغتيال ملك السويد غوستافوس ادولفوس ، كما شهدت سنة ١٧١٨م ، اغتيال ملك السويد تشارلز الثاني عشر.

وبعد إغتيال نابليون بونابرت الإمبراطور الفرنسي سنة ١٨٢١م ، أبرز حالات الإغتيال التي شهدتها أوروبا في تلك الفترة، وذلك بعد هزيمته في معركة وانترلوا، حيث تم إغتياله مسموماً.

شهدت أمريكيا الشمالية عدة إغتيالات كان أبرزها إغتيال الرئيس المكسيكي ارسشيامارنو سنة ١٨٥٥م غرقاً، وفي سنة ١٨٦٥م أقدم فنان مجنون على إغتيال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إبراهام لنكولن عندما كان يحضر عرضاً مسرحياً، وفي العام ١٩٠١م ، أقدم رجل أمريكي على إغتيال الرئيس الأمريكي ماك كيلي.

الأردن

إغتيال الملك عبد الله الأول بن الحسين

لعلَّ من أبرز سجايا الملك عبدالله الأول بن الحسين التي فطر عليها والتي كان يأخذها عليه خصومه، صراحته المبالغة، ودفاعه عن وجهة نظره بحزم وعناد، لا يوارب ولا يحابي، ولا سيما في الشؤون الدينية والقضايا السياسية.

وأعتقد أنَّ صراحته التي أكسبته عدداً لا يستهان به من الخصوم والأعداء وربّما كانت هي الجانية عليه، حيث كانت تتجلّى بنوع خاص في دعوته إلى الوقوف إلى جانب الحلفاء، ومكافحة التيارات الشيوعية والإلحادية، إصراره على المطالبة بتحقيق الوحدة العربية، والمنادات بمشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب، ورغبته في حل المشكلة الفلسطينية بالوسائل السليمة؛ إمَّا عن طريق التقسيم، أو إنشاء دولة مشتركة.

لقد كان الملك عبدالله – رحمه الله– يرى في الإنكليز عدواً لا بدّ من صداقته، وحليفاً

لا يمكن الإستغناء عن مساعدته، وكان يعتقد أنَّ العرب لن تقوم لهم قائمة إلاَّ عن طريق الوحدة أو الاتحاد، وأنَّ سورية بأجزائها الثلاث: الأردن، وسوريا، ولبنان تؤلِّف وطناً واحداً لا يجوز تجزئته، وأنَّ الصهيونية داء وبال لا يمكن استئصاله إلاّ بعمل موحَّد وقوة جماعية، وأنَّ الإحتجاجات والخطب والبيانات لا تجدي نفعاً ولا تغني فتيلاً إذا ظلَّ العرب على ما هم عليه من ضعف وفرقة وإختلاف.

وكان رحمه الله، يرى أنَّ السياسة التي ينتهجها بعض الزعماء العرب لمعالجة قضايا شعوبهم لن يكتب لها النجاح لأنَّها لا تستند إلى خطط عملية مدروسة وهي تقتصر على إستفزاز الجماهير واستثارة عواطفهم، وإذكاء جذوة الحماس في صدورهم، وإخفاء الحقائق عنهم، وكان يندِّد بتلك السياسة في مجالسه ويحمل عليها؛ ممّا أثار حفيظة أولئك الزعماء عليه.

قرر الملك عبدالله زيارة القدس والصلاة في المسجد الأقصى المبارك، وعشية هذه الزيارة تلقى رسالة مجهولة أشار مرسلها إلى أن خطر القتل يهدده، وفي اليوم نفسه أبلغ السفير الأمريكي الملك أن هناك مؤامرة على حياته دبرها أشخاص انتقاماً لمقتل رياض الصلح في عمان، وأن على الملك أن يعدل عن سفره إلى القدس لكن الملك عبد الله رفض ذلك وأصر على أن يتم زيارته كما خطط لها.

وقضى الملك عبد الله ليلته في القدس وفي صباح يوم (٢٠ تموز، ١٩٥١) قام بزيارة إلى رام الله ونابلس وبعدها توجه إلى القدس ليؤدي صلاة الجمعة في المسجد الأقصى مع رفضه القاطع لوجود الجنود و الحرس في حرم المسجد .

وفي تلك الأثناء برز رجل من خلف الباب الكبير فأطلق رصاصة على رأس الملك عبد الله و الذي سقط من فوره و تدحرجت عمامته على أرض المسجد، لقد ذهل الملك حسين الذي كان على بعد خطوات من جده الملك المؤسس، ثم انهمر الرصاص من كل صوب وحدب فرأى الملك حسين القاتل وهو يشهر نحوه رصاصة انزلقت من على وسام كان على الملك حسين يضعه على صدره وفي هذه الأثناء إستطاع الحرس المرافق للملك أن يقتل القاتل والذي عرف فيما بعد ويدعى مصطفى عشو.

علم رئيس الوزراء سمير الرفاعي بالنبأ فاستدعى قيادات الجيش العربي فأعلنت حالة الطوارئ في مدينة القدس، وأنزل الجيش إلى العاصمة عمان، واتخذت كافة الإحتياطات الضرورية والكافية في جميع أنحاء البلاد خشية من حدوث إضطرابات بين المواطنين.

لقد أحدث موت الملك عبد الله زلزالاً رهيباً في القدس وعرف الناس أن الملك عبد الله قد أغتيل في الحرم القدسي ولكن الإنتصار قد بدأ واضحاً في الحي اليهودي في القدس فعمت المظاهرات المطالبة بإغتنام الفرصة وإحتلال القدس لقد كان إغتيال الملك عبد الله وإستشهاده أمراً محزناً لدى الشعوب العربية التي كانت تدرك تضحياته وعطاءه طوال سنوات حكمه لأمارة شرق الأردن ومن بعدها المملكة الأردنية الهاشمية، أما على الجانب الآخر فقد كانت هناك فرحه عظيمة بموت الملك الشهيد، وأما السؤال فهو من اغتال الملك ؟

الإجابة عليه هي أنَّ منفذي هذا الحادث هم من الفلسطينيين ولكن من دفعهم إلى ذلك؟ ودفع لهم لارتكاب هذه الجريمة الوقحة وكانت أصابع الاتهام تشير بقوة إلى البريطانيين الذين لم يعد يعجبهم حكم الملك الشهيد. أمَّا الروايات التي أثيرت حول إغتيال الملك الشهيد:

أن مؤامرة الإغتيال قد دبرت من قبل الملك فاروق الذي كان يريد القضاء على أقطاب الأسرة الهاشمية في عمان وبغداد.

أن الإغتيال تم بتدبير وتخطيط من قبل الحكومة البريطانية وأن ضابط الإتصال في العملية كان الجنرال كلوب باشا.

الرواية الثالثة أنصبت حول دور المناضل الأردني عبد الله التل الذي أنكر على الدوام علاقته بإغتيال الملك عبد الله.

محاولات إغتيال الملك الحسين بن طلال

ذكر الملك الراحل في كتابه «مهنتي كملك» أنَّ محاولات الإغتيال الشخصية التي تعرض لها كانت أكثر من تلك المحاولات التي دبرت لإسقاط نظام الحكم في الأردن، ولعل أهم محاولات الإغتيال الذي تعرض لها الملك حسين كانت بترتيب من المخابرات المصرية وذلك عندما عمل هلال المصري فؤاد هلال إلى توريط أحد الجنود الأردنيين والذي كان يعمل في القيادة العامة في إغتيال الملك حسين وعندما كشف الأمر قامت الحكومة الأردنية بطرد الملحق العسكري بعدما تبين ضلوعه في تلك المؤامرة، خيوط تلك المؤامرة كشفت عن ١٩ متورطاً كان يقودهم ويوجههم القنصل المصري العام في السفارة محمد عبد العزيز وطرد هذا الأخير أيضاً. المحاولة الثانية كانت بترتيب من العقيد يسري قانصو ممثل مصر لدى قيادة الجيوش العربية الموحدة وذلك بعدما إستطاع أحد الضباط الأردنيين الحصول على رسالة من العقيد قانصو موجهة إلى اللواء محمد حافظ إسماعيل من رئاسة أركان الحرب في القاهرة، هذه الرسالة تضمنت التفاصيل الكاملة لإغتيال الملك حسين.

وللأسف الشديد بعدما اكتشف أمر هذه الشبكة فقد وجد أن من عناصرها مجموعة من الضباط الأردنيين وعلى رأسهم علي أبو نوار وعلي الحياري، فتم إلقاء القبض على جميع أعضاء الشبكة قبل تنفيذ مخططهم الإجرامي هذا.

المحاولة الثالثة كانت بترتيب من القيادة السورية، تلك من خلال محاولة الأخيرة لقصف طائرة الملك الحسين في الأجواء السورية، بينما كان متوجهاً إلى أوروبا في (١٩٥٨) ويعبر الملك الراحل عن هذه المحاولة بقوله « لقد كان علينا أن لا ننسى الطائرتين السوريتين فقد حاولتا بأساليب مختلفة أن تهاجمنا تارة معاً وتارة بالتناوب، لقد تولد لدينا إنطباع بأننا كنا نلعب لعبة القط والفأر في الأجواء وبسرعة مخيفة»، ويستطرد الملك قائلاً «كنا نرى بوضوح طلقات الرصاص المتتابعة تمر أمامنا وورائنا أحياناً من فوقنا وأحياناً أخرى من تحتنا ، ولكنهما كادتا هما نفساهما أن تصدما مباشرة ببعضهما» ويقول الملك «ليس ثمة غير جواب واحد في نظري أنهم كانوا يريدون القضاء علي كما قضوا على ابن عمي فيصل ملك العراق قبل ذلك بثلاثة شهور ، ليخلصوا من الهاشميين، ومن السهل جداً أن يقال فيما بعد بأن هذا الحادث يعود إلى إصراري على الرغبة في الطيران.

محاولة أخرى كانت بتدبير من أحد الدبلوماسيين الأجانب في عمان، وذلك عن طريق

أحد رجال حاشية الملك والذي كان ينوي القضاء على الملك من خلال وضع حامض كيماوي في زجاجة صغيرة تحتوي على النقط الخاصة بمعالجة الأنف و التي كان يستخدمها الملك، وكان هذا الحامض قوي وشديد، ولكن المحاولة بائت بالفشل ولم يكتب لها النجاح.

ثم كانت المحاولة التي دبرتها شعبة مكافحة الجاسوسية للجمهورية العربية المتحدة في دمشق، وبالإتفاق مع مساعد طاهي في القصر الملكي، وكان على الأخير أن يضع سم للملك في طعامه (ويدعى أحمد نعنع)، وقد عمد هذا الأخير على تجربة السم على القطط إلا أن هذه العملية باءت بالفشل.

ودبر العقيد معمر القذافي محاولة إغتيال الملك حسين مع سفيره في عمان عزيز شبيب، وقد كان هذا في (١٩٨٢) وكان من المفروض أن تتم العملية من خلال إطلاق صاروخ سام على طائرة الملك المتجهة على العقبة. القذافي دفع لشبيب أربع ملايين دولار لإتمام تنفيذ هذه العملية وهرب شبيب إلى الملك فأخبره بتفاصيل هذه العلمية ففشلت العملية وهرب شبيب إلى القاهرة واستقر بها.

هذه أبرز محاولات اغتيال الملك الحسين رحمه الله. ولعل النقاط الرئيسية في هذه المحاولات قد تمثلت في: أنَّ الملك الراحل كان على الدوام يعفو ويصفح ولم يكن من طبعه الضغينة والحقد. أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل. إنَّ مواقف الحسين الوطنية والقومية كان لها الدور في تلك المحاولات.

إغتيال رئيس وزراء الأردن هزاع المجالي

كان هزاع المجالي المولود في الكرك سنة (١٩١٧) أحد الأعضاء المؤسسين للحزب الوطني الاشتراكي الذي كان يتزعمه سليمان النابلسي، رئيس وزراء الأردن في (١٩٥٦)، اشترك المجالي في أكثر من حكومة ، فكان وزيراً للزراعة في حكومة سمير الرفاعي الثالثة في العام (١٩٥٠) ووزيراً للعدلية في نفس الوزراء، ومن ثم وزيراً للداخلية في وزارة فوزي الملقي عام (١٩٣٥)، ووزيراً للعدل في حكومة توفيق أبو الهدى الثانية عشرة في العام (١٩٥٤) ووزيراً للداخلية في حكومة سعيد المفتي عام (١٩٥٥).

وفي العام (١٩٥٥) عهد إلى هزاع المجالي تشكيل الوزارة التي كان عليها الاستمرار في التفاوض مع بريطانيا، ولكن الأردني رفض محاولات زج الأردن في ميثاق بغداد فكان أن

استقالت الحكومة بعد ستة أيام من تألقها.

وفي عام (١٩٥٩) عين هزاع المجالي عضواً في مجلس الأعيان، ومن ثم وزيراً للبلاط ، وفي عام (١٩٥٩) شكل هزاع المجالي وزارته الثانية والأخيرة.

كانت المطالب الفلسطينية قد تركزت في إنشاء كيان فلسطيني وإبراز الشخصية الفلسطينية، وكان هزاع المجالي من أقوى المؤيدين لقيام كيان فلسطيني لحفظ القضية الفلسطينية فعرض على الملك حسين في حزيران (١٩٥٩) خطة تتلخص في ضرورة إقامة كيان فلسطيني، فوافق الملك على هذه الخطة وبدأ هزاع المجالي يناضل عربياً من أجل هذا الهدف، وكان لهزاع المجالي بصمات قومية ووطنية أثرت الحركة الوطنية الأردنية فعندما كان هزاع المجالي رئيساً للوزراء انسحبت القوات البريطانية من الأردن بعدما كانت قد دخلته بعد انهيار الوحدة بين الأردن والعراق وبدعوة من رئيس الوزراء سمير الرفاعي.

وفي (٢٨/آب/١٩٦٠) وتحديداً في الساعة العاشرة والنصف صباحاً دوى انفجار هائل في وسط عمان، كان هذا الانفجار قد دمر القسم الغربي من بناء رئاسة الوزراء فقضى هزاع المجالي شهيداً للحق والواجب، اغتالته الأيادي الجبانة والمتآمرة على الوطن والأمة .

إلى هنا وبعد استكمال عمليات التحقيق تجلت الحقيقة في أن المدبر الرئيسي لحادثة إغتيال هزاع المجالي كان عبدالله السراج رئيس جهاز الاستخبارات السوري.

إغتيال رئيس وزراء الأردن وصفي التل

كان وصفي التل من الشخصيات التي تعمل وتفكر بجرأة وإقدام، أفكاره دائماً تحمل هموم الأمة والوطن، لا يعرف المجاملة ولا يحمل في نفسه الشيء ونقيضه، تقلد وصفي الوزارة لأول مرة في (٢٨/كانون ثاني/١٩٦٢) رئيساً للوزراء، وقد كان رحمه الله واضحاً منذ البداية في تعامله مع منظمة التحرير الفلسطينية، فكانت رؤيته تشير إلى سيادة الأردن على أرضه وسكانه في إطار البحث عن علاقة بين الأردن والمنظمة، وسارت الأمور بين الطرفين على أحسن حال، حتى تدخلت سوريا في الوسط محاولة كل جهدها شق الصف وتقسيم الأطراف حتى لا يكون وفاق، ومن بعد دخول مصر على خط الخلاف الذي أصبح ثلاثياً يقابله على الجانب الآخر الأردن، ولقد كانت هذه الحملة تهدف إلى إضعاف الموقف الأردني إبان دخوله حرب (١٩٦٧).

لقد كان لوصفي التل في دخول حرب (١٩٦٧) إذ أكد ما تحمله هذه الحرب في ظل الوضع العربي آنذاك يعني بكل تأكيد ضياع الضفة الغربية والقدس، ولكنه لم يجد أمامه سوى الموافقة على دخول الحرب حتى لا يفسر موقفه على أنه تخاذل أو تهاون.

كان إصرار وصفي التل على النضوج السياسي فكراً وعملاً قوياً بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، لكنه اصطدم بواقع الأمة العربية الأليم، هذا الواقع الذي فرض حربي (١٩٤٨، ١٩٦٧)، فأخذت منطلقات وصفي التل العروبية تجابه بقوة وبحزم من قبل عبدالناصر وسوريا شريكة مصر الأولى في محاولات الإغتيال المتكررة للقادة الأردنيين .

ولعل أبرز مراحل نضال وصفي التل كانت مشاركته القوية في قيادة اللواء الرابع (اليرموك) التابع لجيش الإنقاذ في حرب (١٩٤٨) ومعركة الشجرة (١٩٤٨) تشهد على بسالة وبطولة هذا الأردني العربي الكبير ، فأصيب وصفي التل في ساقه في تلك المعركة .

وعلى بعد خطوات من فلسطين وبعد أن رفض وصفي التل الهدنة العربية الإسرائيلية، وبعد أن تم حل جيش الإنقاذ انضم لواء اليرموك إلى الجيش السوري وحاول أن ينتقل لفلسطين لمحاربة اليهود إلا أن غدر به حسني الزعيم عندما علم بهذا الأمر فقام باعتقال وصفي وسحبه ومن طرده إلى عمان.

وفي (٢٨/ كانون ثاني/١٩٦٢) أصبح وصفي التل رئيساً لوزراء الأردن وبدأ حملة تطهير واسعة في أجهزة الدولة، واستمر يعمل في ترتيب البيت الداخلي فشهد عهده الأول انفراج سياسي كامل، ومن بعد ذلك كانت انطلاقة التل القومية، ورغم كل ما قدم هذا الرجل للقضية الفلسطينية، إلا أنه كان محط انتقام للمنظمات الفلسطينية التي كانت آنذاك تدار بالريموت كنترول الممسك به الشقيق المصري وشريكه السوري.

ولما انتهت حرب (١٩٦٧) أراد الفدائيون إيجاد نقطة لهم للمقاومة ضد الاحتلال، ولذلك كان الأردن هو هذه النقطة التي تحولت فيما بعد إلى منطقة انطلاق رئيسية للفدائيين مما سبب المتاعب للأردن الذي كان يتلقى الرد الإسرائيلي المستمر بصبر وثبات.

وأصبح وضع الفدائيين في الأردن يهدد من أمن وسيادة هذا البلد العربي المرابط، فكان على الحكومة أن تتنبه لهذه الحالة، وحاول وصفي التل كل جهده أن يحد من السلطة الفلسطينية التي كانت تتأصل في المجتمع الأردني، وبات الأمر برمته يتحول إلى حرب أهلية.

وبعد قبول الأردن لمبادرة روجرز اتسعت الهوة بين الحكومة الأردنية والفدائيين وكان رفض الفدائيين للحول السلمية يؤزم عملية التصعيد إذ حاولت الجبهة الشعبية اغتيال الملك في الأول من أيلول (٦/أيلول) اختطفت الجبهة ثلاث طائرات.

وفي (١٦/أيلول) شكل الملك حكومة عسكرية برئاسة الزعيم محمد داود، وهو من أصول فلسطينية وعلى غرار ذلك تدخلت سوريا عسكرياً في الأردن، ومن ثم إضطرت إلى التراجع، وتبنت مصر عقد لقاء بين الملك حسين وياسر عرفات، وهنا عاد وصفي التل مرة أخرى، وشكل حكومته الخامسة وتم إخلاء الفدائيين من الأردن نهائياً في (١٥/تموز/١٩٧١)، وعمد وصفي التل إلى تطهير الدوائر الرسمية من الموالين للمنظمة.

وفي (١٩٧١) تجلت أفكار وصفي التل بإنشاء الاتحاد الوطني الأردني الذي ظهر للعيان في أيلول عام (١٩٧١).

إلى هنا لم يمهل حاملو مذهب الحقد والضغينة من المنظمات الفلسطينية التي تدعي التحرير والثورة، لم تمهل هذه المنظمات وصفي التل طويلاً فبينما كان وصفي يقوم بواجبه القومي بحضور مؤتمر وزراء الدفاع العرب في القاهرة في (٢٨/تشرين ثاني/١٩٧١) وعند عودته لمقر إقامته في فندق شراتون القاهرة رمته الرصاصات الفلسطينية بيد زياد الحلو ومحمد نبيل وجواد أبو عزيزة وخيري خشان على درجات الفندق فسقط شهيداً للحق والواجب وإن كانت تلك الرصاصات الغادرة الجبانة قد نالت من جسد وصفي؛ فإن الشهيد بقي رجلاً قل أمثاله من الرجال مثالاً للتضحية والوفاء للوطن والأمة.

لبنان

قتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في انفجار سيارة مفخخة في الرابع عشر من شباط الماضي في أقوى عملية اغتيال منذ نهاية الحرب الأهلية في لبنان سنة ١٩٩٠، هذه العملية فتحت الباب أمام جملة من الاغتيالات التي سادت الساحة اللبنانية، فأصبحت ساحة خلاف دموي تناولته الأطياف اللبنانية بشيء من الإفصاح عما يمكن ان يكون مستقبلاً، وقد عقب اغتيال الحريري عمليات اغتيال لعدد من الشخصيات اللبنانية السياسية والإعلامية ومنها اغتيال الصحفي اللبناني سمير قصير و الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي وأيضا تعرض الوزير الدرزي مروان حمادة لمحاولة اغتيال قبل يقتل في تفجير سيارة الصحفي والإعلامي اللامع جبران تويني، واستهدفت

سلسلة انفجارات المناطق المسيحية في بيروت منذ اغتيال الحريري، حيث تعرض عدد من السياسيين والإعلاميين اللبنانيين لمحاولات اغتيال عبر سيارات ملغومة، ومنها محاولة اغتيال الإعلامية مي شدياق، التي تعمل في المؤسسة اللبنانية للإرسال «ال بي سي» وعرفت بمناهضتها للوجود الأمني السوري في لبنان والمعروفة أيضاً بتأييدها لتيار القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع في (٢٥ سبتمبر ٢٠٠٥)، مما أسفر عن إصابتها بجروح خطيرة بترت على إثرها إحدى ساقيها. وسبق محاولة اغتيال شدياق، جريمة اغتيال راح ضحيتها الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوى وهو المؤيد لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ المطالب بإنهاء الوجود السوري في لبنان في الحادي والعشرين من يونيو، وذلك بعد يومين فقط من انتهاء الانتخابات البرلمانية اللبنانية التى فاز فيها تحالف معارض لسوريا يقوده سعد الحريري نجل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري .وسبق تلك الجريمة أيضا، اغتيال الصحفي في جريدة "النهار" سمير قصير، المعروف بمعارضته للوجود السوري في لبنان في الثاني من شهر حزيران. ووقعت خمسة انفجارت أيضا فى مناطق سكانها من المسيحيين خلال ليالي ١٩ و٢٣ و٢٦ مارس والأول من ابريل والسادس من مايو ٢٠٠٥، أودت بحياة ثلاثة أشخاص وإصابة العديد من الأشخاص، بالإضافة إلى أضرار مادية جسيمة، ما دفع المراقبين إلي إثارة التساؤلات حول هوية المستفيد من محاولات إشعال نيران الفتنة الطائفية فى لبنان مجدداً.

فتح إغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري ملف الاغتيالات السياسية في لبنان وأعاده إلى الواجهة بقوة، وهو ملف يزخر بالعديد من المشاهد والحوادث الدامية لإغتيالات سياسيّة مروّعة عرفتها الساحة اللبنانية وتعدّدت أسبابها، وتباينت بين غياب التداول السلمي للسلطة في تلك البلاد، أو اختلافات سياسية بين تيارات سياسية ما، أو مجرد حملات انتقام ورد فعل على إغتيالات سابقة.

إنَّ المتابع لحركة الاغتيالات التي شهدتها الساحة اللبنانية يدرك حجم المعاناة التي تحملها هذا البلد والتي طالت الكثيرين ممن لهم مواقف ما سياسية أو فكرية، ويلاحظ أنَّ عمليات الاغتيال في لبنان وعلى مدى ٢٩ سنة مرت قد تراوحت بين أصحاب المواقف السياسية والفكرية، وأضحت سمة من سمات المجتمع اللبناني الذي لم يعد يتحمل وجود معارضات ديمقراطية فأصبحت نظرية الاغتيال واحدة من النظريات السياسية التي بات المجتمع اللبناني يتعامل بها في وقت تتعرض فيه الساحة اللبنانية لهزات سياسية تكاد تكون

أقوى من من الحرب الأهلية التي استمرت قرابة ١٤ سنة ذاق بها المجتمع اللبناني ويلات الدمار والاقتتال الطائفي.

وعند مراجعة جملة الاغتيالات التي شهدتها الدولة اللبنانية مع دخول الالفية الثالثة ترمي الأطياف السياسية اللبنانية بالاتهامات في اتجاهين الأول ويسانده تحالف ١٤ آذار والذي يشكل الغالبية البرلمانية ويوجه أصابع الاتهام لسوريا والثاني والذي يمثل تيار الموالاة لسوريا وهذا يوجه أصابع الاتهام في هذه الاغتيالات نحو إسرائيل، لذلك فان كل المخرجات والمدخلات التي تساند أي من الرأيين لم تكن ثابتة وإنما كانت تتحول من إطار الشك والريبة إلى إطار الاتهام الجزافي وفي كلتا الحالتين فان الخاسر الوحيد هو لبنان.

لقد شهدت الدولة اللبنانية سلسلة مترابطة من عمليات الاغتيال السياسي ولم يمر عام منذ ١٩٧٧ الا وشهد لبنان حالة أو أكثر من حالات الاغتيال و لعل البداية كانت في آذار من ذلك العام وذلك عندما اغتيل زعيم الحركة الوطنية اللبنانية الزعيم الدرزي كمال جنبلاط، في منطقة الشوف في جبل لبنان، جنبلاط الذي اشتد خلافه مع بعض التيارات اللبنانية، وقد خاض جنبلاط حرباً ضروس ضد ميليشيات المسيحية وكاد ان يجعلها شيئا من الماضي إلا أن سوريا تدخلت لإنقاذ الميليشيات تلك، إلى ذلك كان جنبلاط يقود صراعا محموما ضد المسيحيين في لبنان وأراد من ذلك أن يكسر شوكتهم وان يعيد للدروز قوتهم التي كان المسيحيون يحاولون تفتيتها.

وفي ١٩٧٧/٣/١٦ اغتيل كمال جنبلاط في منطقة الشوف على أيدي جماعة من الكتائب المسيحية اللبنانية. ولم يكن اغتيال كمال جنبلاط بداية سلسلة الاغتيالات في لبنان ولم يكن ايضا نهاية هذه السلسلة، ففي حزيران سنة ١٩٧٨ اغتيل طوني فرنجية، نجل الرئيس اللبناني سليمان فرنجية ووالد وزير الداخلية اللبناني السابق سليمان فرنجية في منزل آل فرنجية الصيفي في منطقة اهدن شمال لبنان. كما اغتيل في أيلول سنة ١٩٨٢ رئيس الجمهورية اللبناني بشير الجميل في بيروت في بعد ٢١ يوما على انتخابه. وفي حزيران سنة ١٩٨٧ تم اغتيال رئيس الحكومة اللبناني رشيد كرامي، شقيق رئيس الوزراء السابق عمر كرامي في عملية تفجير لمروحيته في طرابلس شمال لبنان.

وفي الفترة الواقعة بين سنة ١٩٨٩ وسنة ١٩٩٥ شهدت الساحة اللبنانية ستة عمليات اغتيال اودت بحياة عدد من زعماء الحركة السياسية اللبنانية، إذ اغتيل في أيار سنة

١٩٨٩ مفتي الجمهورية اللبناني رجل الدين السني حسن خالد في انفجار سيارة مفخخة في بيروت. وتبعه في تشرين الثاني اغتيال رئيس الجمهورية اللبناني رينيه معوض في انفجار ضخم في العاصمة اللبنانية بيروت بعد أيام على انتخابه الرئيس اللبناني الأول بعد اتفاق الطائف الذي وضع حدا للحرب الأهلية. وفي تشرين الأول سنة ١٩٩٠ تم اغتيال رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون وزوجته وولديه الاثنين على يد مسلحين داهموا منزله في ضاحية بيروت. وشهد شهر شباط سنة ١٩٩٢مقتل القيادي في حزب الله اللبناني عباس الموسوي في عملية اغتيال منظمة نفذتها مروحية إسرائيلية في بلدة جبشيت جنوب لبنان. وفي كانون الثاني سنة ١٩٩٤ اغتيل الدبلوماسي الأردني والمستشار الأول في السفارة الأردنية في بيروت نائب المعايطة، ومن بعد وفي آب من سنة ١٩٩٥ تم الإقدام على إغتيال رجل الدين السني الشيخ نزار الحلبي أمام منزله في العاصمة اللبنانية بيروت.

بدايات القرن الحادي والعشرين شهدت سقوط الوزير اللبناني والقائد السابق للقوات اللبنانية ايلي حبيقة الذي اغتيل في انفجار استهدف موكبه في ضاحية بيروت، وكان ذلك في كانون الثاني سنة ٢٠٠٢ تلاه في أيار من نفس السنه اغتيال محمد جهاد احمد جبريل، نجل احمد جبريل، الأمين العام للجبهة الشعبية التحرير فلسطين - القيادة العامة، في انفجار سيارة مفخخة في بيروت، وفي سنة ٢٠٠٤ وتحديدا في تموز اغتيل غالب عوالي وهو احد كوادر حزب الله اللبناني في انفجار سيارة مفخخة في ضاحية بيروت الجنوبية، وفي تشرين الأول جرت محاولة لاغتيال الوزير الدرزي السابق والنائب اللبناني المعارض مروان حماده في بيروت. كما نجا وزير الدفاع السابق إلياس المر، صهر الرئيس إميل لحود، من محاولة اغتيال استهدفته في ١٢ يوليو ٢٠٠٥، وبذلك تكون حوادث الاغتيال في لبنان قد وصلت إلى ١٢ حادث من هذا النوع منذ مقتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري يوم ١٢ شباط ٢٠٠٥. ولعل أهم الاغتيالات السياسية على الساحة اللبنانية كانت :

إغتيال العالم اللبناني حسن كامل الصباح

وهو عالم لبناني ولد في النبطية واغتيل في نيويورك بحادث سيارة مدبر، كان نابغة في الرياضيات والهندسة وعلوم الكهرباء، هاجر إلى الولايات المتحدة وسجل فيها عدة اختراعات في الكهرباء.

إغتيال رئيس وزراء لبنان رياض الصلح

من المعروف ان رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح قد اغتيل في عمان عندما كان في ضيافة الملك عبدالله بن الحسين، والذي اغتيل هو الآخر بعد ثلاثة أيام من اغتيال رياض الصلح، وان لم يسقط الصلح على الأراضي اللبنانية إلا انه دفع ثمنا ما لسياساته كرئيس وزراء للجمهورية اللبنانية ومن هذه السياسات إعدامه لانطون سعادة في ٨ تموز سنة ١٩٤٩. بدعوى العصيان المسلح على الدولة. اغتيل في عمان في ١٦/تموز/١٩٥١

اغتيال المفكر اللبناني انطوان سعادة

كان انطوان سعادة من كبار المفكرين العرب واللبنانيين الذين اعتنقوا فكرة أن الجغرافيا والتاريخ والشعب هي مقومات السورية القومية، وكان يرى أن الوطن المثالي يجب أن يكون ممتداً من البحر المتوسط إلى الخليج العربي ومن طوروس إلى نهاية سيناء، كما كان ينظر إلى أن تاريخ سوريا غير مرتبط بتاريخ الحكم أو الفتح العربي الإسلامي وهو ما يطالب به القوميون العرب وإنما يرى سعادة انه كل تاريخها الممتد من العصر الحجري حتى الآن.

سعادة الذي ولد في البرازيل عام ١٩٠٤ عاد إلى لبنان يحمل فكرة ما يسمى بالهلال الخصيب،فقام حسني الزعيم رئيس سوريا آنذاك بتسليمه للسلطات اللبنانية فادين بتهمة الخيانة العظمى والعصيان المسلح على الدولة من قبل محكمة عسكرية حجمت عليه بالإعدام رميا بالرصاص ونفذ الحكم به في ٨/تموز/١٩٤٩. وسعادة صاحب دعوة عقائدية مميزة، هزت الفكر السياسي في سوريا الكبرى، ووضعت المنطقة على قاعدة تغيير شامل في عقليتها وبناها السياسية والاجتماعية.

إغتيال الكاتب الصحفي فرج الله الحلو

يعد فرج الله الحلو من ابرز الكتاب والصحفيين اللبنانيين أصحاب المواقف، إنضم إلى صفوف الحزب الشيوعي السوري اللبناني عام ١٩٣١، وانتخب في لجنته المركزية وسكرتيرا عاما للحزب عام ١٩٣٧، وفي عام ١٩٤٣ كان احد مؤسسي المؤتمر الوطني اللبناني واتحاد الأحزاب لمكافحة الصهيونية، اختطف من دمشق عام ١٩٥٩، وشكلت لجنة عالمية لإنقاذه ولكن دون جدوى، وقد قتل ووضعت جثته في مادة الأسيد الحارقة، ويشاع أن وزير الداخلية عبدالحميد السراج كان له يد في إغتياله.

اغتيال الكاتب الصحفي كامل مروة

هو من الصحفيين البارزين ومن كبار كتاب العرب، أصدر جريدة الحرب الجديدة المصورة، ثم اصدر بعد عودته من أوروبا جريدة الحياة البيروتية ثم جريدة الدايلي ستار باللغة الانجليزية، وبينما هو في مكتبه في جريدة الحياة فوجئ بقاتل محترف يطلق عليه النار في ١٦ أيار ١٩٦٦، وقد اعترف عدنان شاكر سلطاني بذلك.

اغتيال الزعيم الدرزي كمال جنبلاط

في ١٩٧٧/٣/١٦ اغتيل كمال جنبلاط وهو درزي ومؤسس الحزب الديمقراطي الاشتراكي في لبنان، وايضا هو والد الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، في منطقة الشوف على أيدي جماعة من الكتائب المسيحية اللبنانية. ولم يكن اغتيال كمال جنبلاط بداية سلسلة الاغتيالات في لبنان ولم يكن ايضا نهاية هذه السلسلة.

اغتيال الصحفي سليم اللوزي

اختطف سليم اللوزي وهو صحفي لبناني يوم الأحد ٢٤ شباط ١٩٨٠، بالقرب من مطار بيروت عندما كان يهم بالسفر إلى لندن للإشراف على العدد الجديد من مجلة الحوادث التي انتقل بها إلى العاصمة البريطانية بعد تعرض مبناها للتدمير، وبعد عشرة أيام من الخطف وجدت جثته ممزقة ومشوهة.

ومما يذكر في هذا السياق أن سليم اللوزي كان دائم الترديد لعبارة (إني أقوى من الخطف وأقوى من القتل لان هيبة الكلمة في رأيي هي الأقوى من هيبة المسدس)، وكانت المفارقة انه وجد وقد قطعت أصابعه عقوبة لها على مسك القلم.

إغتيال الشيخ صبحي الصالح

في شهر تشرين الأول عام ١٩٨٦ أطلق مسلحون ٥٣ رصاصة على جسد الشيخ صبحي الصالح نائب رئيس المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى في بيروت.

اغتيال رئيس وزراء لبنان رشيد كرامي

يبدو أن قضية اغتيال الرئيس رشيد كرامي عادت إلى التعقيد وإن كانت أصابع الإتهام تشير إلى «القوات اللبنانية» بدليل التوقيف الغيابي لـ «القواتي» جورج الزغبي، وترديد

المحقق العدلي في هذه القضية وليد غمرة «اعلمني غسان توما وخذ قراري». فلقد وافق القاضي غمرة على إخلاء سبيل الموقوف الوحيد في هذه القضية ميخائيل الزكي الصانع بكفالة مالية مقدارها مليونا ليرة لبنانية وبسند إقامة.

اغتيال الرئيس اللبناني رينيه معوض

الرئيس رينيه معوض رجل سياسي هادئ،كان نائبا عن منطقة زغرتا ووزيرا سابقا وكان ممن ساهموا في تهدئة الوضع في لبنان قبل اغتياله وكان صاحب دور كبير في مؤتمر الطائف، وقد كان أول رئيس بعد اتفاق الطائف لكنه وقبل ان يصل إلى كرسي الرئاسة بأيام اغتيل بتفجير سيارته في شوارع العاصمة بيروت.

اغتيال الرئيس اللبناني بشير الجميل

إغتيال بشير الجميّل كان بناءً على قرار من الحزب القومي السوري على أثر إجتماع خصص لهذا الأمر. ولم يكن الحزب القومي وحيداً في الساحة بل كان له شركاء، ولقي المساعدة من إستخبارات دولية معينة لم يرد الإفصاح عنها. واختير حبيب الشرتوني لتنفيذ الجريمة لأنه قومي سوري عقائدي يمكن الركون إليه في عملية من هذا النوع ولأنه يسكن في البناء الكائن في بيت الكتائب في الأشرفية مما يسهل عليه عمليته.

في أثناء تنفيذ العملية، لم يلق الشرتوني أي مساعدة، فقد انتظر وصول الرئيس القائد الى بيت الكتائب، ثم اتصل بشقيقته طالباً منها الخروج بحجة ألم في يده يمنعه من قيادة السيارة، وبعد خروجها قام بعملية التفجير، ورمى جهاز التفجير في بورة في الناصرة بعدها فخخه لينفجر بمن يعثر عليه.

إغتيال الشيخ عباس الموسوي

في عام ١٩٨٥ تقلد منصب مسؤول شورى حزب الله في الجنوب، وظل يشغل هذا المنصب الهام حتى انتخب أميناً عاماً للحزب خلفاً للشيخ صبحي الطفيلي عام ١٩٩١.

لم يستمر بقاؤه في منصب الأمين العام أكثر من تسعة أشهر، وقد تميزت فترة أمانته بالنشاط الفكري والدعوي للحزب وتوثيق علاقاته بإيران وسوريا وبالشيعة في باكستان وأفغانستان وكشمير التي زارها.

في يوم ١٩٩٢/٢/١٦ وبعد ساعات من كلمته في ذكرى استشهاد الشيخ راغب حرب أحد مؤسسي حزب الله الذين استشهدوا برصاص الاحتلال الإسرائيلي في بلدة «جبشيت» بجنوب لبنان، اغتيل هو الآخر على يد الجيش الإسرائيلي الذي كان يرصد تحركاته.

اغتيال الوزير ايلي حبيقة

ايلي حبيقة وزير ونائب سابق، وكان رئيسا لأمن قوات الكتائب التي كان يتزعمها الرئيس الأسبق بشير الجميل، والذي أسسه بيار الجميل سنة ١٩٧٢، ومن بعد أسس حبيقة حزبا اطلق عليه اسم الوعد (الحزب الوطني العلماني الديمقراطي).

كان حبيقة متهما مع الإرهابي الصهيوني ارئيل شارون بإرتكاب مجازر صبرا وشاتيلا، كما كان متهما باه أقدم على قتل الكثير من الفلسطينيين واللبنانيين إبان الحرب الأهلية في لبنان. هذا الاتهام أكده المرافق الشخصي لحبيقة عندما قال ان حبيقة كان يقف إلى جانب شارون أثناء ارتكاب المجازر.

يقول الدكتور حسين شعبان (لقد كان ايلي حبيقة مجرما منذ نعومة أظفاره، وكان متهما بمحاولات اغتيال لمصطفى سعد،وسليم الحص، ووليد جنبلاط)، وحبيقة الذي كان عميلا لإسرائيل وتعامل معها لفترة طويلة قتلته الأفعى الإسرائيلية كي تغطي على ما ارتكبته من انتهاكات بشعة ضد المدنيين الآمنين في مخيمي صبرا وشاتيلا فأقدمت إسرائيل في كانون الثاني سنة ٢٠٠٢ على اغتيال ايلي حبيقة.

اغتيال رئيس وزراء لبنان الشيخ رفيق الحريري

أستيقظ لبنان في ١٤ شباط ٢٠٠٥، على فاجعة اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى، إثر تفجير موكبه في بيروت يوم الاثنين ١٤ فبراير ٢٠٠٥ . وأثار اغتيال الحريري الذي عرف بأنه باني لبنان الحديث أزمة سياسية عنيفة اندلعت على إثرها موجة احتجاجات شعبية واسعة النطاق في لبنان تطالب بانسحاب القوات السورية ومسئولي الاستخبارات السورية من لبنان وهو ما استغلته أمريكا جيدا حيث نجحت في تمرير قرار في مجلس الأمن الدولي هو القرار ١٥٥٩ الذي يطالب سوريا بالانسحاب بشكل كامل من لبنان كما يطالب بنزع أسلحة المليشيات في لبنان، في إشارة إلي نزع أسلحة حزب الله اللبناني .

وانسحبت القوات السورية بالفعل من لبنان في ٢٦ إبريل الماضي بعد ثلاثة

عقود قضتها في لبنان. ومن جانبها، شكلت الأمم المتحدة إثر ضغوط فرنسية وأمريكية لجنة تحقيق دولية بشأن اغتيال الحريري أصدرت ثلاثة تقارير اتهم اثنان منهما مسئولي أمن سوريين ولبنانيين بالتورط في الجريمة، الا إنها لم تصل إلى نتائج نهائية بعد .

اغتيال الشيوعي جورج حاوي

كان من الممكن أن يكون صباح الحادي والعشرين من حزيران الماضي روتينياً كغيره لولا ورود ذلك الخبر العاجل "الفاجع" عن انفجار "آخر" هزّ بيروت. انفجار سيارة في بيروت يقتل سياسياً معارضاً لسوريا وهو جورج حاوي الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني لقد تمت تصفيته في ظروف متوترة الجميع بغنى عن التورط في مجرياتها .

لقد اغتيل حاوي، غيّب بعنف عن الساحة السياسية اللبنانية، بقاؤه لم يعد يحتمله البعض فأبعد قسراً وإلى الأبد، وعلى الرغم من أنه قتل غيلة، إلا أنه قتل كلاعب ومحارب في حرب، فالحرب في أي بقعة من العالم، تكون ملوثة بأدوات عدة أحدها الاغتيال، وقد تتخذ الحرب نفسها شكل الاغتيال، ولبنان يعيش الآن حالة من حرب الاغتيالات لكن هل هي حتماً اليوم كما ردد الكثير من اللبنانيون في السابق " حروب الآخرين على الأرض اللبنانية" هذا البعض مما قد يقال، ولكل حديث بقية وربما بقايا.

اغتيال الكاتب الصحفي جبران تويني

قتل يوم الاثنين ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥ في اعتداء بسيارة مفخخة في ضاحية المكلس شرق بيروت. ووقع الاعتداء حين انفجرت سيارة مفخخة حوالى الساعة التاسعة بالتوقيت المحلي (٧:٠٠ تغ) في بيروت ويأتي الاعتداء بعد ساعات على تسليم القاضي الألماني ديتليف ميليس رئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في ١٤شباط/ فبراير الماضي.

إغتيال تويني الذي كان معارضا للوجود السوري في لبنان يأتي ضمن سلسلة اغتيالات يشهدها لبنان بعد خروج الجيش السوري من لبنان، و يعمد الكثير من السياسيين اللبنانيين إلى ربط الموضوع باغتيال رفيق الحريري و محاولة اغتيال مروان حمادة (سياسي لبناني بارز و خال جبران تويني).

إغتيال الصحفي سمير قصير

وهو من مواليد (١٩٦٠ - ٢٠٠٥م) هو صحفي وأستاذ لبناني من أصل فلسطيني وأمه سورية. كان أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة ساينت جوزيف في بيروت وكان طالبًا في جامعة السوربون في باريس. كان من الداعين للديمقراطية ومعارضي التدخل السوري في لبنان، ويحمل الجنسية الفرنسية. في ٢ حزيران ٢٠٠٥م تم اغتيال سمير قصير عن طريق قنبلة في سيارته، وما زالت هوية الفاعلين مجهولة. هناك تخمينات حول تورط جهات أمنية ما في عملية الإغتيال، إلا أن أي من هذه التخمينات لم يتم تأكيده أو نفيه.

محاولة إغتيال الوزير مروان حمادة

إهتز لبنان جراء محاولة الإغتيال التي استهدفت الوزير المستقيل والنائب مروان حمادة، عضو كتلة «اللقاء الديمقراطي» البرلمانية التي يرأسها رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط، ونجاته منها بأعجوبة بعد تفجير سيارة مفخخة عن بعد بواسطة اللاسلكي شحنت بأكثر من عشرة كيلوغرامات من المواد الشديدة الإنفجار لدى مرور موكبه بمحاذاتها، بعد لحظات من مغادرة منزله في بيروت.

الحادث أسفر عن إصابة حمادة، وهو احد وزراء كتلة وليد جنبلاط الذين استقالوا من الحكومة اعتراضا على التمديد لرئيس الجمهورية العماد إميل لحود، بجروح وحروق في وجهه اخضع على أثرها لعملية ترميم في الوجه أجريت له في مستشفى الجامعة الاميركية، كما أسفر عن مقتل مرافق حمادة وإصابة سائقه بجروح.

وتعتبر محاولة الاغتيال هذه الأولى التي تستهدف مسؤولا لبنانيا بعد إقرار وثيقة الوفاق الوطني في الطائف، واغتيال رئيس الجمهورية الراحل رينيه معوض عام ١٩٨٩.

إغتيال النائب طوني فرنجية

النائب السابق طوني فرنجية وزوجته وابنته وتسعة وعشرين من مناصريه أغتيلوا ليل ١٣- ١٤ حزيران ١٩٧٨ على يد أدمون صهيون و جورج نجم فرح وحنا يوسف شليطة الذي اتهم بالتدخل والإشتراك بمجزرة اهدن. وشليطا نفسه اتهم بمحاولة اغتيال الوزير الياس حبيقة على طريق الديمان. وبعد مدة من الإفراج عنه أعيد إلقاء القبض عليه على ذمة التحقيق في مجزرة اهدن.

إنَّ التحقيقا التي أجريت بيّنت أن ابرز مطلقي النار على المغدور فرنجية وزوجته وابنته في داخل القصر يدعى ادمون صهيون من كفر عبيدا، إضافة إلى شخص آخر من «القوات اللبنانية» ويدعى جورج نجم فرح.

وقد بيّنت التحقيقات في هذه القضية ان نحو أربعمائة وخمسين مسلحاً من ميليشيا حزب الكتائب توجهوا بقيادة قائد منطقة الشمال الكتائبية آنذاك سمير جعجع إلى أهدن بعدما تمّ تجميعهم بناء على أوامر خطية ووفق لوائح اسمية ضبط معظمها في مكان المجزرة، من مختلف بلدات الشمال ولا سيما منها بلدات قضائي الباترون وبشري لتنفيذ مهمة محددة بالانتقام من قاتل جود البايع. وكانت هذه القوة مزودة بسيارات ناقلة للجند وبأخرى تحمل رشاشات من عيار ٥٠٠ وبفرقة مزودة بصواريخ «آر بي جي» أطلقت صاروخين على مدخل القصر المهاجم.

وقد إعترف سمير جعجع كتابة بمشاركته في هذه الجريمة في أثناء التحقيقات الأولية التي أجريت معه فور إلقاء القبض عليه من ضمن عشرين صفحة كتبها في وزارة الدفاع بخط يده الا انه نفى ان يكون قد شارك بإطلاق النار على طوني فرنجية وعائلته ورفاقه لأنه أصيب خارج القصر بيده اليمنى مما استدعى نقله بسرعة إلى المستشفى للمعالجة، كما كان قد قال بصراحة «أنا قتلت طوني فرنجية» في مؤتمر صحافي عقده في دير القمر أثناء حصاره فيها.

هذه القضية اكتسبت أهميتها من خلال ان المشتركين بها يبلغون المئات وهم موزعون حالياً على فعاليات سياسية وحزبية كانت لها صلات وثيقة بالقيادة الكتائبية آنذاك؟!

إغتيال الوزير بيير أمين الجميل

يعد بيير أمين الجميل، ضمن الجيل الثالث من سلالة آل الجميل، وهي واحدة من البيوت السياسية الرئيسة في لبنان وضمن طائفته المارونية.

فهو ابن أمين الجميل رئيس الجمهورية الأسبق بين العامين ١٩٨٢ و ١٩٨٦ وابن شقيق بشير الجميل رئيس الجمهورية الأسبق المثير للجدل الذي قتل بعد ٢١ يوما من انتخابه عام ١٩٨٢. وهو كذلك حفيد بيير الجميل مؤسس حزب الكتائب اليميني في ثلاثينيات القرن الماضي والوزير والنائب لعدة مرات.

أُغتيل بيير امين الجميل وزير الصناعة اللبناني في الشارع العام عندا كان يسير فيه بسيارته حيث اطلق عليه مجهولون رشقات من كواتم صوت ادت الى وفاته على الفور.

إغتيال النائب وليد عيدو

أدى انفجار في منطقة المنارة غربي بيروت في ١٣/ ٦ /٢٠٠٧ إلى مقتل النائب بكتلة المستقبل في البرلمان اللبناني وليد عيدو ونجله الأكبر واثنين من مرافقيه، إضافة إلى مقتل ستة مدنيين، وجرح ٢٠ كانوا متواجدين في المنطقة.

كان الانفجار ناجماً عن سيارة مفخخة استهدفت سيارة النائب عيدو الذي إعتاد على إرتياد أحد النوادي البحرية الموجودة في المنطقة في فترة بعد الظهر. وقد تم توجيه الإتهام للمخابرات السورية.

إغتيال النائب انطوان غانم

مرة أخرى ضربت يد الإرهاب في بيروت أمس.. والضحية هذه المرة نائب في البرلمان من كتلة "الكتائب" هو أنطوان غانم الذي قتل قبل ستة أيام فقط من موعد انتخاب رئيس جديد للبلاد.

وقتل النائب أنطوان غانم في تفجير بسيارة مفخخة في سن الفيل وهي منطقة مسيحية شرقي بيروت. وأصيب ١٩شخصاً على الأقل في الانفجار ووجه حلفاؤه أصابع الإتهام إلى دمشق التي سارعت إلى إدانة الجريمة بشدة.

مصر

حادثة المنصة الشهيرة (اغتيال الرئيس السادات)

ولد الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات في قرية ميت أبو الكوم، مركز تلا من محافظة المنوفية في ٢٥ ديسمبر ١٩١٨ - ٦ اكتوبر ١٩٨١، واسمه الكامل محمد أنور محمد الساداتي، الرئيس الثالث لجمهورية مصر العربية حيث استمر حكمه ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨١ م، عقب استلامه الرئاسة بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر. كان أحد ضباط الجيش المصري وأحد المساهمين بثورة يوليو ١٩٥٢م، كما قاد حركة ١٥ مايو ١٩٧١م ضد ما أسماهم مراكز القوى المسيطرة على الحكم وهم من رجالات عبد الناصر ونظام حكمه. كما قاد حرب أكتوبر ١٩٧٣م. انتهى حكمه باغتياله أثناء الاحتفال بذكرى حرب أكتوبر في عام ١٩٨١م، إذ قام خالد الاسلامبولي وآخرون بإطلاق النار عليه أثناء الاستعراض العسكري في الإحتفال وهو جالس فى المنصة.

وقع معاهدة كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل مع كل من الرئيس الامريكى كارتر ورئيس الوزراء الاسرائيلى مناحم بيجين أعاد الأحزاب السياسية لمصر بعد ان ألغيت بعد قيام الثورة المصرية أسس الحزب الوطني الديمقراطي وترأسه شارك في تأسيس حزب العمل الاشتراكي حصل على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع رئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيجين موته في ساحة العرض العسكري بمدينة نصر في السادس من اكتوبر١٩٨١م، ودفن بالقرب من مكان مقتله في ساحة العرض العسكري بجوار قبر الجندي المجهول.

في فترة الحرب العالمية الثانية، كان السادات خلف القضبان لمحاولته الحصول على الدعم من دول المحور لطرد الإنجليز المحتلين لمصر في تلك الفترة. وشارك الرئيس السادات في الإنقلاب الذي أطاح بالملك فاروق الأول في عام ١٩٥٢ وتقلّد عدّة مناصب في حكومة الثورة حتى وصل الى منصب نائب رئيس الجمهورية في عام ١٩٦٩، وأصبح رئيساً للجمهورية في عام ١٩٧٠ عند وفاة الرئيس المصري الراحل جمال عبدا لناصر.

في عام ١٩٧٣ وبالتعاون مع سوريا ودعم عربي، وقعت حرب ١٩٧٣ التي حاولت مصر فيها إسترداد سيناء بعد الإحتلال الإسرائيلي لها في حرب الستة أيام عام ١٩٦٧. وكانت نتيجة حرب الـ ٧٣ من أهم عوامل رفع الروح المعنوية المصرية بل والعربية ومهدّت الطريق لإتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في الأعوام التي لحقت الحرب.

وفي ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ قام السادات بزيارة مفاجئة لإسرائيل دون التنسيق مع الجامعة العربية أو الدول العربية منفردةً .لم تكن ردود الفعل العربية إيجابية لزيارة لإسرائيل وعملت الدول العربية على مقاطعة مصر وتعليق عضويتها بالجامعة العربية، ونقل المقر الدائم للجامعة من القاهرة إلى تونس (العاصمة)، وكان ذلك في القمة العربية التي تم عقدها في بغداد بناء على دعوة من الرئيس العراقي احمد حسن البكر في ٢ نوفمبر ١٩٧٨ والتي تمخض عنها مناشدة الرئيس المصري للعدول عن قراره بالصلح المنفرد مع إسرائيل مما سيلحق الضرر بالتضامن العربي ويؤدي إلى تقوية وهيمنة إسرائيل وتغلغلها في الحيات العربية وانفرادها بالشعب الفلسطيني كما دعي العرب إلى دعم الشعب المصري بتخصيص ميزانية من ١١ مليار دولارا لحل مشاكله الاقتصادية إلا أن السادات رفضها بتهكم مفضلا الاستمرار بمسيرته السلمية المنفردة مع إسرائيل.

إتخذ السادات إجراءات اقتصادية من شأنها تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد القطاع الخاص حيث تبنى بما يعرف بسياسة الإنفتاح ورفع الدعم عن السلع مما حدا بالشعب المصري للقيام بإنتفاضة أدت بالرئيس السادات بالتراجع عن إجراءاته مسميا الإنتفاضة بإنتفاضة الحرامية.

وفي عام ١٩٧٧، وفي كامب ديفيد، تم عقد اتفاقية سلام منفردة بين مصر وإسرائيل، عملت إسرائيل على أثرها على إرجاع الأراضي المصرية المحتلة إلى مصر. وقد نال الرئيس السادات مناصفة مع بيغن جائزة نوبل للسلام للجهود الحثيثة في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. وبسبب الصلح المنفرد بين الرئيس السادات وإسرائيل وخروج الأخ الأكبر مصر عن الإجماع العربي واتفاقيات الدفاع العربي المشترك أصبحت القضية الفلسطينية في موقف حرج حيث انفردت إسرائيل بالفلسطينيين وارتكبت بحقهم المجازر المروعة.وانشق لأول مرة الصف العربي وأتيحت للولايات المتحدة من خلال وزير خارجيتها كيسنجر من رسم إستراتيجيتها في المنطقة التي تسببت بحرب الخليج بين العراق وإيران ثم توريط العراق في الكويت ثم إحتلاله من قبل القوات الأميركية عام ٢٠٠٣.

بحلول خريف عام ١٩٨١، انتشرت في مصر حملة اعتقالات واسعة شملت المنظمات الإسلامية والقبطية ووصل عدد المعتقلين في السجون المصرية إلى ١٦٠٠ معتقلا مما جعل الحكومة المصرية محطة انتقاد واستنكار عالمية على إجراءاتها التعسفية وظهر السادات في

مجلس الشعب وهو يكيل الشتائم على رجال الدين مما أدى إلى امتعاض قطاعات واسعة من الشعب.

وفي ٦ اكتوبر من العام نفسه، تم اغتيال السادات في عرض عسكري وقاد بتنفيذ العملية "خالد الاسلامبولي" التابع لمنظمة الجهاد الإسلامي التي كانت تعارض بشدّة اتفاقية السلام مع إسرائيل ولم يرق لها حملة القمع المنظمة التي قامت بها حكومة السادات في شهر سبتمبر. خلف الرئيس الراحل السادات، نائب الرئيس حسني مبارك ولا يزال الرئيس مبارك رئيساً لجمهورية مصر.

قام الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات بزيارته الشهيرة إلى إسرائيل سنة ١٩٧٧ وكانت خطوته هذه محل لنتقاد من الشارع العربي بمختلف أطيافه، وفي هذه الأثناء كان هناك تشكيل لتيار إسلامي يتم رسمه في أوساط الجيش المصري هذا التيار كان قد وضع نصب عينيه الانتقام من الخطوة التي قام بها رئيس الدولة، إضافة إلى مجموعة من القواعد والأهداف التي قام عليها، ولم يكن السادات يدرك ان هناك من يحمل السلاح خلف الأبواب المغلقة ويلوح به ليقتله، ومن ثم حدثت الأحداث التي أطلق عليها أحداث الساحة الحمراء في أيلول ١٩٨١ والتي تناولت المحاولة الشهيرة لاغتيال الرئيس، وبالرغم من فشل هذه المحاولة الا انه وفي ١٩٨١/١٠/٦ اغتيل الرئيس المصري محمد انور السادات عندما كان يحضر العرض العسكري بمناسبة الذكرى الثامنة لنصر اكتوبر ١٩٧٣.

سيارة عسكرية كانت تجر مدفعا خلفها، توقفت فجأة أمام المنصة الرئيسية التي يشاهد منها الرئيس العرض العسكري، ونزل منها أربعة اشخاص يرتدون الزي العسكري واخذوا يطلقون القنابل اليدوية ورصاص البنادق والرشاشات تجاه الرئيس.

لم يكن السادات هو الوحيد الذي اغتيل في حادثة المنصة الشهيرة، بل قتل معه نائب رئيس الوزراء سمير حلمي، وعدد آخر من الشخصيات والضيوف.

وتراوحت عمليات الاغتيال في مصر بين مختلف القرون والعقود، ذلك ان تاريخ هذه الدولة العربية الإفريقية طويل وممتد، كما ان مصر تحفل بتاريخ سياسي وعسكري كبير، إضافة إلى كونها دولة تمتد جذورها إلى قدم الحضارات التي شهدها ويشهدها العالم.

ولم تكن مصر بمنأى عن الإغتيالات التي طالت العديد من الساسة والقواد والحكام الذين عاصروها ومروا عليها، سواء تلك التي حدثت في القرون التي سبقت القرن العشرين أو تلك التي حدثت في العقود القليلة الماضية، وأبرزها إغتيال حاكم مصر القوي محمد أنور السادات الذي اغتيل على يد إسلاميين متشددين في حادثة المنصة الشهيرة والتي جعلناها مفتاحاً للحديث عن الاغتيال السياسي في مصر.

ولذلك فاني سأحاول جاهدا تقسيم حقب الاغتيال في مصر منذ تاريخ قبل الميلاد وحتى الآن حسبما جاء به التاريخ المرتبط بطبيعة تلك الاغتيالات ومنها تلك الاغتيالات التي طالت حكام الدولة المصرية في ذلك الوقت تحديداً.

ولو تركنا حادثة إغتيال الملك الفرعوني تيتي مؤسس الأسرة الفرعونية السادسة والتي امتد حكمها من ٢٢٨٠ إلى ٢٠٥٢ قبل الميلاد والذي اغتاله حراسه، جانبا فان عصر الفراعنة، شهد الكثير من حالات الاغتيال أشهرها إغتيال أمنمحات الأول الذي مات غيلة وهو في فراشه، كما ان هناك من يؤكد إن الملك المصري الشاب توت عنخ امون قد ذهب إغتيالا بن ضرب على مؤخرة رأسة فشق رأسه ومات، ويورد التاريخ ان الملك رمسيس الثالث قد مات جراء مؤامرة دبرتها له زوجته ثتى وابنها بنتاؤور ومعهم عدد من موظفي قصر رمسيس.

وشهدت مصر في العصور الوسطى عدة حالات اغتيال كان أشهرها اغتيال الأمير مالك بن الحارث حاكم مصر في عهد الخليفة الراشدي علي بن ابي طالب، وإغتيال محمد بن أبي بكر الصديق والي مصر في عهد معاوية على يد بعض الشيعة المصريين، وإغتيال العباس بن احمد بن طولون في سجنه، واغتيال خمارويه بن طولون على يد خدمه، كما اغتيل ابو العساكر جيش بن خمارويه بيد أهل البلد.

وفي عهد الدولة الإخشيدية، قتل كافور الإخشيدي انوجور الإخشيد سماَ، كما قتل أخوه ابو الحسن علي، وفي عهد الدولة الفاطمية أغتيل الحاكم بأمر الله على يد أخته ست الملك، وفي عهد المماليك استمرت عمليات الإغتيال، وكانت هذه العمليات كثيرة ولا تحصى ومنها إغتيال الملك توران شاه، والسلطان عز الدين أيبك، وسيف الدين محمود قطز الذي قتله الظاهر بيبرس، والسلطان خليل بن قلاوون الذي قتله الأمير بيدرا والأمير لاجين، وإغتيال الأمير لاجين على يد المماليك البرجية، وغيرهم من سلاطين المماليك.

وشهدت مصر في عهد الأتراك (الدولة العثمانية) اغتيل الوالي السادس عشر من

الولاة العثمانيين محمود باشا، كما قتل الوالي الحادي والثلاثون إبراهيم باشا، والوالي الستون غازي باشا سوار العجمي.وشهدت مصر بعد ذلك الكثير من الاغتيالات منذ الحملة الفرنسية وحتى بداية القرن العشرين، ومن أهم هذه الاغتيالات كانت تلك التي تعرض لها قائد المقاومة المصرية محمد كريم الذي قتل بعد اعتقاله من قبل الفرنسيين، وفي المقابل قام المصري سليمان الحلبي باغتيال الجنرال كليبر قائد الحملة مكان نابليون. ومن ابرز الاغتيالات التي تمت في مصر:

إغتيال الخديوي عباس حلمي الاول

اغتيل الخديوي عباس حلمي في قصره في ١٤/تموز/١٨٥٤ على يد افراد أسرته الذين تآمرو عليه، نتيجة خلاف بينه وبين تركيا.

إغتيال بطرس باشا نيروز غالي

كان بطرس باشا غالي رئيساً لوزراء مصر من ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ إلى ١٩١٠. قبطي. والده نيروز غالي كان ناظرا للدائرة السنية لشقيق الخديوي إسماعيل في الصعيد. تلقى تعليمه في كلية البابا كيرلس الرابع. نشأ محبا للإنجليز مما مهد لعمله في وزارة مصطفى فهمي باشا الذي وصفه الإنجليز بأنه "إنجليزي أكثر من اللازم ومصري أقل من اللازم".

كوزير للخارجية صاغ ووقع على إتفاقية الحكم الثنائي الإنجليزي المصري للسودان عام ١٨٩٩. وكرئيس وزراء، وافق على تمديد إمتياز شركة قناة السويس ٤٠ عاماً إضافية من ١٩٦٨ إلى ٢٠٠٨ في نظير ٤ مليون جنيه تدفع على أربع أقساط. تمكن محمد فريد من الحزب الوطني من الحصول على نسخة من المشروع في أكتوبر ١٩٠٩ ونشرها في جريدة اللواء، وطالبت اللجنة الإدارية للحزب الوطني بعرض المشروع على الجمعية العمومية، فاضطر المسئولون تحت الضغط إلى دعوة الجمعية التي رفضت المشروع.

اتهم بمحاباة الإنجليز حين صادق، كوزير العدل المؤقت، على أحكام محكمة دنشواي بإعدام ٦ فلاحين مصريين تحرشوا بجنود بريطانيين كانوا قد قتلوا عجوز مصرية أثناء صيدهم للحمام.

مع تنامي الحركة الوطنية بمصر تحت شعار "مصر للمصريين"، أصبحت سياسات بطرس غالي شديدة الولاء لبريطانيا بؤرة لنقمة الوطنيين المصريين. قام ابراهيم نصيف الورداني، الصيدلي الشاب العائد حديثا من انجلترا بإغتيال بطرس غالي.

إغتيال المستر براون

جاء إغتيال المراقب العام الانجليزي لوزارة المعارف المصرية المستر براون ليشكل حالة جديدة من حالات الاغتيال السياسي في مصر، حيث تحولت عمليات الاغتيال من المصريين الى كبار رجال الادارة الانجليزية في السلطة المصرية، المستر براون اغتيل في ١٨/شباط ١٩٢٢ بينما كان يهم بمغادرة وزارة المعارف المصرية، فلقي حتفه بينما بقي قاتلوه على قيد الحياة لعدم التمكن منهم.

إغتيال المستر كييف

وكيل حكمدار القاهرة المستر كييف لحق برفيقه المستر براون بعد ثلاثة اشهر من إغتيال الأخير، ففي ٢٤ ايار ١٩٢٢ وبينما كان المستر كييف يخرج من بوابة مقر حكمدارية القاهرة بباب الخلق متجها لمنزله أقدم مجهولون على اغتياله بإطلاق الرصاص على رأسه فما لبث أن فارق الحياة.

اغتيال سيرلي ستاك

وسيرلي ستاك هذا كان سردار الجيش المصري وقد كانالحاكم العسكري للسودان وقائدا للجيش المصري، وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ أراد ستاك ان يغادر الى لندن، لكنه وبناءاً على طلب عدد من الضباط المصريين، قام ستاك بتاجيل سفره لحين توديعه بشكل رسمي، وفي ١٩ تشرين الثاني من نفس العام اقدم خمسة شبان على اغتيال ستاك بان اطلقوا عليه الرصاص وهو يغاد وزارة الحربية المصرية فقتلوه.

اغتيال احمد ماهر باشا

في عام ١٩٤٤ أقدم الملك فاروق على إقالة النحاش باشا وعين بدلا منه أحمد ماهر باشا رئيسا للوزراء، ولكون أحمد ماهر باشا كان قد تعرض لتعذيب الإحتلال بسبب وطنيته، فان إعتباره وطنيا لم يشفع له أمام موقفه من الخول في الحرب ضد جيوش المحور، فقام شاب مصري في ٢٥ شباط ١٩٤٥ باطلاق النار عليه وهو يدخل الى البهو الفرعوني في مبنى البرلمان، ومات احمد ماهر متاثرا بجراحه.

إغتيال أمين عثمان

أمين عثمان وزير المالية في حكومة النقراشي باشا، ويقال عنه أنه أبو الهبات؛ ذلك لأنه قام بعد انتهاء الحرب بالسفر للندن وقدم لحكومتها هبة تقدر بمائة ألف جنيه هدية من الشعب المصري لإعادة إعمار القرى الانجليزية التي دمرتها الحرب، ولكن أمين عثمان كان من الوزراء الذين أرهقوا الشعب المصري بإجراءات التقشف، ولذلك عمد الانجليز لتنصيبه رئيسا للوزراء، وعلى ذلك اقدم عدد من الشباب المصري على اغتيال أمين عثمان في ٥ كانون الثاني ١٩٤٦، فمات متأثراً بجراحه.

إغتيال النقراشي باشا

كان النقراشي باشا قد طلب إلى البرلمان المصري بالموافقة على إعلان الحرب على إسرائيل، وبعد فشل الحرب على إسرائيل وعودة الجيوش العربية خالية الوفاض، وفي ٢٨/ كانون الأول ١٩٤٨ قام عبدالمجيد حسن بإطلاق النار على رئيس الوزراء المصري النقراشي باشا لدى وصوله مبنى وزارة الداخلية، وارداه قتيلاً.

إغتيال الشيخ حسن البنا

أعلن محمود فهمي النقراشي باشا في مساء الأربعاء ٨ / ١٢ / ١٩٤٨م قراره بحل جماعة الإخوان المسلمين، ومصادرة أموالها واعتقال معظم أعضائها. وفى اليوم التالي بدأت حملة الاعتقالات والمصادرات، ولما همّ الأستاذ حسن البنا أن يركب سيارة وُضع فيها بعض المعتقلين اعترضه رجال الشرطة قائلين: لدينا أمر بعدم القبض على الشيخ البنا.

ثم صادرت الحكومة سيارته الخاصّة، واعتقلت سائقه، وسحبت سلاحه المُرخص به، وقبضت على شقيقيه اللذين كانا يرافقانه في تحركاته. وقد كتب إلى المسئولين يطلب إعادة سلاحه إليه، ويُطالب بحارس مسلح يدفع هو راتبه، وإذا لم يستجيبوا فإنه يُحَمّلهم مسؤولية أيّ عدوان عليه.

في الساعة الثامنة من مساء السبت الموافق ١٩٤٩/٢/١٢م، كان الأستاذ البنا يخرج من باب جمعية الشبان المسلمين يرافقه رئيس الجمعية لوداعه ودقّ جرس الهاتف داخل الجمعية، فعاد رئيسها ليجيب الهاتف، فسمع إطلاق الرصاص، فخرج ليرى صديقه الأستاذ البنا وقد أصيب بطلقات تحت إبطه وهو يعدو خلف السيارة التي ركبها القاتل، ويأخذ رقمها

وهو رقم (٩٩٧٩) والتي عرف فيما بعد أنها السيارة الرسمية للأميرالاي محمود عبد المجيد المدير العام للمباحث الجنائية بوزارة الداخلية كما هو ثابت في مفكرة النيابة العمومية عام ١٩٥٢.

لم تكن الإصابة خطرة، بل بقي البنا بعدها متماسك القوى، كامل الوعي، وقد أبلغ كل من شهدوا الحادث رقم السيارة، ثم نقل إلى مستشفى قصر العيني فخلع ملابسه بنفسه. لفظ البنا أنفاسه الأخيرة في الساعة الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل، أي بعد أربع ساعات ونصف من بدء محاولة الاغتيال، ولم يعلم والده وأهله بالحادث إلا بعد ساعتين أخريين. وأرادت الحكومة أن تظل الجثة في المستشفى حتى تخرج إلى الدفن مباشرة، ولكن ثورة والد الشهيد جعلتها تتنازل فتسمح بحمل الجثة إلى البيت، مشترطة أن يتم الدفن في الساعة التاسعة صباحاً، وألا يقام عزاء!.

واعتقلت السلطة كل رجل حاول الاقتراب من بيت البنا قبل الدفن فخرجت الجنازة تحملها النساء، إذ لم يكن هناك رجل غير والده والسيد مكرم عبيد باشا القبطي الذي كان تربطه علاقة صداقة بالأستاذ حسن البنا.

محاولة اغتيال المستر براون

المستر براون هذا كان رئيساً لمصلحة البساتين، وفي ١٢ اب ١٩٢٢ اقدم بعض الشباب المصري باطلاق النار عليه وعلى عائلته فأصيب وولده بجروح، وبقي منفذو الحادث طلقاء ولم يتم القبض عليهم.

محاولة اغتيال الزعيم الوطني سعد زغلول

عند الحديث عن سعد زغلول فان التاريخ يجب أن يتوقف، ذلك لأننا نتحدث عن اكثر الشخصيات المصرية القوية والملتزمة والتي كانت تتمتع بمقدار كبير من الاجتهاد والجد والعدل والأمانة، وذلك على اعتبار أنه الزعيم الوطني الذي جعلت منه مصر زعيما وطنيا يضاهي في وطنيته أحمد عرابي زعيم الثورة المصرية ضد الاحتلال.

وسعد زغلول هذا لم يتوقف عن المطالبة باستقلال مصر وجاهد من أجل ذلك جهاداً قل نظيره حتي انه عمد الى تاليف جماعة من أعضاء الجمعية التشريعية المصرية تدراست الجماعة من خلاله مستقبل الدولة المصرية، فعمد زغلول وجماعته لتشكيل الوفد المصري

لمباحثة الانجليز في مطالب الاستقلال، ويعد التوكيل المصري الشهير وهو توكيل وقع عليه المصريون استجابة لتنصيب سعد زغلول زعيما وطنيا على المصريين.

وفي ١٩١٩ قامت الثورة في مصر احتجاجاً على نفي زغلول إلى جزيرة مالطة، لكن الانجليزي رضخوا للأمر الواقع فافرجوا عن زغلول الذي ما لبث أن عاد لمقاومة الاحتلال الانجليزي من جديد، ولكن الانجليز عادوا من جديد ونفوا زغلول إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندي وكان ذلك في ١٩٢١ ثم عادوا ونفوه إلى منطقة جبل طارق في العام ١٩٢٢.

وبعد أن تدهورت صحته ولان الانجليز حاولوا امتصاص الغضب المصري عمدوا الى الافراج عنه واعلنوا من خلاله استقلال مصر في شباط ١٩٢٢، ونتيجة لذلك اجريت الانتخابات التشريعية اظهرت نتائجها حصول زغلول وحزب الوفد المصري على ٩٠٪ من مقاعد البرلمان المصري، فعين سعد زغلول رئيسا للوزراء في كانون الثاني ١٩٢٤.

في ١٢ تموز ١٩٢٤ سافر زغلول إلى لندن لمفاوضة الانجليز على الاستقلال الكامل للدولة المصرية، وعندما كان زغلول يهم بركوب القطار اقدم شاب مصري من الحزب الوطني المصري ويدعى عبدالخالق الدلبشاني على محاولة اغتيال سعد زغلول عندما اطلق عليه وابل من الرصاص، لكن الدلبشاني اخطأوه ولم يصبه إلا في يده.

وشهدت مصر أيضا عدداً كبيرا من محاولات الاغتيال والتي تعرض لها رجالا مصريين ساسة ورجال دولة ودين ومنها:

محاولة اغتيال السلطان حسين كامل

في ٨ نيسان١٩١٥ قام الشاب المصري محمد خليل من المنصورة بإطلاق النار على سيارة السلطان حسين بميدان عابدين، لكنها لم تصبه. وفي ٩ تموز ١٩١٥ قام محمد نجيب الهلباوي ومحمد شمس الدين بمحاولة أخرى لاغتيال السلطان حسين بإلقاء قنبلة على موكبه لكنها لم تنفجر.

محاولة اغتيال إبراهيم فتحي وزير الأوقاف

في ٤ أيلول ١٩١٥ حاول صالح عبداللطيف إغتيال وزير الأوقاف إبراهيم فتحي باشا بطعنه بخنجر، لكنه نجا من الموت بأعجوبة.

محاولة إغتيال رئيس الوزراء محمد سعيد باشا

بعد تعيينه رئيسا للوزراء في مصر تعرض محمد سعيد باشا لمحاولة اغتيال من قبل طالب من الإسكندرية ويدعى سيد محمد علي، لكن القنبلة التي ألقيت عليه لم تصبه.

محاولة إغتيال رئيس الوزراء يوسف باشا وهبي

في ١٥ كانون الاول١٩١٩ قام الطالب بكلية الطب يوسف سعد بمحاولة اغتيال رئيس الحكومة يوسف باشا وهبي، وذلك بإلقاء قنبلتين على سيارته في شارع سليمان باشا في وسط القاهرة، ولم تصب السيارة.

محاولة إغتيال وزير الأشغال إسماعيل سري

وكسابقاتها، استعملت القنابل في هذه المحاولة، حيث أقدم احمد توفيق على إلقاء قنبلة على سيارة الوزير سري في ٨ كانون الثاني ١٩٢٠ ولكن القنبلة لم تصب السيارة.

محاولة إغتيال محمد شفيق وزير الزراعة

في ٢٢ اذار١٩٢٠ حاول عبدالقادر شحاتة اغتيال وزير الزراعة محمد شفيق بإلقاء قنبلة على سيارته، لكنها لم تنفجر.

محاولة إغتيال وزير الأوقاف حسين درويش

تعرض وزير الأوقاف حسين درويش لمحاولة اغتيال نفذها الشاب المصري احمد توفيق، حيث ألقى قنبلة انفجرت بجوار سيارة الوزير الذي لم يصب في هذه المحاولة، التي كانت في ٨ أيار ١٩٢٠.

محاولة إغتيال رئيس الوزراء محمد توفيق نسيم

في ١٢ حزيران ١٩٢٠تعرض موكب رئيس الوزراء محمد توفيق لهجوم بالقنابل، لكنه لم يصب بأذى في هذه المحاولة التي نفذها شاب يدعى حسن مسعود.

محاولة إغتيال إسماعيل صدقي

وصدقي كان رئيسا للوزراء في اب ١٩٣٠ ،وبينما كان متجهاً الى القاهرة في القطار القي القبض على شاب سوداني متخفي في زي الخدم كان ينوي اغتيال صدقي، ولكن المحاولة فشلت ولم تتم.

محاولات اغتيال النحاس باشا

ويعد النحاش باشا من الوطنيين الذين كانوا ينتمون لحزب الوفد، وقد كان النحاس رئيساً للحزب الذي فاز في الانتخابات البرلمانية واصبح رئيساً للوزراء في آب ١٩٣٦، وقد عمد النحاس الى توقيع معاهدة ١٩٣٦ مع انجلترا والتي كانت سببا في انقسام حزب الوفد الذي انشق عنه الذي انشق عنه أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي وشكلوا فيما بعد الحزب السعدي أو حزب الهيئة السعدية الذي رفض المعاهدة، وفي هذه الأثناء أقدم عزالدين فهمي وهو عضو في جماعة مصر الفتاة باطلاق النار على النحاش باشا، إلا أنه نجا من الاغتيال.

كانت تلك هي المحاولة الأولى لإغتيال النحاس باشا، أما المحاولة الثانية فكانت لدى توجهه الى زيارة النادي السعدي، حيث أُلقيت عليه قنبلة لم تصبه، وكان ذلك في ٦/ كانون الاول ١٩٤٥.

ومن أبرز الإغتيالات التي تمت في مصر في الفترة من ١٩٥٠ وحتى قيام ثورة تموز ١٩٥٢، محاولة اغتيال البريجادير اكسهام قائد القوات البريطانية في الاسماعيلية والتي قام بها عدد من الفدائيين المصريين وكانت في ٣١ كانون الاول ١٩٥١، وكذلك محاولات اغتيال الكاتب المصري الكبير احسان عبدالقدوس من قبل عملاء الملك المخلوع.

كان الرئيس محمد حسني مبارك نائباً للرئيس أنور السادات عندما وقع الإعتداء الشهير على المنصة في ٦ أكتوبر ١٩٨١، وهو لهذا كان شاهداً عن قرب لبشاعة ما حدث وخطورة ما جرى.

وبعد مضى أيام قليلة على توليه السلطة كرئيس للبلاد ، قام بالإفراج عن المعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا في سبتمبر ١٩٨١، وشعرت كل طوائف المصريين بأن الرئيس الجديد يبدأ بادرة طيبة لحسن النوايا وصدقها ... فها هو يداوي جراح الماضي ويشحذ الهمم للالتقاء في سبيل بناء مجتمع جديد. لقد ترك أنور السادات مصر وهي ترزح تحت عبء ديون كبيرة وذلك لسياسة الانفتاح الاستهلاكي التي اتبعت في سنوات حكمه، وترك مصر وهي على صلح مع إسرائيل يعطيها سيناء مرة أخرى... وترك مصر وعلاقاتها السياسية والاقتصادية والدبلوماسية مقطوعة مع البلاد العربية تقريباً ، وترك مصر وهي على شفا حرب أهلية خطرة نتجت عن اندلاع أعمال العنف بين المسلمين والأقباط المتشددين... ومع

ذلك ترك لمصر تجربة ديمقراطية كان يمكن لها أن تنجح نجاحاً كبيراً.

ولكي يعيد الرئيس حسني مبارك كل هذه الأمور إلى أوضاعها الصحيحة كان عليه أن يبذل الكثير من الجهد وأن يظهر الكثير من حسن النوايا.

ولهذا فقد بدأ بإصلاح الأوضاع السياسية الداخلية كدعامة هامة من دعائم المجتمع، فأخرج المعتقلين السياسيين، وأجتمع بهم ورسخ بالتالي نهجاً ديمقراطياً جديداً وهو أن تكون الشورى بينه وبينهم قائمة كلما دعت الضرورة لذلك.

وبذل الكثير من الجهد مع الطرف الإسرائيلي المتعنت لإكمال الانسحاب من سيناء. وهذا لم يكن أمراً سهلاً إذا ما تذكرنا أن اليهود هم أسوأ من يمكن أن يتعامل معهم الإنسان في أي شأن من شئون الحياة. ثم أخذ الرئيس مبارك بالتدريج في حل مشكلة العلاقات المقطوعة مع الأقطار العربية ونجح في ذلك نجاحاً كاملاً. ولهذا فقد اختفت كل أعمال العنف السياسي بكل أنواعها طوال السنوات الخمس الأولى من حكم الرئيس حسني مبارك.

ولكن حدث ما لم أحد يتوقعه أن يحدث. فإذا كانت أعمال العنف التي كانت تحدث قبل الثورة وبعدها تحدث نتيجة أحداث هامة وخطيرة، فإنَّ ما حدث في الخامس والعشرين من فبراير ١٩٧٦ لا يمكن حقيقة ربطه بأي ظروف تساعد على ظهوره.

ففي مساء ذلك اليوم خرج الآلاف من المجندين في قوات الأمن المركزي بأسلحتهم في الشوارع وانهالوا على كل ثمين أمامهم يحطموه ويخربوه ويدمروه.

لقد مرت على أحداث الشغب التي وقعت في ١٩/١٨ يناير ١٩٧٧ تسع سنوات كاملة تقريباً قبل أن تصدر قرارات حاسمة بمنع التجول في القاهرة وضواحيها. وقد يكون مفهوماً أن هناك من الأسباب ما وقف خلف مظاهرات الفقراء في شوارع القاهرة والمدن الأخرى في يناير ١٩٧٧المسلحة الخطرة ولكن ما هي تلك الأسباب التي وقفت خلف المظاهرات المسلحة من جنود الأمن المركزي في فبراير ١٩٨٦؟

لقد خرجوا وهم مسلحون بالبنادق والرشاشات في سيارات، وأخذوا يحطمون ما أمامهم في مظاهرة هستيرية نادرة الحدوث. فأمطروا المنازل والسيارات والملاهي والفنادق بالرصاص وأشعلوا النار في الكثير منها.

في الأسبوع التالي مباشرة لأحداث الأمن المركزي في القاهرة والجيزة وفي مساء الأربعاء ١٩٨٦/٣/٢٩ قامت سيارتان (مرسيدس وتويوتا) بمحاصرة أربعة من العاملين في الجناح الإسرائيلي بمعرض القاهرة الصناعي الدولي وأطلق الجناة وابلاً من الرصاص من جميع الجهات مستخدمين البنادق الآلية، ثم لأذو بالفرار. وقد تبين أن الجناة كانوا أربعة كل أثنين في سيارة، وكان من نتيجة هذا الحادث وفاة موظفة إسرائيلية وإصابة الثلاثة الآخرين بجراح خطيرة.

اغتيال الملحق الإداري الإسرائيلي

ولم تكن تلك الحادثة هي الأولى التي يقوم بها تنظيم ثورة مصر (الذي عرف فيما بعد أنه وراء تلك الأحداث). بل إن أول حادثة قام بها أعضاء ذلك التنظيم السياسي غير الديني وقعت في ١٩٨٥/٨/٢٠ عندما أطلقت النار على (التراكشى) وهو الملحق الإداري بالسفارة الإسرائيلية بالقاهرة من بنادق آلية بواسطة أربعة من المسلحين فأردوه قتيلاً مع زوجته (إيلينا التراكشى) وأوضحت أقوال شهود العيان عن أن مرتكبي الحادث كانوا يستقلون سيارة مرسيدس حمراء اعترضت طريق السيارة (الفولكس) للدبلوماسي الإسرائيلي وانطلقت رصاصات الإغتيال على بعد ٤٠٠ خطوة من منزل السفير الإسرائيلي.

إغتيال وزير الداخلية الأسبق اللواء حسن أبو باشا

يرتبط إغتيال أنور السادات ارتباطاً وثيقاً بمحاولة إغتيال وزير الداخلية الأسبق اللواء حسن أبو باشا في ٥ مايو ١٩٨٧، فبعد إغتيال السادات والقبض على التنظيم الديني الذي خطط ونفذ اغتياله، ظهرت في وسائل الإعلام - وخاصة المعارضة منها- اتهامات واسعة النطاق حول تعرض بعض أفراد جماعة الجهاد للتعذيب والإكراه البدني للحصول منهم على اعترافات ومعلومات. ووجهت تلك الاتهامات إلى العديد من ضباط الأمن وعلى رأسهم اللواء حسن أبو باشا بصفته مسئولاً في ذلك الوقت عن وزارة الداخلية. وقد قامت الجهات القضائية بالتحقيق في كافة الاتهامات فرفعت الحصانة البرلمانية عن اللواء أبو باشا. وبرأت ساحة اللواء حسن أبو باشا حيث لم يثبت ضده أي اتهام، ولكن إذا كان هذا هو رأي الجهات الرمية في الدولة أن حسن أبو باشا لم يكن مسئولاً عن أية عمليات تعذيب جرت لبعض أفراد جماعة الجهاد، فإن أفراد تلك الجماعات سواء الجدد الذين أخذوا ينضمون ويؤمنون بجماعة الجهاد وأفكارها رأوا أن عدم الإدانة الرسمية يعتبر أمراً غير جدير بالتصديق، وأن

عليهم أن يسلكوا الطريق الذي يؤمنوا به هم أنفسهم، لا يقوم بأعمال عقلانية فقد قام بعض أفراد تلك الجماعة بالتخطيط لقتل الوزير السابق. وبالفعل في مساء يوم الخامس من مايو ١٩٨٧ تصدى عدد من الأفراد للوزير أثناء عودته لمنزله بحي العجوزة بعد نزوله من سيارته متوجهاً لمدخل مسكنه ولاذوا بالفرار. ولقد أصيب اللواء أبو باشا إصابات خطرة نقل على أثرها إلى إحدى المستشفيات للعلاج السريع وبعد عدة أيام تم نقله إلى خارج البلاد لإجراء عمليات جراحية دقيقة له.

كانت محاولة اغتيال اللواء أبو باشا من قبل المتطرفين الإسلاميين تحدياً كبيراً لقوات الأمن التي سارعت بوضع خطط واسعة لضبط الجناة . ولكن لم يمض على هذه المحاولة ثلاثة أسابيع حتى تعرض ثلاثة من الدبلوماسيين الأمريكيين لمحاولة اغتيال، ففي ٢٦ مايو ١٩٨٧ قامت سيارة (بيجو) خضراء باعتراض سيارة تابعة للسفارة الأمريكية بداخلها ثلاثة من الدبلوماسيين بالسفارة وأمطرتها بالرصاص بمنطقة المعادي التي يسكنها العديد من الأمريكيين . ولقد استخدم الجناة في ذلك الحادث بنادق آلية سريعة الطلقات وكان من نتيجة ذلك أن أصيب اثنان من الدبلوماسيين الثلاثة إصابات سطحية وهما (دنيس وليامز) و (جون هيكي)، وقد لاذت سيارة الجناة بالفرار.

ولقد اتضح فيما بعد أن تنظيماً سياسياً مصرياً سمي تنظيم ثورة مصر هو الذي ارتكب هذا الحادث، وكان أعضاء من نفس ذلك التنظيم قد قاموا بأول عملية مسلحة لهم ضد الملحق الإداري الإسرائيلي فاغتالوه في ١٩٨٥/٨/٢٠ حيث قام أربعة مسلحون بإطلاق النار على سيارة ذلك الإسرائيلي (وأمه التراكشى) وزوجته مستخدمين بنادق آلية ويعد ذلك لاذوا بالفرار.

قام بهذه المحاولة نفس التنظيم الديني المتطرف الذي قام بمحاولة اغتيال وزير الداخلية الأسبق اللواء حسن أبو باشا.

ومع أنه ليس هناك أي علاقة بين ذلك التنظيم الديني وبين تنظيم ثورة مصر الذي اتهم بقتل بعض الإسرائيليين والأمريكيين وإصابتهم ، فإن ما يبدو أن الأعمال التي قام بها كل منهما إنما تمت بنظام متبادل، فتنظيم ثورة مصر بدأ في عام ١٩٨٥ باغتيال الملحق الإداري الإسرائيلي، وقام التنظيم الديني المتطرف (وهو فرع من تنظيم التكفير والهجرة) بعملية محاولة اغتيال اللواء أبو باشا في مايو ١٩٨٧، وجاءت العملية الثانية لتنظيم ثورة

مصر بمحاولة اغتيال بعض الدبلوماسيين الأمريكيين في ذات الشهر.

محاولة اغتيال رئيس تحرير مجلة المصور

ثم رد عليه التنظيم الديني المتطرف بمحاولة اغتيال الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار الهلال ورئيس تحرير مجلة المصور في مساء ١٩٨٧/٦/٣ حينما كان عائداً من فندق شيراتون الجيزة بعد تناوله طعام العشاء مع صديقه الصحفي محمد عبد المنعم، وعندما وصلت سيارته إلى شارع التحرير بالقرب من عابدين مرت بجواره سيارة صغيرة (من طراز فيات ١٢٨) وأمطرت سيارته بوابل من الرصاص فر بعدها الجناة تاركين مكرم محمد أحمد وقد أصيب في يده، وقد أصيب في نفس الحادث حوالي عشرة أشخاص آخرين جراء إطلاق الرصاص وتناثر الزجاج.

ويعود سبب الاعتداء على الأستاذ مكرم بسبب تصديه بشجاعة الرأي للذين هاجموا وحاولوا اغتيال وزير الداخلية الأسبق اللواء حسن أبو باشا فبعد أن نفذوا محاولتهم وأصابوا الوزير إصابات خطيرة تصدى لهم مكرم في مجلة المصور التي يرأسها وقال: «إن مصر فيها فريق كبر حجمه أو صغره لكنه يخاصم حياتنا الديموقراطية ويخاصم واقعنا الراهن لكي يقوم في مصر واقع جديد، لا نرى شبيهاً له الآن إلا ما جرى في إيران، حكومة من آيات الله المعتصمين، تحكم زوراً باسم الرحمن، تملي على الخلائق والبشر أحكامها المستبدة باسم الدين تقضي على النقد وتقصي على الشورى لأن من يخاصمها إنما يخاصم الله ومن ينتقدها ينتقد الله. تأخذ الوطن إلى مجهول الكارثة كما حدث في طهران».

اغتيال وزير الداخلية الأسبق محمد النبوي إسماعيل

في مساء ١٣ /١٩٧٨/٨ قم عدد من الأفراد الذين يركبون سيارة صغيرة بإطلاق عدد من الأعيرة النارية على شرفة مسكن وزير الداخلية الأسبق محمد النبوي إسماعيل، ولكن منزل اللواء النبوي كان تحت حراسة قوات من الشرطة، ولما كان المعتدون قد استخدموا الضرب المباشر على شرفة شقته المطلة على شارع جامعة الدول العربية، فإن هذا كما يبدوا ظهر وكأنه تحد صارح لأجهزة الأمن التي كانت تبحث في ذات الوقت عن الجناة الذين نفذوا محاولتي اغتيال اللواء أبو باشا والأستاذ مكرم محمد أحمد بالإضافة إلى البحث عن التنظيم الذي كان يتعرض لاغتيال الإسرائيليين والأمريكيين، ومع ذلك فإن التحدي الذي أظهره المعتدون لم يسفر بطبيعة الحال عن إلحاق أذى باللواء النبوي الذي كان بداخل

شقته.. إلا أن الجناة تمكنوا من الفرار بسيارتهم عند ارتكاب هذا العدوان بدون أن يستطيع الحراس الإمساك بهم.

في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ١٩٨٧ تمكنت قوات الأمن من الوصول لرؤوس التنظيم الديني المسلح الذي نفذ محاولات اغتيال كل من اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق والأستاذ مكرم محمد أحمد واللواء محمد النبوي إسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الأسبق.

فقد تابعت الشرطة أعضاء التنظيم واستطاعت محاصرة أهم عناصره وتم تبادل إطلاق النار بين الطرفين فقتل محمد كاظم الذي كان عضواً هاماً في التنظيم وألقي القبض على يسري عبد المنعم وقد أوضح اللواء محمد عبد الحليم موسى مدير الأمن العام في ذلك الوقت أن أجهزة الأمن تلقت سيلاً من المعلومات التي تتسم بالدقة من المواطنين، مما ساعد قوات الأمن في تحقيق النجاح خاصة من القبض على يسري عبد المنعم الذي «أدلى بعدد من الاعترافات أوضح فيها أن كاظما هو الذي أطلق النار على شرفة النبوي وكان كاظم هو الذي يقود السيارة. واعترف بأنهم دفعوا عادل موسى لكي يقوم بعملية إطلاق النار على مكرم أحمد لكي يزيدوا تورطه في التنظيم، وأن مجدي كان يقود السيارة وإلى جواره شخص آخر هو خامسهم، الذي كانت الشرطة عند تسجيل تلك الاعترافات مازالت تبحث عنه.

وقد اتضح أن المتهمين جميعاً كانوا من الوجوه الجديدة في العمل المتطرف إلى أنهم يؤمنون بفكر جماعة التكفير والهجرة التي أسسها شكري مصطفى وقد بلغ عدد المتهمين في ذلك التنظيم ٣٣ متهماً قدموا جميعاً إلى للمحاكمة.

أعلن النائب العام المستشار محمد الجندي صباح الخميس ١٨ فبراير ١٩٨٨ قرار الاتهام في قضية تنظيم ثورة مصر. وتضمن قرار الاتهام أسماء عشرون متهماً من بينهم خالد عبد الناصر الابن الأكبر للرئيس جمال عبد الناصر (المتهم الثاني) وابن عمه جمال شوقي عبد الناصر (المتهم الثامن عشر) وشريف حسين محمود الشافعي (المتهم التاسع عشر) وقائمة المتهمين تشمل ضابطين سابقين بالجيش، ورقيباً سابقاً بالجيش، وخمسة تجار وأربعة أطباء، والباقون من الموظفين والحرفيين. وقررت النيابة إعادة القبض على اثنين من المتهمين كانت قد أفرجت عنهما من قبل، بينما أفرجت عن ابن حسين الشافعي بضمان مالي كبير ووجهت النيابة عدة اتهامات من بينها تأليف والانضمام إلى عصابة

تهدف إلى اغتيال الأجانب في مصر والقيام بأعمال عدائية ضد دولة أجنبية بهدف إفساد العلاقات السياسية بينها وبين مصر والإخلال بالآمن والاستقرار داخل الوطن. ولم يتضمن قرار الاتهام أي اتهام بقلب نظام الحكم.

ومما هو جدير بالذكر أن تنظيم ثورة مصر قد اتهم بارتكاب عدة اغتيالات استهدفت بالبداية الملحق الإداري الإسرائيلي في ٢٠ /١٩٨٥/٨ وانتهت بمحاولة اغتيال ٣ من الدبلوماسيين الأمريكيين في ٢٦ /١٩٨٧/٥ ، وقد ظهرت مسؤولية التنظيم فجأة عندما قام أحد أعضائه ويدعى أحمد عصام الدين بكشف أسرار التنظيم للسفارة الأمريكية ولسلطات الآمن المصرية ، وهذا العضو هو شقيق لزعيم التنظيم محمود نور الدين، وقد نشرت بعض وسائل الإعلام معلومات هي أقرب للتكهنات منها إلى الحقائق عن أسلوب عمل التنظيم إلى أن حول الأمر للمحكمة في تحديد التهم والعقوبات التي يمكن أن توجه لكل أو بعض أعضاء هذا التنظيم.

محاولة اغتيال وزير الداخلية الأسبق اللواء زكي بدر

قبل أن يخرج اللواء زكي بدر من الوزارة عام ١٩٨٩ كان قد تعرض ــــ مثله في ذلك مثل أغلب وزراء الداخلية الذين جاءوا بعد اغتيال أنور السادات في محاولة اغتيال. ففي صباح السادس عشر من ديسمبر ١٩٨٩وأثناء مرور سيارة اللواء زكي بدا بأسفل كوبري الفردوس بالقرب من طريق صلاح سالم انفجرت سيارة ملغومة كانت واقفة على مسافة ١٥ متراً من سيارة الوزير، واشتعلت فيها النيران، وفر صاحب السيارة تجاه المقابر المجاورة ولكن حرس الوزير استطاعوا القبض عليه. لم يصب الوزير بسوء وعاد إلى عمله ليصدر بياناً عن الحادث جاء فيه: بتاريخ يوم ١٦ ديسمبر الجاري، الساعة الثامنة والنصف صباحاً وأثناء سير السيارة التي تقل اللواء زكي بدر وزير الداخلية عند منطقة كوبري الفردوس بشارع صلاح سالم.

اغتيال رئيس مجلس الشعب الدكتور رفعت المحجوب

في الحادية عشرة من صباح الجمعة ١٢ أكتوبر ١٩٩٠ (وهو يوم الإجازة للعاملين الرسميين بالدولة) وأثناء مرور السيارة التي تقل الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب (والرجل الثاني في الدولة وفقاً لترتيب المناصب الرسمية بها) أمام فندق (سميراميس) المطل على النيل في طريقه إلى فندق (المريديان) لمقابلة رئيس مجلس الشعب السوري قام عدد من

المسلحين لإطلاق وابل من الرصاص من بنادق آلية على سيارة الدكتور المحجوب وسيارة الحراسة الخاصة به، وذكر أن عدد الذين ارتكبوا الاغتيال كانوا أربعة أفراد في ملابس مدنية وكانوا يستقلون دراجتين بخاريتين، وبعد أن نفذوا جريمتهم استطاعوا الفرار. وقد قتل الدكتور المحجوب فور تهشم رأسه من الضرب المباشر بالرصاص، كذلك قتل الحارس الخاص له وهو الرائد عمرو سعد الدين الشربيني واثنان آخران من الحراس، كما قتل الجناة سائق سيارة الدكتور المحجوب وكذلك قتلوا العميد الذي حاول تتبعهم. ولقد ساد وجوم حزين على المصريين بعد علمهم بالأحداث، وتناقلت كافة الإذاعات الأجنبية الخبر وعزته أما الأعمال من منظمات إرهابية فلسطينية أو لمتطرفين إسلاميين في مصر. الا أن التركيز جاء فيه اتجاه ربط الحادث بالعديد من التهديدات التي وجهت لمصر من قبل جماعات فلسطينية تساند موقف الحكومة العراقية في أزمة الخليج.

ولم يكن لهذه المذبحة أن تمر بدون أن تقوم أجهزة الأمن المختلفة ببذل جهود واسعة النطاق للوصول إلى القتلة. وأكَّد وزير الداخلية أكثر من مرة أنه سيصل إليه وينهي مخططاتهم . وقد استمرت الجهود التي شملت كل أرجاء البلاد لمدة خمسة عشر يوماً متواصلاً حتى وقع الجناة قتلى وأسرى في ميدان جامعة القاهرة، حيث داهمتهم قوات الأمن وتبادل معهم النيران فقتل منهم العضو محمد عبد الفتاح والعضو محمد صلاح، وأصيب ثالث ويدعى محمد النجار وألقي القبض على عضو رابع. وتم إلقاء القبض كذلك على ستة من الإرهابيين كان منهم صفوت أحمد عبد الغني الذي ذكر عنه أنه أمير الجماعات الإسلامية بالقاهرة، وعبدالناصر نوح مسئول الإعلام. وقد اتضح من التحقيقات الأولية أن قتلة الدكتور المحجوب هم أعضاء جدد من تنظيم الجهاد المسلح حيث اعترف المتهمون أنهم كانوا يقصدون اغتيال وزير الداخلية اللواء عبد الحليم موسى وليس الدكتور رفعت المحجوب فالطريق الذي يسلكه وزير الداخلية ليصل مكتبة بوزارة الداخلية يمر بنفس المنطقة التي اغتيل فيها الدكتور المحجوب. ولكن وزير الداخلية نجى لأن الله أراد له ذلك فقط – ربما لكي يتمكن من القبض على الرعيل الثاني من التنظيم المسلح وأن يعيد من جديد وضع استراتيجية متكاملة للتعامل مع المنظمات المتطرفة في مصر.

اغتيال العالم النووي المصري يحيى المشد

يحيى المشد عالم ذرة مصري وأستاذ جامعي، درّسَ في العراق في الجامعة التكنولوجية قسم الهندسة الكهربائية فشهد له طلابه وكل من عرفه بالأخلاق والذكاء والعلمية.

ولد يحيى المشد في مصر في بنها عام ١٩٣٢، تخرج من قسم الكهرباء في جامعة الإسكندرية عام ١٩٥٢م، تخرج عام ١٩٦٣م بدرجة الدكتوراه في هندسة المفاعلات النووية من الاتحاد السوفيتي حيث كان قد حصل على بعثة دراسية عام ١٩٥٦.

عند عودته إنضم الى هيئة الطاقة النووية المصرية حيث كان يقوم بعمل الإبحاث، أنتقل الى النرويج بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤، ثم عاد بعدها كأستاذ مساعد بكلية الهندسة بجامعة الإسكندرية وما لبث أن تمت ترقيته الى أستاذ، حيث قام بالإشراف على الكثير من الرسائل الجامعية و نشر أكثر من ٥٠ بحثاً.

بعد حرب يونيه ١٩٦٧ تم تجميد البرنامج النووي المصري، مما أدى الى إيقاف الأبحاث في المجال النووي، و أصبح الوضع أصعب بالنسبة له بعد حرب ٧٣ حيث تم تحويل الطاقات المصرية الى إتجاهات أخرى.

كان لتوقيع صدام حسين في ١٨ نوفمبر ١٩٧٥ إتفاقية التعاون النووي مع فرنسا أثره في جذب العلماء المصرين الى العراق حيث أنتقل للعمل هنالك. قام برفض بعض شحنات اليورانيوم الفرنسية حيث إعتبرها مخالفة للمواصفات، أصرت بعدها فرنسا على حضوره شخصيا الى فرنسا لتنسيق إستلام اليورانيوم.

أغتيل في الثالث ١٣ يونيو عام ١٩٨٠م ،في حجرة رقم ٩٤١ بفندق الميريديان بباريس وذلك بتهشيم جمجمته، وقيدت السلطات الفرنسية القضية ضد مجهول.

تم أتهامه بأنه كان مع مومس فرنسية و أن مقتله كان على خلفية هذا الموضوع، إلا أن ماري كلود ماجال، المومس، انكرت الرواية الرسمية، بل أنها ذكرت أنه رفض مجرد الحديث معها، تم تجاهل قصة المومس مع أنها كانت شاهد رئيسي و وحيد في قضية مقتله و تم إغتيالها بعد فترة. يدعي الكثير من زملائه أن الموساد كان وراء عملية الاغتيال.

إغتيال سيد قطب

وسيد قطب كاتب ومعارض سياسي ومصلح اجتماعي من حركة الاخوان المسلمين، له عدة مؤلفات وكتابات حول بناء الحضارة الاسلامية اثارت جدلا كبيرا في الاوساط الفقهية فاصدرت الجماعة السلفية فتوى ببدع كتبه ورأى فيه بعض العلماء بضمنهم فتوى العلامة الشيخ / عبد العزيز بن باز التي ترى فساد تفسيراته لسور الذكر الحكيم. ورأت فيه الدولة سياسياً معارضا ومحرضاً على الفتنة والتخريب.

بعد تواتر المعلومات الامنية عن تصعيد الاخوان لمواقفهم ضد الدولة وضرورة قلب نظام الحكم الخارج عن الدين حسب تعبيرهم، واستخدام العمال كورقة ضغط شعبي ووضع الخطط لاحراق مصانع حلوان العملاقة لاحداث فجوة امنية واجتماعية واحراج الحكومة ، اشبه بحادث احراق القاهرة التي كانت السبب المباشر لسقوط الملكية حيث شن سيد حملة ضد الدولة من خلال تحريض العمال على حرق مصانع حلوان بغية قلب نظام الحكم .

وفي ٣٠ يوليو ١٩٦٥ ، ألقت الشرطة المصرية القبض على شقيق سيد "محمد قطب" وقام سيد بإرسال رسالة احتجاج للمباحث العامة في تاريخ ٩ أغسطس ١٩٦٥. أدت تلك الرسالة الى إلقاء القبض على سيد والكثير من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين وحُكم عليه بالإعدام مع ٧ آخرين وتم تنفيذ الحكم في فجر الإثنين ٢٩ أغسطس ١٩٦٦ .

العراق

ليس من السهل أن نتحدث عن عمليات الاغتيال السياسي في العراق خصوصا بعد أن تم احتلاله وإسقاط النظام فيه، ومن غير المنطق الحديث عن الاغتيال في العراق في الوقت الذي يتعرض فيه هذا البلد العربي للاغتيال على أيدي قوات الاحتلال وعلى أيدي من أردوه قتيلا عندما جاؤا إليه على أثر دخول القوات الأمريكية إليه أول مرة.

وإن كنّا قد تحدثنا في البداية عن الاغتيال باعتباره أحد أشكال العنف وتجلياته ولكون الاغتيال نمط حياتي اعتادت عليه الشعوب، وهي من تربة العنف المبرر وغير المبرر فان العراق الذي عانى طويلا من ويلات الأنظمة المتعاقبة عليه بات اليوم يجسد حالة تصنيفية تبعث على التشاؤم ولذلك ومن باب أنّ الحديث عن الاغتيال السياسي في دولة كالعراق شائك وطويل فأنني سألتمس بعض حالات الاغتيال التي مرت بالعراق بهدف التوثيق ليس إلا مع العلم أن هناك مئات الحالات التي تغتال يوميا في هذا البلد العربي.

اغتيال شوكت محمود

واصل شوكت محمود حياته العسكرية في العراق حتى وصل إلى رتبة فريق، فعين والياً وقائداً للفيلق لبعثماني الثالث، وقد كان من أعضاء جمعية تركيا الفتاة، قام في ثورة على الاستانة عام ١٩٠٨ فدخلها وخلع السلطان وأمر بمحمد رشاد مكانه، فعين رئيسا للوزراء، فاشتدت أيامه سيطرة الاتحاديين، ثم ما لبث ان اغتيل عام ١٩١٣.

اغتيال الملك غازي

غازي بن فيصل بن الشريف حسين الهاشمي (١٩١٢ - ١٩٣٩) ثاني ملوك العراق حكم من ١٩٣٣ ولغاية ١٩٣٩. ولد في مكة الواقعة ضمن ممالك وولايات الدولة العثمانية، الأبن الوحيد للملك فيصل الأول الذي كان له ٣ بنات.

توفي في حادث سيارة في الرابع من نيسان سنة ١٩٣٩ عندما كان يقود سيارته التي اصطدمت باحد الأعمدة الكهربائية. أدلت زوجته الملكة عالية بشهادتها أمام مجلس الوزراء بانه اوصاها في حالة وفاته بتسمية الامير عبد الاله - شقيقها - وصياً على ابنه فيصل.

هناك الكثير من التكهنات حول وفاته بسبب بعض الدلائل التي تشير الى وجود من يحاول التخلص منه بسبب تقربه من حكومة هتلر ضد الانجليز ذوي النفوذ الواسع في العراق، منها التناقض بين تصريحات الاطباء الذين عاينوا الجثة وبين تقرير اللجنة الطبية الخاص بوفائه والذي كان برئاسة الطبيب البريطاني سندرسن باشا. ومنها ايضا اصابته المباشرة في خلف الرئس بألة حادة وهو يقود سيارته في حين اعلن رسميا بأن سبب الوفاة كان جراء اصطدام سيارة الملك بعمود كهرباء وكان الاصطدام من جهة اليمين في حين كان جالسا في جهة اليسار.

وتشير الوثائق البريطانية المعلنة حديثاً الى وجود مراسلات خاصة بين السفير البريطاني في بغداد يومئذ السير م. بيترسون والحكومة البريطانية حول ضرورة التخلص من الملك غازي وتنصيب الامير زيد بن على بدلا عنه بسبب وجوده كحجر عثرة امام تنفيذ السياسة البريطانية في العراق والذي ينعكس على الوضع في الشرق الاوسط والوطن العربي لما للمملكة العراقية من وزن مؤثر في السياسة العربية والدولية في المنطقة بسبب التكوين الحديث لبعض الدول العربية والبعض الاخر الذي كان لا زال يرزح تحت الاحتلال في ظروف الاحتقان الدولي الناجم عن توسع نفوذ الدكتاتوريات النازية والفاشية واليابانية في العالم عشية الحرب العالمية الثانية.

إغتيال الملك فيصل الأول

الملك فيصل الأول، كان ملك العراق من ١٩٢١ الى ١٩٣٣ وكان لفترة قصيرة ملك سوريا في عام ١٩٢٠، ويرجع نسبه إلى الأسرة الهاشمية.

ولد في الطائف التي تقع ضمن الحدود الحالية ل المملكة العربية السعودية وكان الأبن الثالث لشريف مكة الحسين بن علي. في عام ١٩١٣ اختير ممثلاً عن جدة في البرلمان العثماني.

ثار والده على الأتراك سنة ١٩١٦م فتولى فيصل قيادة الجيش الشمالي، ثم سمّي قائدا عاماً على الجيش العربي المحارب في فلسطين إلى جانب القوات البريطانية ودخل سوريا سنة ١٩١٨م بعد جلاء الأتراك عنها.

تعاون فيصل الأول مع قوات التحالف ضد الجيش العثماني أثناء الحرب العالمية الأولى في سيطرتهم على الأردن و دمشق. وصف السياسي الأنكليزي لورنس دور فيصل الأول في الثورة العربية في كتابه المشهور "الأعمدة السبع للحكمة"

نصِّب ملكاً لسوريا في ٧ اذار ١٩٢٠ لمدة أقل من شهر حيث وضع سوريا تحت الأنتداب الفرنسي بعد معاهدة سان ريمو مما حدى بفيصل الأول إلى خوض معركة ميسلون ضد الفرنسيين في ٢٤ تموز ١٩٢٠ . خسر فيصل الأول المعركة وتم استبعاده من سوريا، فذهب إلى المملكة المتحدة وبقي فيها إلى أن تم نصبه ملكاً في شهر آب ١٩٢١ من قبل سلطات الإنتداب البريطاني.

توفي فيصل الأول في ٨ ايلول ١٩٣٣ جراء أزمة قلبية ألَّمت به عندما كان موجوداً في بيرن بسويسرا وقيل بأن لسكرتيرته يداً بموته حيث شيع بأنها قد سمَّته.

إغتيال الملك فيصل الثاني

آخر ملوك العراق حكم في من عام ١٩٣٩ وحتى وفاته. وهو ابن الملك غازي أصبح ملكاً فعلياً للعراق عندما بلغ ١٨ سنة حيث استقال الوصي على العرش عبدالإله في عام ١٩٥٣ م. درس في المدارس البريطانية مع قريبه الحسين بن طلال ملك الأردن السابق وكانت تربطهما علاقات متينة.

في ١ شباط ١٩٥٨ م وعلى أعقاب تشكيل الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا شكل المملكتين الهاشميتين في العراق والأردن اتحادا بينهما لحفظ توازن القوى في المنطقة وأطلقوا عليه تسمية دولة الاتحاد الهاشمي العربي وأصبح فيصل الثاني ملكا للاتحاد الذي دام لستة أشهر فقط حيث أطيح بالنظام الملكي في العراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨ م على يد عبد الكريم قاسم وقتل فيصل الثاني مع عبد الإله في القصر الملكي. دفن الملك فيصل في المقبرة الملكية في منطقة الأعظمية في بغداد.

إغتيال نوري السعيد

خدم نوري السعيد في الجيش العثماني برتبة ضابط إبَّان الحرب العالمية الأولى، وانضم إلى ثورة الشريف حسين عام ١٩١٦، وعمل قائداً للجيش النظامي، ثم وزيراً للدفاع، وأسَّس حزب العهد، وترأس عام ١٩٥٨ حكومة الاتحاد العربي بين العراق والاردن.

اغتيل أثناء ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في إحدى أزقة العاصمة العراقية بغداد، ويقال أنَّه كان متخفياً بملاية نسائية ومستعداً للهرب.

إغتيال عبدالوهاب الشوّاف

وهو ضابط عراقي وواحد من أعضاء الهيئة العليا للضباط الاحرار في الجيش العراقي الذين خططوا لثورة ١٤ تموز، واطاحوا بالحكم الهاشمي في العراق واعلنوا الجمهورية.

وهو قائد الثورة التي سميت باسمه واندلعت في الموصل في آذار ١٩٥٩ والتي استهدفت تصحيح الانحراف الذي قام به عبدالكريم قاسم عن خط ثورة تموز، جاء اغتياله بطريقة محزنة، حيث كان قد أصيب أثناء غارات الطيران على الموصل فذهب للعلاج في أحد المستشفيات فتعرف اليه الممرض الذي كان يعالج جراحة فبادره بطلقة مات على أثرها ويقال ان الممرض فاز بجائزة نقدية كانت الحكومة العراقية قد أعلنت عنها لمن يأتي بالشواف حياً أو ميتاً.

إغتيال عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع في العراق من ١٤ يوليو ١٩٥٨ ولغاية ٨ فبراير ١٩٦٣، حيث أصبح أول حاكم عراقي بعد الحكم الملكي . كان عضواً في تنظيم الضباط الوطنيين وقد رشِّح عام ١٩٥٧ رئيسا للجنة العليا للتنظيم. وبالتنسيق مع شريكه في الثورة العقيد الركن عبد السلام عارف قام بالتخطيط و تنفيذ ثورة ١٤ يوليو / تموز ١٩٥٨ التي أنهت الحكم الملكي وأعلنت قيام الجمهورية العراقية. هو عسكري عراقي عرف بوطنيته وحبه للطبقات الفقيرة التي كان ينتمي لها. ومن أكثر الشخصيات التي حكمت العراق إثارة للجدل حيث عرف بعدم فسحه المجال للآخرين بالإسهام معه بالحكم واتهم من قبل خصومه السياسيين بالتفرد بالحكم حيث كان يسميه المقربون منه وفي وسائل إعلامه "الزعيم الأوحد".

أحد ضباط الجيش العراقي الذين شاركوا في القتال بفلسطين، حكم العراق ٤ سنوات و ٦ أشهر و ١٥ يوماً، تم إعدامه دون تحقيق و من خلال محكمة صورية عاجلة في دار الإذاعة في بغداد يوم ٩ فبراير ١٩٦٣. هناك جدل وتضارب حول الإرث التاريخي لقاسم فالبعض يعتبره "نزيهاً وحريصاً على خدمة الشعب العراقي لم يكن يضع لشخصه ولأهله وأقرباءه

أي إعتبار أو محسوبية أمام المسؤولية الوطنية" واتخاذه سياسة التسامح،والعفو عن المتآمرين الذين تآمروا على الثورة (سياسة عفا الله عمَّا سلف) واصدر الكثير من قرارات بإعفاء المحكومين بالإعدام ولم يوقع على أحكام إعدام ، بينما يعتبره البعض الآخر زعيماً عمل جاهداً للاستئثار بالسلطة وسعيه إلى تحجيم جميع الأحزاب الوطنية منها والقومية والأخرى التقدمية أو اليسارية كما يتهمه خصومه السياسيين بأنه أبعد العراق عن محيطه العربي وكذلك الإسلامي بالتقرب من الشيوعيين وارتكب المجازر في الموصل وكركوك وأعدم الكثير من خصومه السياسيين والعسكريين وقرب أفراد أسرته من الحكم واسند لبعضهم المناصب ومنح البعض الآخر الصلاحيات كابن خالته المقدم فاضل المهداوي ذو الارتباطات الماركسية وأخيه الأكبر حامد قاسم الذي كان يلقب بالبرنس حامد وهو المشرف عن توزيع أراضي الإصلاح الزراعي للفلاحين . إلا أن هناك نوع من الإجماع على شعبية قاسم بين تجمعات الطبقة المتوسطة والمدن والمناطق التي تقطنها الطبقات الفقيرة.

حدثت إبان حكم قاسم مجموعة من الإضطرابات الداخلية جعلت فترة حكمه غير مستقرة على الصعيد الداخلي أما على الصعيد الإقليمي، فقد أثار موقف عبد الكريم قاسم الرافض لكل أشكال الوحدة مع الأقطار العربية ومنها رفضه الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة التي كانت في وقتها مطلبا جماهيريا ، خيبة أمل لجماهير واسعة من العراقيين ولمراكز القوى والشخصيات السياسية العراقية والعربية، ومنها الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي أشيع أنه في سبتمبر ١٩٥٩ ساند و مول المعارضين لقاسم والذي أدى إلى قيام انقلاب عسكري على حكم قاسم في الموصل . حدثت إبان حكم قاسم ايضا حركات تمرد أو انتفاضة من قبل الأكراد في سبتمبر ١٩٦١ مما أدى إلى إضعاف أكثر للهيمنة المركزية لقاسم على حكم العراق وكانت آخر الحركات المعارضة ضد حكمه حركة أو انقلاب أو ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ التي قام بها مجموعة من الضباط العسكريين العراقيين الذين كان معظمهم ينتمي إلى حزب البعث.

إغتيال عبدالسلام عارف

ولد الرئيس عارف في ٢١ مايو ١٩٢١ في بغداد من عائلة مرموقة تعمل في تجارة الاقمشة متحدرة من منطقة خان ضاري إحدى ضواحي الفلوجة وكان جده شيخ عشيرة الجُميلات وخاله الشيخ ضاري أحد قادة ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني بعد الحرب العالمية

الأولى. نشأ في بغداد وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية عام ١٩٣٤ .

التحق بالكلية العسكرية التي تخرَّج فيها عام ١٩٤١ برتبة ملازم ثان. من ثوار ثورة مايو/ مايس ١٩٤١ ضد الحكومه الخاضعة للاحتلال البريطاني ابان الحرب العالمية الثانية بقيادة رشيد عالي الكيلاني باشا رئيس الوزراء والعقداء الاربعة الملقبين بـ "المربع الذهبي" العقيد صلاح الدين الصباغ والعقيد فهمي سعيد والعقيد كامل الشبيبي والعقيد محمود سليمان ، نقل الى البصرة بعد الاطاحة بحكومة الثورة حتى عام ١٩٤٤. نقل الى الناصرية عام ١٩٤٤. اختير عام ١٩٤٦ مدربا في الكلية العسكرية التي لم يكن يقبل فيها إلا الأوائل ومن المعروفين بروح القيادة والمهنية العالية. نقل إلى كركوك عام ١٩٤٨ ومنها سافر إلى فلسطين. اشترك في حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨. عند عودته من حرب فلسطين أصبح عضواً في القيادة العامة للقوات المسلحة عندما أصبح الفريق نور الدين محمود رئيساً لأركان الجيش. نقل عام ١٩٥٠ إلى دائرة التدريب والمناورات.

في عام ١٩٥١ ، التحق بدورة القطعات العسكرية البريطانية في دسلدورف بألمانيا الغربية للتدريب وبقي فيها حتى عام ١٩٥٦. عند عودته من المانيا نقل الى اللواء التاسع عشر عام ١٩٥٦ . بُلّغ بالسفر الى المفرق ليكون على أهبة الاستعداد لإسناد القطعات الاردنيه أمام التهديدات الإسرائيلية التي كانت سبباً في الاطاحة بالنظام الملكي عام ١٩٥٨. انضمَّ إلى "تنظيم الضباط الوطنيين" عام ١٩٥٨ ، ودعا إلى خليته الزعيم العميد عبد الكريم قاسم، وكان عارف من المساهمين الفاعلين في التحضير والقيام بحركة ١٤ يوليو ١٩٥٨ ، حيث أوكلت إليه تنفيذ ثلاثة عمليات صبيحة الحركة أدت إلى سقوط النظام الملكي.

كان يفضل صفة الثائر على صفة الرئيس. فهو يتسم بشخصية كاريزمية مؤثرة في الاحداث وذو عاطفة وانفعال اثرتا على الكثير من مواقفه الوطنية والقومية وقد أُسيء بسبب ذلك فهم مقاصده. تطورت شخصيته القيادية على مرحلتين :

المرحلة الأولى بعد حركة ١٩٥٨ حيث عرفت سياسته بالعفوية والبساطة والثورية شبيه إلى حد كبير بشخصية القائد الليبي معمر القذافي في بداية ثورة الفاتح وكثيراً ما كان يترجل من موكبه الرسمي لتحية صديق قديم أو شراء بعض متطلبات العائلة او إلقاء الخطب المرتجلة التي أثارت الكثير من الجدل.

المرحلة الثانية بعد توليه الرئاسة عام ١٩٦٣ حيث عرف بشخصية متوازنة ومؤثرة ، حيث اصبح اكثر عمقا وتفهما للسياسة المحلية والدولية.

أنتمى للتيار العربي المستقل منذ بداياته في الجيش متأثراً بالشعارات العربية لثورة أيار/ مايس ١٩٤١ وآمن بالوحدة العربية التي تستند على الوحدة الوطنية. كما عرف بالتدين وبالنزاهة والتقشف على الرغم من تحدره من عائلة ميسورة.

وقد عرف الرئيس عارف بمهنيته العسكرية العالية وعرف ايضا اعجابه بالملك غازي والعقيد صلاح الدين الصباغ احد قادة ثورة ايار/ مايس ١٩٤١. اعجبه كثيرا التكتيك السياسي لأول إنقلاب عسكري في الوطن العربي والذي قام به الفريق بكر صدقي باشا ضد رئاسة الوزراء العراقية عام ١٩٣٦ مع الابقاء على الولاء للملك غازي . وكثيرا ما كان مع الرئيس عبد الناصر يدخل في نقاشات عسكريه وسياسيه حول إنقلاب بكرصدقي وثورة ايار / مايس ١٩٤١ابان الحرب العالمية الثانية ومدى تاثر الضباط المصريين الاحرار بتكتيك إنقلاب بكر صدقي والشعارات العربية لثورة مايس عند قيام ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢ وبالكيفية التي ابقت على النظام الملكي لمصر وتعيين وصي على العرش بداية الثورة كما كان معمولا به في العراق بعد وفاة الملك غازي الأول عام ١٩٣٩.

توفي الرئيس عبد السلام عارف على أثر سقوط طائرة الهيلكوبتر السوفيتية الصنع طراز مي في ظروف غامضة والتي كان يستقلها هو وبعض وزراءه ومرافقيه بين القرنة والبصرة مساء يوم ١٣ ابريل / نيسان ١٩٦٦م وهو في زيارة تفقدية لالوية (محافظات) الجنوب للوقوف على خطط الاعمار وحل مشكلة المتسللين الايرانيين فاندلعت بعض النيران في الطائرة وبقيت فترة محلقة خارج سيطرة الطيار تطير باتجاهات مختلفة فوق النهر وعلى ارتفاع منخفض ولم ينتظر تحطم الطائرة التي كانت تحلق فوق بساتين النخيل على حافة النهر فانتظر اقترابها من الارض فقفز من الطائره محاولاً السقوط في النهر الا ان اتجاه سقوط الطائرة ابعدها قليلا عن النهر مما ادى الى سقوطه على الحافه الترابية للنهر فارتطم على جبينه مباشرة مما أدى الى اصابته بحالة إغماء ثم نزف شديد مع كسر في الجمجمة تسببت في وفاته بعد دقائق من سقوطه، وتشكلت لجنة تحقيق عسكرية لم تتوصل بالدقة الى سبب الحادث وقد اعلن بان سبب الحادث كان جراء خلل فني في الطائرة الرئاسية جراء عاصفة رملية ، مما حدى بالقيادة السوفيتية الى ارسال لجنه تحقيق فنية

حيث توصلت إلى قرار بأن الطائرة كانت سليمة ولم يكن سقوطها بسبب خلل فني وبقيت التكهنات هل هي مؤامرة أم سوء الملاحة الجوية أم ارتطام الطائرة ببعض النخيل. ووريّ الثرى قرب ضريح والده في جامع بني لهذا الغرض في مسقط رأس العشيرة قرب الفلوجة وأعلن الحداد في العراق وأغلب الدول العربية وبعض الدول الصديقة وخرجت المسيرات في جميع محافظات العراق وبعض الدول العربية احتراماً للرئيس العراقي منها مصر وتونس ولبنان واليمن والجزائر، واطلق اسمه على عدد من الشوارع والمراكز والساحات العامة في العديد من الدول العربية والتي لازال بعضها قائما لحد الان منها مصر والجزائر ولبنان واليمن والسودان والكويت والمغرب. وبوفاته توقف مشروع الوحدة الثلاثية ومشروع القيادة الموحدة للجيوش العربية لدول المواجهه مع اسرائيل والذي استبدل بالقيادة المشتركة التي كانت تفتقر للتنسيق السوقي والتعبوي وبعد عام على وفاته خسر العرب في حرب يونيو / حزيران ٩٦٧.

إغتيال محمد باقر الصدر

بعد أن أمضى السيد محمد باقر الصدر عشرة أشهر في الإقامة الجبرية، تم إعتقاله في التاسع عشر من جمادي الأولى عام ١٤٠٠ هجري الموافق للخامس من إبريل عام ١٩٨٠ ميلادي مع أخته بنت الهدى ونقلا إلى بغداد .

وبعد ثلاثة أيام من الإعتقال وفي مساء اليوم التاسع من إبريل لعام ١٩٨٠ ميلادي، طلب من السيد محمد صادق الصدر الحضور إلى بناية محافظة النجف، وكان بانتظاره مدير أمن النجف، فقال له: هذه جنازة الصدر وأخته، قد تم إعدامهما، وطلب منه أن يذهب معهم لدفنهما، فأمر مدير الأمن بفتح التابوت، فشاهد السيد محمد صادق السيد محمد باقر الصدر مضرجاً بدمائه،و آثار التعذيب على وجهه، وكذلك كانت أخته بنت الهدى.

إغتيال محمد صادق الصدر

كان من عادة محمد صادق الصدر أن يقيم مجلس التعزية في (البرانية) يوم الجمعة ليلة السبت، وينتهي المجلس في الساعة ٨:٥ ليلاً، وبعدها يخرج سماحته إلى بيته مع ولديه، حيث يوصلانه إلى هناك ويعودان إلى داريهما. وفي الليلة التي استشهد فيها خرج الصدر على عادته مع ولديه بلا حماية ولا حاشية نظراً لأن المسافة إلى البيت كانت قريبة، وفيما كانوا يقطعون الطريق إلى بداية منطقة (الحنانة) في إحدى ضواحي النجف القريبة وعند

الساحة المعروفة بـ (ساحة ثورة العشرين) جاءت سيارة أمريكية الصنع ونزل منها مجموعة من العناصر وبأيديهم أسلحة رشاشة وفتحوا النار على سيارة السيد، فقتل أولاده على الفور، وبقي سماحته على قيد الحياة لكنه نقل إلى المستشفى مصاباً برأسه ورجليه، وبقي قرابة الساعة بالمستشفى ثمّ قضى نحبه شهيداً. وبعد استشهاده حضر جمع من مسؤولي السلطة إلى المستشفى، وذهب آخرون إلى بيته ولم يسمحوا بتجمهر المعزّين أو الراغبين بتشييع جنازته، ولذا قام ولدا السيد الشهيد بتشييعه ليلا ومعهم ثمانية رجال وبعض النساء، حيث تم دفنه في المقبرة الجديدة في (وادي الغري)

إغتيال محمد باقر الحكيم

محمد باقر الحكيم قتل يوم الجمعة ٢٩ أغسطس في انفجار السيارة المفخخة في النجف جنوب بغداد، وهو الذي أمضى أكثر من ٢٠ عاما في إيران قبل عودته إلى العراق مع القوات الأمريكية المحتلة. كما قتل ٨٢ شخصا على الأقل وجرح نحو ٢٢٩ آخرون في الانفجار الذي وقع عند انتهاء صلاة الجمعة. ووضعت السيارة المفخخة عند المدخل الجنوبي للضريح. وقد انفجرت عند بدء المصلين مغادرة المكان.وانهار المدخل المبني الموجود في الإتجاه القبلي.

ومن المعروف أن الشيخ الحكيم قد تسق مع الأمريكان في احتلال العراق، وقدم لهم معلومات استخباراتية ساهمت في تسهيل عملية إسقاط النظام القائم في العراق حتى التاسع من نيسان عام ٢٠٠٢ واحتلاله من قبل الأمريكيين.

إغتيال اطوار بهجت

صحفية ومراسلة وأديبة لها ديوان شعري بعنوان "غوايات البنفسج"، ولدت لأب سني وأم شيعية وتوفي والدها وهي في السادسة عشر من العمر في سامراء وتكفلت بمعيشة أمها وأختها الوحيدة إيثار. عملت بعد تخرجها من الجامعة في صحف ومجلات عدة حتى انتقلت إلى قناة العراق الفضائية كمذيعة ومقدمة برامج ثقافية، وبعد عملية غزو العراق ٢٠٠٣ عملت لعدة قنوات فضائية حتى استقرت في قناة الجزيرة الفضائية حتى استقالت منها احتجاجا على الإساءة للمرجع الديني الشيعي علي السيستاني في برنامج الاتجاه المعاكس، وانتقلت للعمل في قناة العربية الفضائية قبل موتها بثلاثة أسابيع. اختطفت واغتيلت مع طاقم العمل أثناء تغطيتها لتفجير مقام الإمام علي الهادي في سامراء في صباح يوم الأربعاء ٢٢ فبراير ٢٠٠٦ م.

صحيفة الصنداي تايمز ذكرت قصة أليمة لمقتلها اعتماداً على تصوير كاميرا هاتف نقال عثر عليه مع عنصر من مليشيات "فيلق بدر" لقي مصرعه في اشتباك في بغداد، وهذه الرواية مشكوك في صحتها لأن المشهد هو لقتل نيبالي وهو مشهد قديم في قصة النيباليين الذين تم قتلهم وقد أخذ هذا المشهد منها. ويذكر تقرير الصنداي قتلت أطوار خلال تغطيتها لتفجير مرقد الإمام العسكري بسامراء. وتظهر أطوار في الشريط بين يدي رجلين مفتولي العضلات في لباس عسكري، وقد أوثقت يداها خلف ظهرها، وتجمد الدم في وجهها ذعرا، وعندما بدأ التصوير، كانت عيناها قد عصبت بعصابة بيضاء، والدم ينزف من جرح في الجزء الأيسر من الرأس. يقترب رجل ضخم بلباس عسكري وجزمة وقلنسوة من أطوار من الوراء ويكمم فمها بيده اليسرى، وقد أمسك في يده اليمنى بسكين كبيرة بمقبض أسود وشفرة طولها ثماني إنشات، ويبدأ في ذبحها من الوريد إلى الوريد، وتسمع صرخات أطوار تتعالى فوق صيحات "الله أكبر" التي يرددها حامل الهاتف النقال. ومع ذلك فليست تلك نهاية أطوار، إذ يأتي رجل آخر يرتدي قميصا أسود ويضع جزمته اليمنى على بطنها ويدفع بقوة ثماني مرات لينزف الدم من جروحها، وهي تحرك رأسها من اليمين إلى اليسار، وحينها فقط يعود ذابحها ليكمل عمله، ويجز الرأس ويلقي به أرضا. كما تحدث أحد أصدقاء بهجت عن تسعة ثقوب في يدها اليمنى وعشرة في اليسرى، وثقوب في رجليها وسرتها وعينها اليمنى.

وقد نفت قناة العربية أن تكون الزميلة أطوار بهجت هي المرأة التي تظهر في شريط فيديو، وقد تم ذبحها في مشهد مرعب ومثير للاشمئزاز.

سوريا

اغتيال عبدالرحمن الشهبندر

ولد الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في دمشق من اسرة سورية عريقة لها فرع في العراق. تلقى علومه الابتدائية والثانوية في دمشق ثم انتسب الى الجامعة الاميركية في بيروت «الكلية الانجليلية السورية آنذاك». عاد بعد تخرجه الى دمشق وانضم الى الحلقة الاصلاحية المناهضة للحكم العثماني والتي كان يرأسها الشيخ طاهر الجزائري. وكاد ان يسجن وربما يعدم بسبب هذا الانضمام وبسبب مقال في المقطم المصرية حول خلافة السلطان عبد الحميد الثاني.

عاد الى الجامعة الاميركية عام ليدرس الطب، وبعد تخرجه اختارته الجامعة استاذا فيها وطبيبا لطلابها.

رجع الشهبندر الى دمشق عام وعمل على تأسيس جمعيات عربية حرة تدعو إلى الانفصال عن الدولة العثمانية. وحين اندلعت الحرب العالمية الأولى فر إلى العراق هرباً من ملاحقة العثمانيين له، وذهب من العراق الى الهند ومن بعد الى مصر. عاد الشهبندر الى دمشق عام وتسلم وزارة الخارجية في أيار . وبعد شهرين وقعت معركة ميسلون حيث استشهد وزير الدفاع السوري يوسف العظمة ودخل الجيش الفرنسي دمشق ففر الشهبندر، ثم عاد إ،ليها بعد سنة وعمل على تنظم المقاومة للاحتلال الفرنسي.

ألقت السلطات الفرنسية القبض على الشهبندر وحكمت عليه بالسجن عشرين عاماً والنفي إلى بيت الدين في لبنان ثم إلى جزيرة أرواد وبعد تسعة عشر شهراً صدر عنه عفواً فسافر إلى أوروبا وأميركا للدعاية لقضية الوطن والعروبة.

رجع إلى دمشق سنة وأسَّس حزباً سماه حزب الشعب. وكان في هذه الأثناء أن بدأ تململ أهل جبل العرب بزعامة سلطان باشا الأطرش من الضغط الفرنسي، فجرى تنسيق بين حزب الشعب وقوى الأطرش لإشعال الثورة في دمشق بعد أن كانت قد اشتعلت في جبل العرب.

دعم الشهبندر الثورة السورية بكل امكانياته وطاقاته. ولكن الثورة، بعد سنة من قيامها بدأت تضعف فانسحب الشهبندر مع سلطان الأطرش ورفاقهما ألى الأزرق في الاردن. ولما

صدر حكم فرنسي باعدامه ذهب الشهبندر الى القاهرة حيث بقي اكثر من عشر سنوات. وبعد أن أُلغي حكم الاعدام عام ١٩٣٩ عاد إلى دمشق فاستقبلته الجماهير استقبالاً حافلاً.

أُغتيل الشهبندر في عيادته على يد ثلاثة من الحاقدين الملتفين حول المستعمر والذين اعترفوا في المحكمة أنَّ المفوض السامي الفرنسي اجتمع بهم وحرضهم على القتل وطلب إليهم أن يتهموا رجال الكتلة الوطنية بتدبير القتل ومن بين هؤلاء زعماء مثل سعد الله الجابري ولطفي الحفار وجميل مردم بك. حكم على القتلة بالاعدام ونفذ الحكم شنقاً.

إغتيال عدنان المالكي

لم يكن المالكي يفتأ خلال خدمته في الجيش تحت إمرة القيادة الفرنسية من نشر الروح الوطنية بين مرؤوسيه من ضباط ونقباء وجنود مذكراً إياهم دوماً أن الجيش للوطن، وكان نشاطه الوطني يقلق القادة الفرنسيين وكانت له مواقف مشهورة معهم، فوضع تحت الرقابة الشديدة إلى أن تفاقمت الحوادث بين السوريين والقوات الفرنسية فالتحق بالقوات السورية ومن ثم عين عضواً في لجان تسليم قوات ومعدات الجيش الخاص من قبل الفرنسيين إلى الحكومة السورية.

عام ١٩٤٨ حين نشبت حرب فلسطين كان المالكي آمراً لدورة في الكلية العسكرية فاختصرها والتحق مع عناصر الكلية بالجبهة العسكرية حيث تسلم قيادة سرية مشاة مؤلفة من عناصر احتياطية، فخاض غمار الحرب بشجاعة، وقام خلال معركة (مشمار هايردين) بإمكانيات محدودة باحتلال التل المشرف على تلك المستعمرة اليهودية والذي سمي بعد السيطرة عليه بـ (التل المالكي) وقد أُصيب بجرح بليغ في رأسه لم يكد يبرأ منه حتى أُسندت له قيادة الفوج الثامن الذي قام هو بتشكيله وتدريبه وساهم بفك الحصار عن جيش الإنقاذ في الجبهة اللبنانية. وعاد إلى قيادته ليلقى ثناءها وتشجيعها.

تم إغتيال العقيد المالكي في الملعب البلدي بدمشق يوم ٢٢ نيسان ١٩٥٥ خلال مباراة لكرة القدم، كان يرعاها بين منتخب سورية ومصر. وارتكب جريمة القتل رقيب في الجيش السوري يدعى (يونس عبد الرحيم) كان مكلفاً بحراسة المنصة الرئيسية، وقد تم إطلاق الرصاص على القاتل فوراً من قبل أحد مساعدي الشرطة العسكرية فأرداه قتيلاً لئلا يتم اكتشاف ملابسات الجريمة. ثم حمل الحزب القومي السوري مسؤولية الاغتيال فتمت ملاحقة أعضائه وتصفيته.

إغتيال طعمه العودالله

كان طعمة العود الله ضابط سوري من ضمن الضباط الذين أجروا محادثات مع الرئيس جمال عبدالناصر، من أجل قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨، وعمل وزيراً للشؤون البلدية في عهد الوحدة في الإقليم الشمالي، ثم في الوزارة المركزية.

لجا إلى القاهرة بعد الانفصال، فاغتاله مظلي سوري من منطقة أدلب في منزله في القاهرة في ١١ تموز ١٩٦٦.

إغتيال أديب الشيشكلي

اعتمد الشيشكلي على أنصاره من الحزب القومي السوري، ودعا إلى تأسيس حزب جديد باسم (حركة التحرير العربي) حتى يكون الحزب الوحيد في البلاد استعداداً لخوض الانتخابات، وبعد الإعلان عن تأسيسه، بدأ الشيشكلي عقد اجتماعات جماهيرية لإلقاء الخطب الطنانة التي تلهب حماس الجماهير وتجعل تحرير فلسطين في متناول اليد. ولما اطمأن إلى قاعدته الجماهيرية وجهازه الإعلامي، التفت لتنظيم جهاز القمع، وبدأت حملة الاعتقالات والتعذيب ضد كل من يعارض العقيد شملت الطلاب والمدرسين ورجال السياسة وقادة الأحزاب والأقلام الحرة، وعندما شعر الشيشكلي بأن الساحة خلت له ولحزبه دعا إلى إجراء الانتخابات النيابية في (١٠ تموز/١٩٥٣)، وفاز حزب التحرير العربي بـ ٨٣ مقعداً، وبعد أن وضع دستوراً جديداً للبلاد، انتخب رئيساً للجمهورية طبقاً لأحكام هذا الدستور، وهكذا مهد لمرحلة فرض الديمقراطية من خلال الديكتاتورية العسكرية. أما قيادة الأحزاب السياسية المعارضة فقد ألّفت جبهة شعبية معارضة تصدت لسياسة الشيشكلي عبر المظاهرات الطلابية والعمالية والفلاحية، وبدأت معركة المعارضة في دمشق بإلقاء المتفجرات، وأعلن العصيان في جبل الدروز، فقاومه الشيشكلي بالدبابات والطائرات، فزاد من النقمة على النظام، ثم تنادى السياسيون من الأحزاب والهيئات إلى عقد اجتماع في حمص لعقد (ميثاق وطني) فيما بينهم، ووجهوا إنذار إلى الشيشكلي لإعادة الأوضاع الدستورية والإفراج عن المعتقلين السياسيين ووقف الحرب الأهلية في جبل العرب. وكان رد العقيد على الإنذار باعتقال كل من وقع عليه، وشهدت البلاد حالة من الاضطراب والمظاهرات الطلابية، قاومها رجال الأمن بالعنف والقنابل المسيلة للدموع، وعطلت الدراسة في المدارس، وعمت المظاهرات المدن السورية وهي تنادي بسقوط الديكتاتورية وإلغاء البرلمان، وعودة الحياة

الدستورية إلى البلاد، فكانت التمهيد الشعبي المناسب لإسقاط الشيشكلي وبدء الانقلاب الخامس.

ولما شعر الشيشكلي بأن زمام الأمور أفلت من يده، كلف أحد أعوانه بالاتصال مع الحكومة اللبنانية لقبوله كلاجئ سياسي ثم اتخذ ترتيبات مغادرته لسورية وسطر كتاب استقالته وسلمه للزعيم شوكت شقير، وتوجه إلى بيروت في ٢٥ شباط/ ١٩٥٤ ناجياً بنفسه إلى المملكة العربية السعودية حيث ظل لاجئاً إلى أن توجه سنة ١٩٥٧ إلى فرنسا، وحُكم عليه غيابياً بتهمة الخيانة فغادر باريس سنة ١٩٦٠ إلى البرازيل حيث أنشأ مزرعة وانقطع عن كل اتصال سياسي، إلا أن شخصاً مجهولاً يُظن أنه من رجال الدروز فاجأه في شارع ببلدة سيريس في البرازيل وأطلق عليه النار فقتله.

السعودية

لم تسجل السعودية أي حالة اغتيال باستثناء اغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، الذي بنى السعودية على أسس حديثة وأوجد بنية اجتماعية مثقفة لتقود البلا في نهضتها.

ولطالما كان الملك فيصل يقول ان السعودية هي السند الدائم للإسلام والمسلمين، وأنّ إسرائيل محتلة ومغتصبة لأراضي العرب والمسلمين وطامعة بخيرات العرب عموما والنفط على رأس اطماعها، لذلك عمد في العام ١٩٧٣ وعند اشتعال حرب رمضان وضع امكانات السعودية تحت تصرف مصر وسوريا، كما أعلن انه سيقطع النفط عن الغرب.

وفي ٢٥ آذار ١٩٧٥ اقدم الامير فيصل بن مساعد ابن شقيقه على اغتياله بأن أطلق عليه الرصاص فقتله على الفور، وقد عزي ذلك أن الأمير خالد شقيق القاتل قتل على أيدي الشرطة السعودية عندما حاول مع جماعة متطرفة الانقلاب على الملك فيصل.

اليمن

إغتيال الإمام يحيى حميد الدين

الإمام يحيى حميدالدين هو إمام اليمن من عام ١٩٠٤م وحتى عام ١٩٤٨، وكان لقبه الإمام الناصر لدين الله أحمد بن الغمام المتوكل على الله يحيى بن المنصور بالله بن حميد الدين. هو الإمام المتوكل على الله يحيى بن الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى حميدالدين، ومؤسس المملكة المتوكلية اليمنية. وقد تم إغتياله في محاولة انقلاب فاشلة عام ١٩٤٨. وخلفه ابنه أحمد بن يحيى (١٨٩١ – ١٩٦٢). عرف عن الإمام أحمد حدة ذكائه وهيبتة الكبيرة في قلوب اليمنيين ولا سيما أهم الأسر والقبائل اليمنية، تولى الحكم بعد أن نجح في إخماد ما عرف بثورة الدستور سنة ١٩٤٨ في اليمن حيث أنه نجح في تأليب القبائل اليمنية من حاشد وبكيل وغيرهما الى صفه ضد من عرفوا بالدستوريين وقتها ... واستطاع بمكره وذكائه ان يفر من تعز (مقر مقام ولاية العهد) الى حجة حصنه الحصين وقد نجاح في غضون ذلك من الافلات سالما من الكمائن التي اعدت له في تعز والحديدة، وفي غضون نهوده الى حجة استطاع إيهام (الدستوريين) الذين استولوا على صنعاء بان الجيش متوجه اليهم مما سبب ارباكهم وتوقعهم بأنه قادم اليهم ولكنه ومن حجة حصنه الحصين استطاع تأليب اكبر القبائل اليمنية كما وحضها على الانتقام لوالده (الإمام العجوز) والذي اغتاله الدستوريين في حركة متسرعة ارادوا بها انجاح خططهم التي توقفت على وفاة الامام يحيى ولكن اشاعة كاذبة روجت ان الامام قد مات ولم يكن قد مات فعلا أدت الى استعجالهم في خطوة اغتيال الامام وهو الامر الذي سيطر على مشاعر اليمنيين وأضعف موقف الدستوريين في صنعا بل والب عليهم الدول العربية.

إغتيل الإمام يحيى إمام اليمن، بعد عودته من زيارة منطقة بيت حاضر، حيث تم إغتياله على يد مجموعة من الثوار بقيادة القردعي وأطلقوا عليه النار في سيارته مما أدى إلى وفاته، وعرف هذا الحدث باسم الانقلاب الدستوري، حيث أزيح آل حميد الدين من الحكم وتولى عبد الله الوزير السلطة كإمام دستوري، لكن الانقلاب فشل بعد أن قاد ولي العهد أحمد ثورة مضادة أنهت الحكم الدستوري بعد ٢٥ يوماً وتولى أحمد الحكم خلفا لأبيه.

وقد كان الإمام يحيى قد شارف الثمانين من العمر، و دفن بجوار مسجد جامع الرحمة بصنعاء. وفي ذلك اليوم قُتل أيضاً نجلاه الحسين والمحسن، وحفيده الحسين بن الحسن

الذي كان على حجره ، ووزيره القاضي عبد الله العمري.

إغتيال الامام احمد بن يحيى

رغم سياسة العزلة التي استمرت في ظل حكمه فقد أقام علاقات دبلوماسية وتم توقيع اتفاقات مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، ومنها الصين الشعبية أواسط الخمسينيات يوليو ١٩٥٧م والتقى في جدة مع الرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود فوقعوا (ميثاق جدة) في ٢٨ إبريل ١٩٥٦م كحلف ثلاثي ضد (حلف بغداد).

وفي ربيع عام ١٩٥٨م التحق بالوحدة المصرية - السورية حين وقع ابنه البدر في دمشق ميثاق الاتحاد الثلاثي (٨ مارس ١٩٥٨م) الذي لم يلبث أن حل في ٢٧ ديسمبر ١٩٦١م إثر أرجوزة الإمام أحمد الشهيرة ضد الاشتراكية، وكنتيجة لسلبية ذلك الاتحاد، كما تم التعاون مع مصر في إنشاء الكليات العسكرية التي تخرج منها ضباط الثورة .

إتسعت حركة المعارضة بزعامة القاضي محمد محمود الزبيري والأستاذ أحمد محمد نعمان في الخارج كما اشتدت في الداخل، فقامت ضده ثورة بقيادة العقيد أحمد الثلايا في ٢٨ إبريل عام ١٩٥٥م شارك فيها أخوا الإمام أحمد: عبدالله وعباس، لكنها فشلت فكان مصيرهما مع عدد آخر من العلماء والمشايخ الإعدام، وحاول ثلاثة من صغار ضباط الجيش وهم محمد العلفي وعبدالله اللقية ومحسن الهندوانة اغتياله في مستشفى الحديدة في ٦ مارس عام ١٩٦١، ولكنه نجا بأعجوبة، وظل متأثراً بجراحه حتى وفاته في ١٩ سبتمبر١٩٦٢م وصباح يوم ٢٦سبتمبر قامت الثورة، وأعلن النظام الجمهوري بعد أسبوع واحد من وفاته، وتولى ابنه محمد البدر حكم البلاد لمدة أسبوع .

إغتيال إبراهيم الحمدي

إبراهيم محمد الحمدي هو رئيس يمني راحل، حكم اليمن من يونيو ١٩٧٤ حتى اكتوبر ١٩٧٧ م، وهو الرئيس الثالث لجمهورية اليمن (الشمالي) بعد الاطاحة بحكم الإمامة عام ١٩٦٢. تولى الحكم بعد ثورة بيضاء أطاحت بالقاضي عبدالرحمن الارياني في حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ لقد بدا الحمدي بالخطوات الأولي للحد من سلطة المشائخ ونفوذهم وقام فعلا باقصاء العديد منهم من المناصب العليا في الجيش والدوله. تم إغتياله في حادثة مدبرة هو وأخوه عبدالله الحمدي في عام ١٩٧٧ بتعاون مع بعض شيوخ القبائل التي حدَّ من نفوذها،

وبدعم من المملكة العربية السعودية بسبب تمرد الحمدي عليهاومحاولته اتباع سياسة مستقله عن النفوذ السعودي.

إغتيال أحمد الغشمي

التحق الغشمي بالقوات المسلحة بعد قيام ثورة سبتمبر، وتولى مهام ومسئوليات قيادية عسكرية كرئيس لاركان حرب فوج، وقائدا للمحور الغربي ثم الشرقي، واللواء الأول مدرع.

أسهم بدور رئيسي في حركة ١٣/٦/١٩٧٤ التصحيحية، وتولى منصب رئيس الاركان ثم نائبا لرئيس مجلس القيادة (رئاسة الدولة). واغتيل في مكتبه برسالة مفخخة نقلها مبعوث لرئيس الشطر الجنوبي في ٢٤ يونيو ١٩٧٨.

إغتيال سالم ربيع علي

سالم ربيع علي وشهرته سالمين (١٩٣٥ - ١٩٧٨) رئيس يمني جنوبي. كان أحد الثوار ضد الإحتلال البريطاني لجنوب اليمن، وأحد قياديي الجبهة القومية اليمنية، ومن ثم الحزب الإشتراكي اليمني. أصبح رئيس جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية في ١٩٦٩، وحكم حتى ١٩٧٨، حين أنقلب عليه وأعدم بتهمة قتل رئيس اليمن الشمالي أحمد الغشمي.

إنضم في أواخر الخمسينيات الى منظمة الشباب القومي، وشارك مشاركة قيادية في نشاطات الجبهة القومية لتحرير اليمن الجنوبي المحتل. وكان عضواً في القيادة العام للجبهة القومية واصبح رئيساً للمجلس الرئاسي منذ العام ١٩٦٩.

بدأت في فترة حكمه المباحثات الوحدوية بغية التوصل الى صيغة تقارب وحدوي بين شمال اليمن وجنوبه. اتهم عام ١٩٧٨ بتدبير مؤامرة للاستئثار بالسلطة، وتدبير عملية اغتيال رئيس اليمن الشمالي أحمد الغشمي، واعدم بعد ذلك مع مجموعة من انصاره في عدن بعد هزيمتهم في المواجهة المسلحة القصيرة مع مجموعة عبدالفتاح إسماعيل.

إغتيال علي أحمد ناصر عنتر

وقد كان نائب رئيس هيئة الرئاسة، وقد اغتيل برفقة صالح مصلح قاسم وزير الدفاع، وعلي شائع هادي، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، ومحمود عبد الله عشيش، وزير الاقتصاد وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، وعدد من أعضاء اللجنة المركزية للحزب، أثناء تفجر الصراع المسلح بين جناحين للحزب في ١٣ يناير (كانون

الثاني) ١٩٨٦، الذي لم يعرف خلاله مصير عبدالفتاح إسماعيل الأمين العام للحزب، والرئيس الأسبق للجمهورية، الذي لا يزال يلف الغموض قصة مصرعه حتى اليوم، ولم يعثر على أي أثر له.

إغتيال جارالله عمر

حين انقسم الحزب الاشتراكي قبل سقوط دولته في جنوب اليمن بين تيار انفصالي شديد التطرف الماركسي من جهة ومتحالف مع السعودية من جهة أخرى، وبين تيار يدعو للوحدة مع الشمال بأي ثمن. شق جار الله لنفسه طريقا ثالثا، الوحدة بثمن محدد، هو الديمقراطية على مستوى الوطن كله.

كان جار الله في فترته الأخيرة، من اشد المتحمسين لبناء جبهة معارضة واسعة تضم الإسلاميين واليساريين والقوميين ضمن برنامج له مهام محددة، على رأسها الديمقراطية واحترام التعددية.. وكان يرى ذلك ضروريا أيضا لتجنيب البلاد توترات أهلية بسبب التركيبة العشائرية المعروفة.

أغتيل جار الله عمر، نائب الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، على يد أصولي متطرف يعمل إماما في أحد مساجد صنعاء.. وذلك بعد لحظات من انتهاء كلمته التي ألقاها في مؤتمر حزب الإصلاح (إسلامي عشائري).

إسرائيل واغتيال الشخصيات الفلسطينية

فتحت عملية اغتيال رحبعام زئيفي جنرال الحرب والدم والدمار وأحد أهم وأخطر رموز العنصرية الصهيونية المنادية بـ «الترانسفير» الجماعي والتطهير العرقي الشامل ضد الجنس العربي في فلسطين المحتلة على مدى أكثر من نصف قرن من الزمن، قد فتحت مرحلة نوعية جديدة بالنسبة للإسرائيليين و»أوقفت كل الاتصالات السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأنذرت بأن النار ستأتي على كل شيء، وإذا كانت من وجهة النظر الفلسطينية «تدشن نقلة بالغة الأهمية في الفعل الانتفاضي الفلسطيني المقاوم، من حيث مردودها المعنوي والردعي والحسابي الانتقامي، وإذا كانت أيضاً قد أرخت بتداعياتها المفتوحة بالجملة على المستويات السياسية والمعنوية والأمنية والإعلامية على صعيد المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية المحتدمة المتصاعدة مع سبق النوايا والخطط الحربية العدوانية الإجرامية الإسرائيلية..

إنَّ من أهم تداعيات هذه العملية الكبيرة، أنها فتحت أولاً وقبل كل شيء، ملف سياسة الإغتيالات السياسية، التي تشكل أخطر عنوان من عناوين الحرب العدوانية الإسرائيلية المحمومة المستمرة ضد الشعب الفلسطيني وانتفاضاته المتلاحقة، وضد أبرز نشطاء وقادة هذا الشعب وهذه الانتفاضات.

أن عملية اغتيال زئيفي طرحت جملة من التساؤلات حول عنوان «الاغتيال السياسي». فما هي مقدماتها النظرية والعملية في فلسطين؟! وما هي الأرضية التي تغذت ونمت وتقوت وتكرست فيها هذه السياسة الاغتيالية الاسرائيلية؟! ومتى وكيف وإلى أين وصل سياقها؟! وما هي ترجماتها وحصادها عملياً على الأرض الفلسطينية؟! ومن هي الأجهزة والأسلحة والوحدات التي تنفذها؟!

الإحتلال الصهيوني في القانون الدولي

فإذا كانت كافة هذه الأحكام والقواعد والنصوص القانونية الدولية تحظر بمثل هذا الوضوح والحسم سياسة الإغتيالات والتصفيات الجسدية السياسية، فأين موقع وممارسات دولة الاحتلال الإسرائيلي منها... وكيف تتعاطى معها، وبالتالي كيف تحاكم هذه النصوص القانونية الإنسانية الدولية المقارفات الاغتيالية الإرهابية الإسرائيلية...؟!!

تندرج عمليات الاغتيال والتصفية التي جرى ويجرى تنفيذها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي بالنظر لعدم مشروعيتها ولمخالفتها لأحكام ومبادئ كل من القانون الدولي العام والإنساني، ضمن نطاق ومدلول حالات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام دون محاكمة وأيضاً حالات الاقتصاص والقتل العمد والإرهاب.

وبالرجوع لقواعد وأحكام القانون الدولي العام والإنساني يمكن القول بأن أحكام وقواعد هذه القوانين قد حظرت بشكل مطلق وقاطع على السلطة سواء كانت سلطة مدنية قائمة في أقاليم ودول مستقلة، أو عسكرية قائمة في الأراضي المحتلة، القيام بعمليات التصفية الجسدية والقتل العمد وإعدام الأفراد بطريقة تعسفية وخارج نطاق القضاء القانون، وبغض النظر عن أسباب ودواعي هذه الممارسة، أي سواء تمثل القصد منها في إيقاع العقوبة من قبل السلطات على أفعال وممارسات محددة، أو كان القصد منها الاقتصاص أو الثأر أو ردع السكان وإرهابهم.

فقد جاء في قرار مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة الذي أوصى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره المؤرخ في ٢٤ ايار ١٩٨٩، «تحظر الحكومات بموجب القانون، جميع عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون المحاكمة، وتكفل اعتبار هذه العمليات جرائم بموجب قوانينها الجنائية، يعاقب عليها بعقوبات مناسبة تراعى خطورتها، ولا يجوز التذرع بالحالات الاستثنائية بما في ذلك حالة الحرب أو التهديد بالحرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة طوارئ عامة أخرى لتبرير عمليات الإعدام هذه.

وجاء في البند الثالث من ذات القرار أيضاً «تحظر الحكومات على الرؤساء والسلطات العامة إصدار أوامر ترخص لأشخاص آخرين تنفيذ أي نوع من أنواع الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي أو الإعدام دون محاكمة أو تحريضهم على ذلك، في حين نص البند ١٩ من القرار على «لا يجوز التذرع بأمر يصدر عن رئيس أو سلطة عامة لتبرير الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي أو الإعدام دون المحاكمة، وعلى صعيد قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني تطرقت العديد من نصوص ومواد اتفاقيات تقنين قواعد وأحكام هذا القانون لمثل هذه الأعمال.

وعلى صعيد اتفاقيات تقنين قواعد القانون الدولي الإنساني، جاء بنص المادة الثانية والثلاثين من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ «تحظر الأطراف السامية المتعاقدة صراحة جميع التدابير التي من شأنها أن تسبب معاناة بدنية أو إبادة للأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها، ولا يقتصر هذا الحظر على القتل العمد والتعذيب والعقوبات البدنية والتشويه والتجارب الطبية والعلمية التي لا تقتضيها المعالجة الطبية للشخص المحمى وحسب، ولكنه يشمل أيضا أي أعمال وحشية أخرى سواء قام بها وكلاء مدنيون أو وكلاء عسكريون»، كما جاء بنص المادة ٣٣ من ذات الاتفاقية أيضا لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً، تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب... تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم.

وفي متن برتوتكول جنيف الأول المكمل لاتفاقيات جنيف الأربع جاء بنص مادته الأربعين «يحظر الأمر بعدم إبقاء أحد على قيد الحياة، أو تهديد الخصم بذلك، أو إدارة الأعمال على هذا الأساس «كذلك جاء في نص المادة ٧٥ من ذات البروتوكول، وتحظر الأفعال التالية في أي زمان ومكان سواء أرتكبها معتمدون مدنيون أم عسكريون وممارسة العنف إزاء حياة الأشخاص أو صحتهم أو سلامتهم البدنية وبوجه خاص، القتل والتعذيب بشتى صوره بدنياً أم عقلياً، والعقوبات البدنية والتشويه.

الاغتيالات في الأدبيات السياسية الاسرائيلية

إذا كانت سياسة الاغتيالات والتصفيات الجسدية المحمومة لكبار القادة والنشطاء الوطنيين الفلسطينيين، تعتبر السياسة الصهيونية الإسرائيلية الأخطر والأشد إرهابية وإجراماً مع سبق التخطيط والنوايا المبيتة، فإن هذه السياسة في الحقيقة جزء لا يتجزأ من استراتيجية إرهابية صهيونية / إسرائيلية شاملة لم تتوقف لا التنظيمات الإرهابية السرية الصهيونية عن العمل بها قبل قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي، ولا هذه الدولة نفسها بعد قيامها، كما أنها جزء لا يتجزأ من تراث وأدبيات سياسية وأيديولوجية إرهابية عريقة.

تاريخ سياسة الاغتيالات الصهيونية يعود إلى بدايات القرن الماضي، حيث نظر وخطط وأدلى وسوغ كبار المفكرين الصهاينة للإرهاب الدموي والتدميري ضد الشعب الفلسطيني، وترتب على ذلك لاحقاً سلسلة لا حصر لها من جرائم الحرب الصهيونية ضد أهل فلسطين، وكان من ضمن هذه الجرائم الاغتيالات السياسية الإرهابية، التي بدأت في ذلك الوقت

بعملية اغتيال الكونت برنادوت يوم ١٩٤٨/٩/١٧ بسبب مقترحاته السياسية التي دعت إلى إعادة اللاجئين الفلسطينيين، وقد نفذ عملية الاغتيال آنذاك حركة شتيرن الإرهابية التي تزعمها اسحق شامير، كما كشف روي يعقوب أهروني ٧٩ سنة أحد مسؤولي منظمة «الاتسل» اليهودية بعد ستين عاماً النقاب عن صفقة عقدت بين بريطانيا والإتسل عام ١٩٤١ لاغتيال الحاج أمين الحسيني.

لسنا بصدد عرض التراث والأدبيات السياسية والأيديولوجية الإرهابية الصهيونية التي تعود كما ذكرنا إلى بدايات القرن الماضي إلا أننا نتوقف بالضرورة عند أهم الأدبيات السياسية الحديثة الواردة على لسان عدد من قادة الدولة الإسرائيلية والتي تشرع وتسوغ سياسة الاغتيالات التصفوية الدموية ضد الفلسطينيين.

فقد حظيت عمليات الاغتيال ضد الناشطين الفلسطينيين بمباركة صناع القرار الإسرائيلي على أعلى المستويات، كما حظيت بمباركة القضاء العسكري لدولة الاحتلال، إذ «بارك الجنرال باراك رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق عمليات الاغتيال وحيا منفذيها معتبراً إياها تندرج في إطار سياسة الدولة في مكافحة الإرهاب. وكان افرايم سنيه نائب وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك قد أعلن «أن الجيش الإسرائيلي سيواصل ضرب الفلسطينيين، وأن التصفية الجسدية للفلسطينيين تشكل الوسيلة الأكثر فعالية ودقة وصواباً، في حين أكدت مصادر أمنية إسرائيلية لاحقاً أيضاً أن إسرائيل ستواصل سياسة الاغتيالات في المرحلة القادمة، بينما اعتبر الرئيس الإسرائيلي موشيه كتساب «أن اغتيال إسرائيل لكوادر فلسطينية دفاع عن النفس.

ان القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٠٠١/٧/٣ بخصوص سياسة الاغتيالات هو الأوضح والأخطر حيث قرر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر مواصلة سياسة الاغتيالات والتصفيات ضد ناشطين فلسطينيين، وعاد المجلس الوزاري الأمني المصغر نفسه ليعلن يوم ٢٠٠١/٨/١ أن المجلس الوزاري قرر مواصلة سياسة الاغتيالات للناشطين الفلسطينيين، موضحاً أن لا أحد من الفلسطينيين محصن أمام الاغتيال. ويعتبر ارئيل شارون رئيس وزراء دولة الاحتلال السابق أن سياسة الاغتيالات التي ينتهجها في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية هي الأفضل التي تلبي احتياجات إسرائيل الأمنية.

ويواصل شارون الحي الميت نفسه لاحقاً موقفه العلني الصريح من سياسة الاغتيالات ليؤكد أن سياسة الاغتيالات المحددة الأهداف التي تتبعها إسرائيل ستسمر إلى أن يوقف الرئيس الفلسطيني سياسة الإرهاب، ويأتي بنيامين بن اليعازر وزير الدفاع لتاكيد هذه السياسة حينما أعلن أن أعمال الإرهاب الفلسطينية لا تترك أمام الحكومة الإسرائيلية خياراً إلا مواصلة سياسة الاغتيالات، ولم يتأخر المجتمع الإسرائيلي بدوره عن توفير أوسع غطاء لهذه السياسة، حينما «أعرب ٧٥٪ من الإسرائيليين عن اعتقادهم بضرورة أن تواصل إسرائيل سياسة الاغتيالات ضد الفلسطينيين. لنصبح بالتالي أمام مشهد إرهابي إسرائيلي واضح المعالم والخطوط والأهداف، وأمام سياسة اغتيالات إسرائيلية رسمية ومشرعة من قبل أعلى المستويات السياسية والقضائية والأمنية الإسرائيلية، ولتتبلور سياسة إطلاق الرصاص باتجاه عناوين محددة، ولتغدو «القيادات الفلسطينية كلها عدواً في دائرة التصويب والقنص، لنتوقف في الخلاصة المكثفة المفيدة أننا عملياً أمام دولة اغتيالات تقوم باغتيال الفلسطينيين بشكل منهجي ومبرمج وبدون محاكمة وبدون سماع شهود وبدون شهود دفاع، وكل هذه الأمور وسائل لا حاجة لها تستخدمها الدول التطهيرية، وفي إسرائيل حتى لا حاجة لاقتراحها.

تاريخ الاغتيالات السياسية الإسرائيلية للفلسطينيين

ولكي يتسنى لنا متابعة سياسة الاغتيالات والتصفيات والإعدامات الميدانية الإرهابية الصهيونية/ الإسرائيلية ضد قيادات ونشطاء العمل الوطني الفلسطيني، نوثق هنا قائمة الاغتيالات الإرهابية لقيادات فلسطينية على مدى مرحلة ما قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى ١٩٨٧-١٩٩٣،و نوثق ايضا سياسة الاغتيالات الإسرائيلية على مدى سنوات الانتفاضة الأولى بكافة عناوينها ومعطياتها الأساسية، ثم نبحث في معالجة سياسة الاغتيالات الإرهابية الاحتلالية خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

إنَّ أبرز عمليات الاغتيالات السياسية التي نفذتها أجهزة الموساد والاستخبارات الإسرائيلية خلال مرحلة ما قبل الانتفاضة الأولى هي:

في حزيران ١٩٥٦ اغتال الموساد الإسرائيلية مصطفى حافظ ضابط المخابرات المصرية في غزة بواسطة عبوة ناسفة أرسلت له. وفي ١٩٧٢/٧/٨، نفذت أجهزة الأمن الإسرائيلية في لبنان، عملية اغتيال غسان كنفاني عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والناطق الرسمي باسمها، من خلال عبوة ناسفة وضعت في سيارته بمنطقة الحازمية في لبنان، تسبب انفجارها بمقتل كنفاني وابنة شقيقته لميس التي كانت بصحبته. وفي ١٩٧٢/١٠/١٧، نفذت أجهزة الأمن الإسرائيلية في العاصمة الإيطالية، عملية اغتيال الشهيد وائل زعيتر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الحكومة الإيطالية، بإطلاق الرصاص عليه أمام منزله. وفي ١٩٧٢/١٢/٨، نفذت أجهزة الأمن الإسرائيلية في العاصمة الفرنسية، عملية اغتيال الشهيد محمود الهمشري ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الحكومة الفرنسية، من خلال عبوة ناسفة وضعت في منزله. وفي ١٩٧٣/٤/١٠، نفذت مجموعة من القوات الخاصة الإسرائيلية بقيادة «ايهود باراك» رئيس وزراء إسرائيل الاسبق ورئيس حزب العمل، في العاصمة اللبنانية، عملية تصفية قادة منظمة التحرير الفلسطينية الثلاث، الشهيد محمد يوسف النجار وزوجته والشهيد كمال عدوان وكلاهما من قادة «فتح»، والشهيد كمال ناصر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي حزيران ١٩٧٣ فجرت أجهزة الأمن الإسرائيلية سيارة مفخخة في أوروبا أسفرت عن اغتيال محمود بودية. وبتاريخ ١٩٧٩/١/٢٢، نفذت أجهزة الأمن الإسرائيلية في العاصمة اللبنانية عملية اغتيال الشهيد على حسن سلامة أحد قادة الأجهزة الأمنية بمنظمة التحرير الفلسطينية، من

خلال عبوة ناسفة وضعت في سيارة تم تفجيرها عن بعد لحظة مرور سيارة الشهيد بالقرب منها مما تسبب في مقتله و حراسه الأربعة على الفور. وبتاريخ ١٩٨١/٦/١، نفذت أجهزة الأمن الإسرائيلية في العاصمة البلجيكية، عملية اغتيال الشهيد نعيم خضر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الحكومة البلجيكية وهو في الطريق من منزله إلى مقر البعثة الفلسطينية. وبتاريخ ١٩٨١/١٠/٩، نفذت أجهزة الأمن الإسرائيلية في العاصمة الإيطالية عملية اغتيال الشهيد ماجد أبو شرار، مسؤول الإعلام الفلسطيني الموحد بمنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال عبوة ناسفة وضعت تحت سريره بأحد فنادق العاصمة الإيطالية التي كان متواجداً فيها للمشاركة في فعاليات المؤتمر العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وبتاريخ ١٩٨٨/٤/١٦، نفذت القوات الخاصة الإسرائيلية في العاصمة التونسية، عملية اغتيال الشهيد خليل الوزير «أبو جهاد» نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ومسؤول العمل العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي أعقاب إبرام إعلان المبادئ ١٩٩٣/٩/١٣ والتوقيع على اتفاقيات أوسلو، بين كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تم تصفية العشرات من القادة العسكريين الفلسطينيين وغيرهم منهم:

إغتيال الشهيد الدكتور فتحي الشقاقي قائد حركة الجهاد الإسلامي، منتصف شهر تشرين أول من عام١٩٩٥ في مالطا وتصفية هاني عابد أحد قادة الجهاد الإسلامي، بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢، من خلال عبوة ناسفة وضعت في سيارته بمدينة خانيونس وسط قطاع غزة. وتصفية الشهيد يحيي عياش قائد الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس، بتاريخ ١٩٩٦/١/١٠، بمدينة غزة، من خلال عبوة متفجرة وضعت داخل جهاز الهاتف المحمول الذي وضعه تحت تصرفه أحد المتعاونين مع قوات الاحتلال. وتصفية كل من الشهيد عادل عوض الله قائد الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس وشقيقه الشهيد عماد عوض الله، من خلال هجوم عسكري لقوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٠ على مكان إقامتهم في أحد المنازل بجنوب الضفة الغربية.

إن هذه الاغتيالات الرسمية تنقلنا مباشرة إلى الوقوف والاطلاع على أجهزتهم ووحداتهم وأسلحتهم المستخدمة في تنفيذ سياسة الاغتيالات الإرهابية المسعورة ضد الفلسطينيين، خلال الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى٨٧-١٩٩٣، ثم خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية ٢٠٠٠.

الوحدات الخاصة بالاغتيالات الإرهابية الإسرائيلية

منذ البدايات الأولى للانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى ١٩٨٧-١٩٩٣، أعلنت حكومة الثنائي شامير و رابين الحرب الشاملة على الشعب الفلسطيني المنتفض، بغية الإجهاز على الانتفاضة وإنهاء المطالب الوطنية الفلسطينية، وقد استخدمت تلك الحكومة ساقين لسياستها الحربية ضد الفلسطينيين، هما الساق العسكرية، وكان من أهم ركائزها، سياسة تحطيم عظام الفلسطينيين التي وضعها ونفذها رابين نفسه، وكذلك الوحدات والفرق الخاصة التي أنشأها رابين أيضاً بهدف اغتيال وتصفية كوادر ونشطاء الانتفاضة، والساق السياسية التي تقضي بتقديم "الجزرة" بالمقابل للفلسطينيين عبر مقترحات ومشاريع الإدارة الذاتية لهم.

فرق الاغتيال الخاصة

وفي إطار سياسة الساق الأولى العسكرية،، عمل رابين وزير الحرب الاسرائيلي، ابان الانتفاضة الاولى على إنشاء القوات الخاصة التي عرفت باسم «المستعربين» باللغة العبرية، وتشمل أربع وحدات خاصة هي الأولى : دوبدوبان وتعمل في الضفة الغربية، والثانية : شمشون وتعمل في قطاع غزة، والثالثة : الجدعوينم تابعة لحرس الحدود، وتعمل في الأساس على نطاق واسع في الضفة الغربية، والرابعة : تابعة للشرطة الإسرائيلية، وتعمل في منطقة القدس.

من أهم ما يميز هذه الوحدات الخاصة وأبرزها وأخطرها وحدة «دوبدوبان»، أنها تتمتع بتدريبات عسكرية ونفسية خاصة تحول أفرادها إلى قتلة محترفين، وتجعل من عملية القتل عملية روتينية سهلة لديهم.

ويعمل أفراد هذه الوحدات متنكرين باللباس العربي، ويعيشون حياة مزدوجة، الحياة الإسرائيلية اليهودية الطبيعية لهم، وحياتهم الأخرى كمستعربين، ويتوجب عليهم ارتداء اللباس العربي والتدرب على اللغة واللهجات والشعارات والأناشيد والعادات والتقاليد العربية، كي يتسنى لهم الانخراط في أوساط المواطنين العرب، دون أن يتمكن هؤلاء المواطنون من تشخيصهم وإحباط مهماتهم. وتكون مهماتهم بالعمل في قلب التجمعات العربية الفلسطينية ولأغراض لا تتوفر في العادة للوحدات النظامية العادية، وتتركز أهدافها على تشخيص واعتقال المطلوبين من قيادات وكوادر الانتفاضة أو تصفيتهم، وكذلك جمع المعلومات تحت غطاء من السرية المطلقة، وإثارة الفتنة والبلبلة والتشكيك. وكما ورد في مصادر تاريخ

الاغتيالات في إسرائيل، فقد أقيمت الوحدات الخاصة المستعربة «دوبدوبان» و«شمشون» بعد اندلاع الانتفاضة الأولى بشهور قليلة، عندما تبين للجيش الإسرائيلي أن الوحدات العسكرية النظامية عاجزة عن مواجهة نشاطات اللجان الشعبية ومجموعات المطاردين.

وفي أعقاب تصاعد فعاليات الانتفاضة الفلسطينية، وخاصة العمليات المسلحة، قررت الحكومة الإسرائيلية آنذاك زيادة عدد أفراد الوحدات الخاصة، وتوسيع نطاق انتشارها. وقد تعزز هذا التوجه بشكل خاص في عهد رئيس أركان الجيش أهود باراك، الذي عمل على دمج وجمع وحدات الاستخبارات ووحدات الكوماندوز الميدانية في الوحدات الخاصة.

وقد شكلت هذه الوحدات حسب الاعترافات الإسرائيلية رأس حربة الجيش الإسرائيلي في مواجهة الانتفاضة الساخنة.

ولذلك عمد الجيش الإسرائيلي على مدى سنوات الانتفاضة الأولى إلى إقامة المزيد والمزيد من الوحدات الخاصة في المناطق الفلسطينية وأخذ يعمل باستمرار على توسيعها وتعزيزها بصورة كبيرة، وأخذ ينشر المزيد والمزيد من الوحدات المتنكرة بهدف إطلاق النار على راشقي الحجارة وتصفية كوادر الانتفاضة.

وعلى أرضية كل ذلك، واستناداً إلى ممارساتها الإرهابية المتصلة، أكدت مختلف المؤسسات الحقوقية والشهادات والاعترافات الحية أن الوحدات الخاصة الإسرائيلية قامت بتنفيذ الإعدامات الميدانية ضد الفلسطينيين بدل اعتقالهم، وأن الوحدات المستعربة قامت بتنفيذ عمليات قتل غير مبررة في المناطق الفلسطينية، وكل التصريحات الرسمية الإسرائيلية بأن هذه الوحدات تخضع للضوابط العسكرية العادية غير صحيحة، بل أن الحكومة الإسرائيلية تسمح لأفراد هذه الوحدات بإطلاق النار على المدنيين الفلسطينيين بدون تحذير وبصورة تنتهك المواثيق الدولية التي يجب أن تخضع لها دولة إسرائيل.

الاغتيالات التي نفذتها فرق الاغتيال الخاصة

يحفل سجل عمليات الاغتيالات والتصفيات الميدانية التي نفذتها فرق الاغتيالات الخاصة او فرق الموت والإعدام الميداني كما عرفت بهذا الاسم لاحقاً، خلال الانتفاضة الأولى بآلاف الممارسات والمقارفات الإجرامية وعمليات الاغتيالات والتصفية الدموية الميدانية بدم بارد، وان كانت المصادر الفلسطينية وغيرها قد رصدت ووثقت مئات عمليات الاغتيال ضد نشطاء

الانتفاضة، فإنها لم تغط بالتأكيد كافة جرائم تلك الوحدات.

فبينما أشار تقرير لمركز «بتسيلم» الإسرائيلي لحقوق الإنسان إلى أن حوالي ٧٠ فلسطينياً أعدموا ميدانياً على أيدي الوحدات المستعربة منذ بداية الانتفاضة الأولى، وحتى مطلع العام ١٩٩٢، وثق الدكتور صالح عبد الجواد الضحايا الفلسطينيين جراء عمليات القوات الخاصة الإسرائيلية مشيراً إلى أن حوالي ١٦٠ فلسطينياً قتلوا على أيدي الوحدات الخاصة المستعربة، منذ نيسان ١٩٨٨ وحتى منتصف أيار ١٩٩٣، ٤٠٪ منهم من المطلوبين، وحوالي ١٨٪ من كتبة الشعارات على الجدران، والباقي من نشطاء الانتفاضة وخصوصاً الملثمين، في حين أشار تقرير لمؤسسة الحق الفلسطينية إلى إقدام الوحدات الخاصة المستعربة على اغتيال وتصفية ٢٥٠ فلسطينياً خلال الانتفاضة الأولى.

الاغتيالات في عهد السلام

فعلى خلاف ما كان يفترض أن يحدث تماماً في أعقاب عملية المفاوضات والسلام التي انطلقت من مدريد ١٩٩١، وتواصلت عبر أوسلو ووادي عربة، وطابا، واي ريفر وشرم الشيخ، فالكامب ٢ حيث أن المرحلة الجديدة استراتيجياً، كان يجب أن يكون في مقدمة استحقاقاتها السلامية، التخلي الإسرائيلي الحرب والعدوان والنهج القمعي والاغتيالات ضد الشعب الفلسطيني، إلا أن المعطيات المتراكمة تفيدنا بغير ذلك تماماً. فاستراتيجية الحرب الشاملة والعدوان الإسرائيلي السافر ضد الفلسطينيين تواصل على مدار الساعة أيضاً تحت مظلة عملية المفاوضات والتسوية، فالنشاطات الاستيطانية الاستعمارية الصهيونية تواصلت وتوسعت وتضخمت عملياً وهي تشكل ذروة الإرهاب الصهيوني، وكذلك كافة أشكال الاحتلال الإسرائيلي الإدارية والاقتصادية والحربية لا لأمنية، وكان من أعمدة تواصل الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، تلك الخطط والخرائط والنوايا المبينة عن سبق تخطيط وإصرار عدواني التي سحبها الجنرال باراك فوراً في أعقاب فشل مفاوضات الكامب ٢.

بينما كانت وحدات الاغتيال الخاصة في ظل هذا المشهد تواصل تواجدها ونشاطاتها وبرامجها الحربية والاغتيالية التصفوية منها على وجه التحديد، وكأنه ليس هناك عملية مفاوضات وتسوية. وقد تكشفت هذه الحقيقية في عهد حكومة نتنياهو، ثم ظهرت إلى العلن والإعلان بقوة ملفتة للانتباه خلال الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية ٢٠٠٠.

فقد كشفت الصحف العبرية النقاب عن أن الجيش الإسرائيلي يقوم باستخدام وحدات سرية جديدة في مطاردة المسلحين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ويطلق على هذه الوحدات أسم «دوضيغات» نسبة إلى إحدى الطيور الجارحة، وأن الجيش الإسرائيلي أعاد تشكيل فرقة السرية الخاصة التي ساهمت سابقاً بدور نشط في مهام ملاحقة واغتيال وتصفية ناشطي الانتفاضة الفلسطينية الأولى بين أعوام ١٩٨٧-١٩٩٤، وخاصة فرقتي «دوبدوبان» و«شمشون» وهي فرق القتل المشهورة، بينما أكدت مصادر إعلامية/ صحيفة إسرائيلية في أكتوبر١٩٩٩ أن وحدة «دوبدوبان» التي شكلت الذراع العسكرية للشاباك في المناطق المحتلة، قد تضخمت وتكرست كثيراً منذ أن بدأت العملية السياسية، حيث لم يتوقف أفرادها عن نصب الكمائن للمطلوبين الفلسطينيين، بينما كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية النقاب عن أن وحدات المستعربين نفذت بالمتوسط ١٥٠ عملية سنوياً ضد كوادر ونشطاء الفلسطينيين في السنوات (١٩٩٤-٢٠٠٠) أشارت صحيفة هآرتس إلى أبرز النشطاء الذين اغتالتهم الوحدات الخاصة وهم:هاني عابد في ٢/١٠/١٩٩٤، وهو محاضر للكيمياء في كلية التكنولوجيا في أبو ديس/ القدس، من الجهاد الإسلامي،كمال كحيل من كتائب عز الدين القسام ثم اغتياله في ٢/٤/١٩٩٥، واستشهد معه ثلاثة فلسطينيين آخرين، محمود خواجا اغتيل أمام منزله في مخيم الشاطئ في ٢٢/٦/١٩٩٥، يحيي عياش- المهندس- اغتيل في بيت لاهيا في ٥/٦/١٩٩٦.

إضافة إلى مئات العمليات الاستخبارية والاعتقالية التخريبية التي قامت بها الوحدات الخاصة المستعربة على مدى السنوات ذاتها.

سجل الاغتيالات الإجرامية الاحتلالية خلال الانتفاضة

إذا كانت النصوص القانونية الدولية تلزم دولة الاحتلال بعدم تنفيذ عقوبة الإعدام ضد أي مدني دون أن يقدم إلى محاكمة عادلة، فإن سلطات الاحتلال الصهيوني- على عكس ذلك- شرعت قانوناً خاصاً بها يسمح بإعدام الفلسطينيين ميدانياً، وحتى أن محكمة العدل العليا الإسرائيلية جزء من الدولة الإسرائيلية ولن تكون إلا كذلك.. وقد اتخذت قراراً يسمح لقوات الجيش الإسرائيلي بالقيام بواجباته الدفاعية ومن ضمنها الاغتيالات.

وفي هذا الإطار وبينما أكد تقرير إسرائيلي أن إسرائيل تحولت إلى دولة الاغتيالات، كان جدعون ليفي كاتب إسرائيلي مختص في حقوق الإنسان قد كتب تحت عنوان «رصاص مع

عنوان»: إن سياسة الاغتيالات التي تمارسها إسرائيل في المناطق الفلسطينية غير قانونية وغير أخلاقية قطعاً، بينما أعلنت الدولة الصهيونية رسمياً أن إسرائيل ستواصل تنفيذ سياسة الاغتيالات ضد الفلسطينيين.

واستناداً إلى الأحكام والقوانين والمنظمات الخاصة بدولة الاحتلال الصهيوني، فقد نفذ جيش الاحتلال ووحداته الخاصة سلسلة عمليات اغتيال وتصفية إرهابية بشعة ضد عدد من القادة الفلسطينيين من الفصائل الفلسطينية المختلفة، ومن صفوف أجهزة الأمن الفلسطينية، كما تم اغتيال وقتل عدد من المدنيين والأطفال الفلسطينية معهم، فيما يلي أبرز عمليات الاغتيال والتصفية التي نفذها الاحتلال ضد الفلسطينيين حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠١:

بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٩ تم اغتيال حسين محمد سالم عبيات أحد قادة الجناح العسكري لحركة فتح في بيت ساحور/ محافظة بيت لحم، من خلال قصف الطائرات العمودية الإسرائيلية للسيارة التي كان يستقلها بالصواريخ، بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٢ تم اغتيال اغتيال جمال عبد الزراق، وعوني ظهير ونائل اللداوي وخليل الشاعر في محافظة رفح قطاع غزة، بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٣ تم اغتيال إبراهيم عبد الكريم بني عودة من قادة الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس في محافظة نابلس، بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٤ تم اغتيال عوض سلمي أحد كوادر حماس قرب منطقة المنطار، بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٠ تم اغتيال محمود مغربي من «فتح» في بيت جالا، بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١١ تم اغتيال أنور محمود أحمد حمران أحد قياديي الجهاد الإسلامي في حي الضاحية بنابلس، بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٢ تم اغتيال يوسف أحمد محمود أبو صوي أحد نشطاء الانتفاضة الأولى، وأحد المطلوبين لسلطات الاحتلال، في بلدة أرطاس/ بيت لحم، بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٣، تم اغتيال عياش عثمان أحمد العويوي أحد نشطاء الحركة الإسلامية حماس في مدينة الخليل، بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٤ تم اغتيال هاني حسين أحد قادة حماس قرب مستوطنة كسوفيم في قطاع غزة، بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٥ تم اغتيال سعيد طه محمد صالح الخاروف أحد كوادر حركة الجهاد الإسلامي قرب بلدة حوارة، بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٧ تم اغتيال سامح عبد حسين الملاعبي أحد نشطاء «فتح» في مخيم قلنديا شمال القدس، بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣١ تم اغتيال الدكتور ثابت أحمد ثابت عضو اللجنة الحركية العليا لـ«فتح» في منطقة طولكرم، بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٤ تم اغتيال أحمد غندور أحد قادة القوة (١٧) في رام الله، بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٤ تم اغتيال مسعود عياد الضابط في القوة (١٧) في غزة، بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٩ تم اغتيال محمد المدني أحد النشطاء

العسكريين في «حماس» في نابلس، بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢ تم اغتيال محمد عبد العال أحد كبار نشطاء الجهاد في رفح، بتاريخ ٢٠٠١/٤/٥، تم اغتيال إياد الحردان أحد نشطاء الجهاد الإسلامي من عرابة، بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٥، قامت قوات الاحتلال باغتيال أربعة شبان بواسطة تفجير عبوة ناسفة في مخيم رفح وهم: رمضان إسماعيل عزام، وسمير صبري زعرب، وسعدي الدباس، وياسر الدباس، وهم من ضباط أجهزة الأمن الفلسطينية، بتاريخ ٢٠٠١/٤/٣٠ فجرت قوات الاحتلال مبنى في رام الله عن بعد، مما أسفر عن استشهاد ثلاثة مواطنين منهم الطفلان الشقيقان شهيد جمال بركات ٧ سنوات، وشقيقته ملاك جمال بركات ٣ سنوات، وحسن القادري أحد نشطاء حركة فتح، بتاريخ ٢٠٠١/٤/٣٠، فجرت قوات الاحتلال سيارة مفخخة في غزة، مما أدى إلى استشهاد حمدي سليم المدهون ومحمد عبد الكريم أبو خالد، بتاريخ ٢٠٠١/٥/٥، تم اغتيال أحمد خليل عيسى إسماعيل من قادة الجهاد في أرطاس، بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٤، قامت قوات الاحتلال باغتيال خمسة من قوات الأمن الوطني الفلسطيني على حاجز قرب رام الله وهم: أحمد زقوت، من مخيم النصيرات، صلاح أبو عمره من رفح، أحمد أبو مصطفى من خان يونس، محمد الخالدي من البريج، ومحمد داود من البريج، بتاريخ ٢٠٠١/٦/٥، قامت قوات الاحتلال باغتيال أشرف البردويل من نشطاء الجهاد الإسلامي بواسطة تفجير سيارته في طولكرم، بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤، قامت قوات الاحتلال باغتيال أسامة جبارة من نشطاء فتح بواسطة تفجير عبوة مفخخة نصبت له في كابينة هاتف في نابلس، بتاريخ ٢٠٠١/٧/١، قصفت المروحيات الإسرائيلية سيارة مدنية في منطقة قباطية/ جنين، فما أسفر عن استشهاد ثلاثة من حركة الجهاد الإسلامي هم: محمد أحمد بشارات، وليد رسمي بشارات، وسامح فوزي أبو حنيش، بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٤، تم اغتيال فواز بشير بدران جراء تفجير سيارته قرب منزله في طولكرم، بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٧، هاجمت مروحيات إسرائيلية بالصواريخ منزلاً لحماس في بيت لحم، مما أسفر عن استشهاد عمر أحمد سعادة، اسحق أحمد سعادة، محمد صالح سعادة، وطه عيسى العروج، بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٥، اغتالت قوات الاحتلال بواسطة الصواريخ صلاح الدين نور الدين دروزة، من نابلس وهو أحد كوادر حماس، بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٩، اغتالت قوات الاحتلال ستة مواطنين، قرب وادي الفارعة قضاء جنين بواسطة كمين نصبته لهم وهم: عبد الرحمن مبارك، ماهر أحمد جوابرة، حكمت عبد الكريم أبو الهبل، محمد الطابع بلاطية، منير مصطفي بلاطية، وأمين محمد بلاطية، وجميعهم من «فتح»، بتاريخ

٢٠٠١/٧/٣١ اغتالت قوات الاحتلال بواسطة صواريخ المروحيات، ثمانية أثناء تواجدهم في مكتب للأبحاث تابع لحركة حماس في نابلس وهم: جمال عبد الرحمن منصور، جمال إبراهيم سليم، فهيم إبراهيم دوابشة، عمر منصور منصور، الصحفي عثمان عبد القادر قطناني، والصحفي محمد عبد الكريم البيشاوي، والطفلان الشقيقان أشرف وبلال خليل أبو خضر، بتاريخ ٢٠٠١/٨/٥، اغتالت قوات الاحتلال بواسطة صواريخ المروحيات، عامر منصور حسن الخضري أحد كوادر حماس في طولكرم، بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٥، تم اغتيال عماد أبو سنينة أحد كوادر فتح في الخليل، بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٧، اغتالت قوات الاحتلال بواسطة المروحيات أبو علي مصطفي الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مكتبة في رام الله، بتاريخ ٢٠٠١/٩/١، إغتالت قوات الاحتلال المقدم تيسير خطاب مساعد رئيس المخابرات الفلسطينية في غزة، بتاريخ ٢٠٠١/٩/٦ اغتالت قوات الاحتلال عمر صبح من طولكرم وهو أحد نشطاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومصطفي عنبس من مخيم طولكرم وهو أحد نشطاء «فتح»، بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١٦، اغتالت قوات الاحتلال عبد الرحمن حماد من قادة كتائب عز الدين القسام، بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١٦، قامت قوات الاحتلال بإغتيال إياد الأخرس من كوادر حماس بواسطة تفجير منزلة في رفح.

ويضاف إلى مجموع هذه العمليات الاغتيالية التصفوية الدموية الإرهابية التي اقترفتها قوات ووحدات ومروحيات وصواريخ الاحتلال، وأسفرت حتى منتصف تشرين أول ٢٠٠١ عن استشهاد ٦٧ فلسطينياً من خيرة كوادر ونشطاء الانتفاضة المجيدة، جملة لا حصر لها من محاولات الاغتيالات والإعدامات الميدانية الأخرى التي نفذتها الوحدات الخاصة وفرق المستعربين، وحسب كافة المواثيق والقوانين والمعايير الدولية والإنسانية، فإن عمليات الاغتيالات الاحتلالية تعتبر من أبشع جرائم الحرب التي ما تزال دولة الاحتلال تواصلها ببالغ الصلف والإصرار على استباحة الدماء الفلسطينية بالجملة والمفرق على حد سواء بينما نتابع كيف يقف المجتمع الدولي صامتاً أو متواطئاً.. وكيف تقف الأمة والدول العربية متفرجة في عز الجرائم الصهيونية..؟!!

إغتيال فتحي الشقاقي ويحيى عياش والشيخ أحمد ياسين والدكتور عبدالعزيز الرنتيسي

عمدت دولة إسرائيل إلى النيل من القيادات الفلسطينية السياسية المؤثرة في

القرارات الفلسطينية سواء كانت تلك القرارات سياسية او عسكرية، ومن المعروف ان عدد كبير من هذه القيادات انتهج موقفا سياسيا عسكريا في وجه الدولة الصهيونية، ولذلك كان على إسرائيل ان تعمل على تصفيتها، واذا صح ان اسرائيل قد اقدمت على اغتيال رمز الفلسطينيين الرئيس السابق ياسر عرفات، فانها تكون بذلك قد اقدمت على تصفية واحد من ابرز الزعامات العربية التي وضعت بصمتها الواضحة على مختلف القضايا العربية، ويعتقد ان اسرائيل اقدمت على دس السم للرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات للخلاص منه أثر موقفه من حركة الانتفاض الفلسطينية والتي رافقت مقاومة الاحتلال.

من أبرز العمليات التي مارستها فرق الإغتيال في الجيش «الإسرائيلي"، وبأوامر مباشرة من اسحق رابين اعتباره وزيرا للدفاع، اغتيال فتحي الشقاقي أمين عام حركة الجهاد الإسلامي، ثم اغتيال المهندس يحيى عياش مسؤول الجناح العسكري في حركة حماس داخل قطاع غزة. اغتيل الشقاقي في جزيرة مالطا يوم ٢٧-١٠-٩٥، أثناء عودته من ليبيا.

ومساء السبت (٢٨-١٠-٩٥) بث التلفزيون "الإسرائيلي" إن أجهزة الموساد قتلت على ما يبدو مسؤولا كبيرا في الجهاد الإسلامي، وقال: "اوري سافير" مدير عام وزارة الخارجية "الإسرائيلية" في عمان (المؤتمر الاقتصادي) إن اغتيال الشقاقي لن يكون له أي تأثير على عملية السلام، إن هذه الوفاة التي لن نذرف عليها دمعة واحدة لن تؤثر في شيء على عملية السلام.

وقال اسحق رابين للتلفزيون «الإسرائيلي» (٢-١١-٩٥) ان «إسرائيل" ستواصل ضرب من يهاجمها، في إشارة إلى اغتيال الدكتور فتحي الشقاقي. قال عن دور الموساد في إغتياله: "لست مضطرا للرد صراحة على هذا السؤال، ولكن في مواجهة الإرهاب لا ينبغي اللجوء فقط إلى الكلام المعسول، لكن العمل بذكاء وجرأة".

سئل رابين: إذا كانت حربا فلماذا لا تقول "إسرائيل" إن هدفنا هو قتل زعماء هذه الحرب حتى إذا كانوا في دمشق فأجاب: أي حرب ضد الإرهاب لا تقاتل بالإعلانات.

ونشرت مجلة "دير شبيغل" الألمانية بتاريخ ١٩٩٥/١١/٤، نقلاً عن مصادر استخبارات قولها إن اغتيال الشقاقي تم بأمر صدر عن رابين مباشرة، واشرف رئيس الموساد شخصيا على التنفيذ من سفينة راسية مقابل مالطا، وان رابين اتخذ قرار تصفية الشقاقي بعد عملية نتانيا (٢١ قتيلا بينهم ٢٠ عسكريا).

أما يحيى عياش فقد اغتالته "إسرائيل" في قطاع غمزة يوم ٥-١-٩٦ وكان "موشيه شاحال" وزير الآمن الداخلي "الإسرائيلي" أول من عقب على مقتل عياش للإذاعة "الإسرائيلية" قائلا: "لن أتحدث عن النجاح الذي حققناه في تفاصيله الدقيقة، ولن ادخل في كيفية حصول ذلك، ولكن الحقيقة هي انه قضي عليه.

وصرح "شمعون شتريت" وزير الشؤون الدينية "أننا نعلم انه ميت، لقد قتل في انفجار، وهذا يوم سنتذكره، لان الرجل الذي كان سؤالا عن عدد من الهجمات الانتحارية على أبرياء في تل أبيب ورمات غان ورمات اشكول وبيت ليد، لم يعد حيا على وجه الأرض". وقال : "يعقوب بيري" الرئيس السابق لجهاز الشين بيت للإذاعة «كل ما أستطيع أن أقوله وبكل سرور، هو إن عمليات هذا الرجل توقفت، دعونا نرحب بذلك .

وأما الشيخ احمد ياسين فهو الزعيم الروحي لحركة المقاومة الاسلامية حماس، وقد كان صاحب نفوذ واسع بين اوساط الفلسطينيين الذين فقدوا المصداقية بعملية السلام، التي زادتهم مرارة ولم تفعل لهم شي يذكر.

ولد احمد ياسين سنة ١٩٣٨، واصيب في حادث تعرض له في طفولته، ودرس العلوم الاسلامية في الازهر، ومن ثم انتظم في صفوف الجناح الفلسطيني من حركة الاخوان المسلمين، وفي الانتفاضة الاولى ظهر ياسين كرئيس لتنظيم اسلامي جديد اسمه حركة المقاومة الاسلامية حماس.

اعتقل في السجون الإسرائيلية عام ١٩٨٩، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة، ويعود الفضل في إطلاق سراحه للملك الأردني الراحل الحسين بن طلال، الذي عمل على اطلاق سراحه في عملية استبدال بعميلين إسرائيليين كانا قد حاولا اغتيال خالد مشعل في عمان.

لم يساوم احمد ياسين على القضية الفلسطينية، فحاولت إسرائيل اغتياله أكثر من مرة، وفي ٢٢ اذار ٢٠٠٤ اغتيل الشيخ احمد ياسين في قصف صاروخي استهدفه في مدينة غزة.

الدكتور عبدالعزيز الرنتيسي تخلى عن مهنته الاصلية كطبيب واتجه نحو مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، الامر الذي جعله يتعرض لكل انواع ابطش الفاشي الاسرائيلي، حيث زج في السجن وابعد الى مرج الزهور، وتعرض لاكثر من محاولة اغتيال بصواريخ وقذائف الاحتلال الفاشي.

كان الدكتور الرنتيسي مفكراً وأديباً وزعيماً شعبياً أَحَّبه الفلسطينيون وأحبته الجماهير العربية والإسلامية نظرا لبطولاته وتضحياته والتي كان آخرها إقدام العدو الصهيوني على اغتياله بصاروخ أُطلق من طائرة حربية، بعد أن عجزت إسرائيل عن ذلك طوال سنوات الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، ويعزي الكثيرون هذا الاغتيال إلى العملاء الذين كانوا يرصدون تحركات الرنتيسي وإبلاغها للعدو الذي انتهز أول فرصة للانقضاض على الأسد المناضل ويغتاله.

إسرائيل

محاولة اغتيال جولدا مائير

يورد مؤلف قصة محاولة اغتيال جولدا مائير نقلاً عن المصادر "الاسرائلية" انه في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٢ تلقت محطة الموساد في لندن اتصالاً هاتفياً من رجل اسمه "أكبر" (يبدو انه اسم مستعار) وهو طالب فلسطيني يبيع المعلومات للموساد، ولم يكن الموساد قد تلقى منه رسائل منذ وقت طويل، ورغم أنه كان عميلاً تافهاً إلا أنه كانت له اتصالات بمنظمة التحرير، وأشار أكبر إلى أنه يريد اجتماعاً، وتم الاجتماع وأبلغهم أن المنظمة اتصلت به واستدعي إلى باريس، فأعطاه الموساد المال، وكان على مركز الموساد في باريس تتبعه لكنهم وصلوا متأخرين بعد أن كان أكبر ورفاقه غادروا إحدى محطات المترو حيث تم اللقاء.

وفي الوقت نفسه، كان أكبر أقام في أحد الفنادق مع شريك له في المنظمة وعندما دخل شريكه الحمام اتصل برقم الموساد في باريس وقال: إن الهدف هو "واحد منكم" واقفل الخط، ذعر الجميع، وأرسل الخبر إلى كل الفعاليات "الإسرائيلية" في العالم بأن منظمة التحرير تنوي ضرب هدف "إسرائيلي" وأعلنت أقصى درجات الحذر.

في اليوم التالي اتصل أكبر مرة أخرى وقال إنه سيغادر بعد الظهر إلى روما، كان بحاجة إلى المال، وطلب لقاء، لكن لم يكن لديه الوقت لاضطراره للتوجه إلى المطار، كان بالقرب من محطة روزفلت للمترو، لذا كان عليه أن يأخذ القطار التالي حتى محطة الكونكورد والمشي في اتجاه معين للوصول إلى موقع لقاء في أحد الفنادق لكنه لم يكن لديه متسع من الوقت فألغى لقاء الفندق، وأقلته سيارة وبينما كان يسير في الشارع قال إنه مهما كانت العملية فإنها تحتاج إلى معدات تقنية يجب تهريبها إلى إيطاليا، وعهد إلى رجلي أمن مرافقة أكبر إلى المطار وكان كلاهما من الكاتسا، وعند الوصول إلى المطار توجه أحدهما إلى الكافتيريا لشرب القهوة بينما رافق الآخر أكبر إلى منضدة التذاكر والأمتعة حتى تأكد من توجهه إلى رحلته، ربما ظنوا أن أكبر كان الفلسطيني الوحيد المسافر إلى روما، لكن الموساد اكتشف بعد سنوات في الوثائق التي وقعت بأيديهم خلال الحرب اللبنانية أن رجلاً آخر من منظمة التحرير شاهد أكبر مع الرجل الغريب في المطار ثم تبع هذا الرجل إلى الكافتيريا حيث التقى زميله وتبادلا الحديث باللغة العبرية، فاتجه إلى الهاتف واتصل بروما ليبلغ المنظمة أن أكبر عميل للموساد.

قرر أبو سلامة استعمال الصواريخ من نوع ستريللا الروسية لنسف طائرة جولدا مائير عند وصولها إلى مطار روما، عبر تهريب هذه الصواريخ من يوغسلافيا إلى إيطاليا، وكان لمنظمة التحرير يخت متواضع يرسو قرب باري عند ساحل ايطاليا الشرقي، وهكذا جال أبو سلامة في هامبورج مرفأ ألمانيا الرئيسي حتى وجد ألمانياً على معرفة بالملاحة ثم استأجر امرأتين صادفهما في حانة وطار الجميع إلى روما ثم إلى باريس حيث ركبوا اليخت الذي كان ممونا بالطعام والمخدرات وكانت أوامرهم الوحيدة الذهاب إلى جزيرة صغيرة بعيدة عن دوبرفنيك والانتظار حتى تحميل صناديق خشبية في مخزن المركب ثم العودة باليخت إلى باري للحصول على بضعة آلاف من الدولارات، واختار سلامة الألمان لأنه في حال القبض عليهم تظن السلطات أنهم من الجيش الأحمر أو أي منظمة أخرى غير منظمة التحرير (المقصود هنا أيلول الأسود) ولذا فإنه عندما عاد اليخت بالصناديق تم قتلهم وإغراق المركب فيما حملت الصواريخ في شاحنة من نوع فيات إلى روما حيث خزنت الصناديق في إحدى الشقق لحين الحاجة.

وبما أن زعيم "أيلول الأسود" كان يعرف أن أكبر عميل للموساد، فقد أراد إبعاد أنظارهم عن الهدف الحقيقي، وهكذا قامت المنظمة بهجوم على سفارة "إسرائيل" في بانكوك حيث أطلقوا سراح الموظفين التايلنديين واحتجزوا ستة "إسرائيليين" وبعد مفاوضات طويلة خرجوا من السفارة إلى القاهرة بصحبة السفير المصري مصطفى العمادي وكان اعتقاد الجميع أن هذا هو الهدف الذي تحدث عنه أكبر، لكن المنظمة كانت أمرت أكبر بالبقاء في روما، واقتنع الموساد بأن العملية انتهت باستثناء شاي كاولي رئيس مركز موساد ميلانو، الذي اتصل به أكبر طالباً المال للعودة إلى لندن، فطلب إليه سرقة كل الوثائق الممكنة لدى مكتب المنظمة، وسهلت المنظمة له الحصول على حقيبة للوثائق من دون أن يدري فحمل الحقيبة وتوجه إلى هدفه حيث موقع اللقاء مع الموساد، وعندما دخل إلى سيارة الكاتسا وانطلقت وخلفها سيارة أخرى للموساد قام عميل الكاتسا بفتح الحقيبة فإذا بها تنفجر وتقتل جميع من في السيارة، وبسرعة حمل أعضاء الكاتسا في السيارة الثانية رفاة "الإسرائيليين" في سيارة إسعاف استدعيت على عجل وتركت جثة أكبر في السيارة المنفجرة ليعثر عليها البوليس الايطالي وتبين فيما بعد أن المنظمة أخطأت في العملية لأنها أثارت شكوك كاولي بصورة أبكر إذ لو كان الهدف سفارة بانكوك وكانت المنظمة تعرف أن أكبر جاسوس فلماذا تقتله الآن إن لم يكن هناك هدف آخر.

في هذه المرحلة كانت جولدا مائير وصلت إلى فرنسا في بدء جولتها التي ستأخذها إلى روما، وهنا جاءت فرصة كاولي بصورة غير متوقعة إذ كانت إحدى السيدات في بروكسل، وهي من الغانيات، وضعت شقتها في خدمة المنظمة مقابل المال، وكان كاولي قد دس أجهزة تنصت في شقتها وهاتفها وقبل أيام من زيارة جولدا مائير لإيطاليا اتصل شخص من هذه الشقة بروما وأبلغ من رد عليه بأن المطلوب "تنظيف الشقة وإخراج القوالب الأربعة عشر منها" فعرف كاولي عنوان الشقة وسارع الموساد لمداهمتها إلا أنها كانت خالية إلا من قصاصة ورق يظهر فيها الطرف الخلفي لصاروخ الستريللا وكلمات بالروسية تشرح طبيعة التركيب، فأدرك أن هناك عملية في روما ستستخدم فيها صواريخ ستريللا، فتم الاتصال بمائير وإخبارها بما حدث لمطالبتها بعدم التوجه إلى روما لكنها أجابت "سأذهب للقاء البابا وأحرص أنت ورجالك على وصولي بسلام".

إغتيال اسحق رابين

إنَّ عملية اغتيال (اسحق رابين) تدل بكل وضوح عن الكراهية التي تعتمل في نفوس أبناء المشروع الصهيوني، هذه الكراهية التي فاضت وتجاوزت حدها حتى ارتدت على الذات، التي جعلت إسرائيليا يتعامى عن حجم المكاسب التي حققها (رابين) ولم يشف ما في نفسه التي تضج بالحقد، مع العلم أن (رابين) نفسه هو الذي أمر بكسر عظام أطفال فلسطين!!

في الرابع من نوفمبر عام ١٩٩٥ أقدم شاب إسرائيلي يدعى ييغال عمير على اغتيال اسحق رابين رئيس الوزراء آنذاك في حدث هو الأول في تاريخ إسرائيل في تل أبيب الأمر الذي أثار الأجهزة الإسرائيلية واقلق المجتمع الإسرائيلي بكافة قطاعاته، وبدأ الجميع بطرح الأسئلة الفكرية والأمنية على حد سواء والتي تجاوز حجمها النظري حجم القدرة العملية على تقديم الإجابات الملائمة لها. كما كشف اغتيال إسحاق رابين أمام الجمهور بعض المشاكل المعقّدة في قسم الحراسة في "الشاباك" و وحدة حراسة الشخصيات. و في أعقاب ذلك أثيرت، بطبيعة الحال، أسئلة كثيرة و صعبة.. ما الذي أدى إلى هذا الاغتيال؟ من الذي يتحمل المسئولية ؟ ما هي دوافعه؟ وكيف يمكن منع تطور ظاهرة الإغتيال السياسي في إسرائيل ؟ وقد حاول التقرير عرض أبعاد القضية في محاولة للوصول إلى إجابة على هذه الأسئلة..

رابين الذي انخرط في قوات "البالماخ الصهيونية" التي أنشئت عام ١٩٤١ لتكون الذراع الضاربة للهاغاناه، والتي لعبت دورا رئيسيا في حرب ١٩٤٨ وبالأخص في الجليل والنقب والقدس، وارتبط في تلك الفترة بحزب "المابام" وحركة مزارع الكيبوتس وبعدما حل بن غوريون البالماخ عام ١٩٤٨ شارك إسحق رابين في تكوين نواة الجيش الإسرائيلي.

أوفده الجيش الإسرائيلي إلى كلية الأركان في بريطانيا التي تخرج فيها عام ١٩٥٤ ليتولى إدارة التدريب في الجيش الإسرائيلي، وفي الفترة بين عامي ١٩٥٦ و١٩٥٩ تولى قيادة المنطقة الشمالية ثم اختير رئيسا لأركان حرب جيش الاحتلال عام ١٩٦٣، وفي عهده كانت حرب يونيو١٩٦٧ التي أسفرت عن ضم إسرائيل لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وهضبة الجولان السورية إضافة إلى شبه جزيرة سيناء المصرية.

بدأ حياته السياسية عام ١٩٦٨ عندما اختير سفيرا لإسرائيل لدى الولايات المتحدة الأميركية، وشارك في أول حكومة في عهد رئيسة الوزراء السابقة "غولدا مائير" التي اختارته وزيرا للعمل في الحكومة التي شكلتها عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وفي سنة ١٩٧٤ أصبح رئيسا للوزراء وبدأ مفاوضات سلام مع مصر أسفرت عن انسحاب إسرائيلي جزئي من سيناء عام ١٩٧٥.

وفي الفترة بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٤ اختير رئيسا للجنتي الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، ثم وزيرا للدفاع عام ١٩٨٤ فأصدر أوامره للجيش الإسرائيلي الموجود في لبنان بالانسحاب مع الاحتفاظ بشريط حدودي لحماية أمن إسرائيل في المنطقة الشمالية.

وانتخب رئيساً للوزراء للمرة الثانية في تاريخه السياسي بعد فوز حزب العمل عام ١٩٩٢، وأضيف إليه منصب وزير الدفاع.

توصل إسحق رابين مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إلى اتفاق أوسلو في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ووقع الاثنان عليه في البيت الأبيض الأميركي بحضور الرئيس بيل كلينتون. ثم وقع اتفاقية سلام مع المملكة الأردنية الهاشمية فيما يعرف باتفاقية وادي عربة في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤.

وبرغم ما قدمه إسحاق رابين على مدار سنوات عمره التي خدم فيها اليهود إلا أنهم وكعادتهم لم ترض أحزاب اليمين الإسرائيلية المتشددة عن تحركات رابين السياسية فاغتاله احد المتطرفين اليهود عام ١٩٩٥.

جاء لحضور جنازته أربعة من رؤساء أميركا و رؤساء أوروبيون وبدت المسألة على أنها جنازة لرجل عسكري اتخذ السلام خياراً له في المنعطف الأخير لحياته. لكن هذا الجمع من الناس كان يدرك حقيقة أهم من مقتل رابين وهي أنهم قادمون إلى حضور جنازة السلام نفسه كخيار إسرائيلي.

فقد جاء رؤساء أمريكا الأربعة وجاء رئيس روسيا وجاء رئيس فرنسا، لأنهم أدركوا أن بيغال عمير قد أطلق الرصاصة على الحل في الشرق الأوسط وان لا سلام مقابل الأرض بعد اليوم. بل فكر إسرائيلي - أمريكي جديد، يرفض السلام، ويستعد للقتل والموت، ويقرر أن إسرائيل محاطة ومحاصرة بأعداء لا يريدون السلام، ولذا يجب عليها أن ترفضه اليوم وغداً، وان تقطع وليس فقط أن تسحب اليد التي مدت إلى سوريا والى الفلسطينيين واكتملت هذه المسرحية في العام ١٩٩٦، بعد عام على اغتيال رابين حيث تم سياسياً اغتيال شمعون بيريز في قانا وجاء بنيامين نتنياهو بنفسه إلى الحكم ليبدأ بعدها مؤشر السلام و الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الانحدار إلى أن وصل إلى انعدامها في انتفاضة الأقصى التي أعادت المنطقة إلى النقطة الأولى وما حدث في ذلك اليوم لم يكن إلا الخطوة الأولى فالسياسية لا تقبل نظرية الفراغ ولا الجمود إنها حركة دائمة و أن هناك صلة بين الماضي والمستقبل تستخدم الحاضر كمجرد جسر متنقل للعبور من مرحلة إلى مرحلة وليس في السياسة شيء أو عمل معزول ولا هناك أعمال عفوية.

إغتيال رحبعام زيفي

بعد اغتيال ابو علي مصطفى علي يد الجيش الإسرائيلي ارادت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن يكون الانتقام سريعا وعلى مستوى عال من الأهمية، فكانت الفرصة التي سنحت للانقضاض على السفاح العنصري الصهيوني رحبعام زئيفي وزير السياحة الإسرائيلي واحد أهم مجرمي الحرب في السلطة الإسرائيلية، فأطلق عليه شاب فلسطيني النار وارداه قتيلاً.

كان الفلسطينيون يدركون أن زئيفي يجب أن يقتل وذلك انتقاماً لمقتل القائد أبو علي مصطفى، ولكن السفاح الإسرائيلي لم يكن صيدا سهلا إلا أن المقاوم الفلسطيني أثبت انه الأقوى من السلاح الإسرائيلي خصوصاً وأنّ المقتول هو من كان يحمل في قلبه وأعماقه الكراهية للعرب وقد كان يدعى بطوفان الكراهية.

الفصل الخامس

الإرهاب

الإرهاب

قبل الحديث عن مفهوم الارهاب وتعريفاته لابد لي أن أشير إلى النصوص القانونية المتعلقة بالارهاب الواردة في التشريع الاردني فقد أورد المشرع الأردني أحكام الارهاب في الفصل الثاني من الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الصادر عام ١٩٦٠ وذلك في المواد (١٤٧-١٤٩) وهذا القانون هو المطبق بالأراضي الفلسطينية لعدم وجود تشريع فلسطيني بخصوص قانون العقوبات وقد نصت المادة (١٤٧) من القانون المذكور.

يقصد بالاعمال الارهابية جميع الأفعال التي ترمي إلى ايجاد حالة ذعر وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحترقة والعوامل الوبائية أو الجرثومية التي من شأنها ان تحدث خطرا عاما ٠

ونصت المادة (١٤٨) على العقوبة على كل عمل إرهابي لا تقل عن خمس سنوات إذا نتج عن التخريب في بناية عامة أو مؤسسة صناعية أوسفينة وبالاعدام إذا أفضى الفعل إلى موت انسان أو هدم بنيان وفيه عدة أشخاص أو شخص ٠

والمادة (١٤٩) تحدثت عن الجمعيات التي تنشأ بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي أو الاجتماعي باحدى الوسائل المذكورة في المادة (١٤٧) ولا تنقص العقوبة عن سبع سنوات للمؤسسين والمديرين هذا فيما يتعلق بالنصوص القانونية المتعلقة بالارهاب والمطبق بالأراضي الفلسطينية.

والعمليات الارهابية الحديثة تستهدف وبصفة رئيسية بث الرعب في كافة الدول مما دفع الأمم المتحدة في عام ١٩٧٢ إلى إضافة لفظ دولي إلى كلمة الارهاب وتم انشاء لجنة متخصصة لدراسة الدوافع والأسباب وراء العمليات الارهابية وبهذا المعنى يأخذ الارهاب عدد من الأعمال منها اختطاف الاشخاص وأخذ الرهائن الدبلوماسيين وغيرهم وقتلهم ووضع المتفجرات في اماكن تجمع المدنيين كالفنادق ووسائل النقل العامة والبنوك والمؤسسات الحكومية والاصل أن أعمال الارهاب في غالبها أعمال يعاقب عليها القانون الوضعي في مختلف الدول حال ارتكابها فوق اقليم الدولة ونظرا لتزايد الاعمال الارهابية في اعقاب الحرب العالمية الاولى وخاصة جرائم الاغتيال السياسي ادى ذلك الى ظهور بعض الجهود الهادفة للوصول إلى نوع من التجريم الدولي لتلك الاعمال وضمان توقيع العقاب الردع على مرتكبيها وقد انتهى المطاف بوضع اتفاقية تجريم الارهاب والعقاب عليها في ظل عصبة الامم والتي عرضت عليها في جنيف بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٣٧ وهي أول محاولة دولية

لتقنين الارهاب على الساحة الدولية على الرغم من أنها لم تصبح نافذة المفعول نتيجة عدم التصديق عليها إلا من قبل دولة واحدة فقط الا أنها كانت تعبر عن رغبة الدول في حينه للتعاون لمكافحة الارهاب بما يحقق سيادة الدول.

لقد ازداد اهتمام الأمم المتحدة بظاهر الارهاب بسبب انتشاره وخاصه في السنوات الاخيرة مما دفع الجمعية العامة لادراج الارهابي على جدول أعمالها الاربعين وتم وضع ادراج البند على مدى التباين في وجهات النظر بشأنه في البند ((التدابير الرامية إلى منع الارهاب الدولي الذي يعرض للخطر أرواح بريئة أو يؤدي بها أو يهدر الحريات الأساسية ودراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الأمل والشعور بالظلم واليأس فتحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية وأرواحهم محاولين بذلك إحداث تغيرات جذرية)) ٠

إن إدراج البند بهذا الشكل جاء للتوفيق بين العديد من الاعتبارات لوضع حل وسط بين الدول فيما يعد ارهابا والتدابير التي يمكن أن تتخذ ضد الارهابين. وفي عام ١٩٨٠ وقعت لجنة الارهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة مشروع اتفاقية موحدة بشأن الاجراءات القانونية لمواجهة الارهاب نصت عن خصائصها بقولها «إنّ الارهاب الدولي يعد عملا من أعمال العنف الخطيرة أو التهديد به بصرف النظر عن من يصدر من فرد سواء كان يعمل بمفرده أم بالاشتراك مع أفراد حزبه وأفراد اخرين ضد الاشخاص أو المنظمات أو الامكنة أو وسائل النقل والمواصلات أو ضد أفراد الجمهور العام بقصد تهديد هؤلاء الأشخاص او التسبب في جرحهم أو موتهم أو تعطيل فعاليات هذه المنظمات الدولية أو التسبب في الحاق الخسارة أو الضرر أو الاذى بهذه الأمكنة أو الممتلكات أو بالعبث بوسائل النقل والمواصلات بهدف تقويض علاقات الصداقة بين الدول أو بين مواطني الدول المختلفة أو ابتزاز تنازلات من الدول كما أن التأمر على ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك في ارتكاب او التحريض العام على ارتكاب الجرائم بشكل جريمة الارهاب الدولي». وعلى الرغم من الاهتمام بظاهرة الارهاب في الجمعية العامة للامم المتحدة إلا أننا لانجد تعريف قانوني محدد للارهاب وحتى يومنا هذا لم يستقر المجتمع الدولي على تعريف واحد ومقبول لمصطلح الارهاب فقد قدمت لجنة القانون الدولي التابع للامم المتحدة التي تقوم بتقنين الجرائم المخلة بأمن وسلم الانسانية قدمت في المادة التاسعة عشر من المشروع التعريف التالي للارهاب (إن الارهاب هو كل نشاط إجرامي موجه الى دولة معينة منها) ويستهدف إنشاء حالة من الرعب في عقول

الدولة أو أي سلطة من سلطاتها أو جماعات معينة منها « فهذا التعريف يعطي العناصر الأساسية التي تقوم عليها جريمة الارهاب وان الارهاب في بعض الأحيان يختلط بغيره من النشاطات الاجرامية الاخرى.

وأود أن انوه إلى انه بالإضافة إلى الاهتمام الدولي في قضية الارهاب فقد كان هناك جهد اقليمي لمحاربة الارهاب وخاصة في أوروبا حيث نجحت تلك الدول في اطار مجلس أوروبا بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٧٧ في التوصل بينهما الى الاتفاقية الاوربية لقمع الارهاب والموقع من العديد من الدول وتحرم هذه الاتفاقية وتعاقب على الافعال التي تشكل جرائم ارهابية من وجهة نظر هذه الدول مع وضع تدابير للتعاون فيها بهذا الخصوص.

وتجدر الاشارة الى ان الارهاب يختلط بغيره من النشاطات الاجراميةالاخرى وذلك لان الارهاب بما يشكله من عدوان على الارواح جريمة داخلية مما يتطلب إلى ضرورة التميز بين الارهاب الدولي وغيره من الجرائم المشابهة وعلى وجه الخصوص ما يسمى بالجريمة المنظمة فالإرهاب وبما يشكل من خطر على الارواح والاموال يشكل جريمة داخلية ولكن الذي يعطيه الوجه الدولي لهذه الجريمة هو حالة الرعب الشديدة الذي ينشرها صاحب عقول وقلوب الناس والحكام بشكل خاص.

ويعد الفعل ارهاباً دولياً وبالتالي جريمة دولية سواء قام بها فرد أم جماعة أم دولة ولا يعد ارهابا وبالتالي لا يعاقب عليه القانون الدولي إذا كان الباعث على الدفاع عن الحقوق المقررة للافراد وحقوق الانسان والشعوب أو كان يهدف للوصول إلى حق تقرير المصير.

وتجدر بنا الاشارة إلى الخلط الذي قد يثور بين جريمة الارهاب وما يسمى بالجريمة المنظمة عبر الدول مثل الاتجار بالاعضاء البشرية والمخدرات حيث تتشابه جرائم الارهاب مع تلك الجرائم من حيث درجة التخطيط والتنظيم فكلا النوعين من الجرائم ترتكب من منظمات إجرامية على درجة عالية من التنظيم والتخطيط وهذا ما دفع بعض الباحثين للخلط بينهما واعتبارهما طبيعة واحدة ولكن على الرغم من وجود نقاط التلاقي بين كلتا الجريمتين إلا أنهما يختلفان من عدة وجوه.

١- الجريمة المنظمة عبر الدول لا يمكن أن ترتكب من شخص واحد أما جرائم الارهاب فيمكن ارتكابها من شخص واحد.

٢- الباعث الرئيسي في الجرائم عبر الدول بهدف للحصول على اكبر قدر من الارباح أما باعث الجرائم الارهابية فهو تحقيق أهداف سياسية.

ويمكن تقسيم الارهاب الدولي :

١- الارهاب الفردي وهو الذي يرتكبه الافراد لأسباب متعددة.

٢- الارهاب الجماعي غير المنظم وهذا الارهاب الذي تركبه جماعات غير منظمة من الناس تحقيقا لمأرب خاصة.

٣- الارهاب الجماعي المنظم يتمثل في جماعات الارهاب والتي تديرها وتشرف عليها دول غير ظاهرة أو مؤسسات ٠٠٠

٤- الارهاب الدولي وهو الذي تقوم به دولة واحدة أو اكثر فهو إما أن يكون ارهابا دوليا أحاديا وهو الذي دولة واحدة وهو الذي ترتكبه دولتان أو ارهابا جماعيا وهو الذي ترتكبه مجموعة من الدول.

وفي الختام، فإننا نخلص من عرضنا السابق لمفهوم الارهاب، إلى أن الارهاب ظاهرة عالمية عرفها الانسان منذ القدم وقد فشل القانون الدولي حتى الآن في ايجاد تعريف موضوعي لمفهوم الارهاب وذلك نظرا لتضارب مصالح الدول المؤثرة في العالم وازدواجية المعايير إلا أنه يوجد إجماع دولي حول بعض الأفعال التي تشكل ارهاباً واتفق على شجبها ومكافحتها.

الخاتمة

الاغتيال مفهوم ضارب بجذوره في القدم مورس لفرض الإرادة وإزاحة الخصوم السياسيين، إلا أن الاغتيال ينتعش وينمو في الأنظمة الاستبدادية وأشهر الدول التي استخدم فيها الإرهاب بشكل متزايد فاق البلدان الأخرى،هي المانيا، وفرنسا، وايطاليا، والاتحاد السوفياتي،وخاصة في عهدي هتلر، وستالين، وفي البلدان العربية،لبنان إبان الاقتتال الطائفي، والوضع السياسي في فلسطين، أما سبب اهتمامنا بالاغتيال، فهو نتيجة الظرف غير الطبيعي الذي تعيشه المنطقة العربية حاليا وظهور الاغتيال في المشهد السياسي بشكل مكثف لم يسبق له مثيل، وقد سلطنا الضوء، وناقشنا ذلك من خلال قراءة التاريخ الكامل للاغتيال السياسي، ولاستكمال الموضوع ارتأينا أن نزيد ونكثر حول مفهوم القتل والاغتيال ووجدنا أن القتل هو إزهاق روح إنسان حي بغير وجه حق، وانه يندرج تحت مصطلح القتل صنفان رئيسان الأول ما يتم عن إرادة الجاني المتحررة من الإكراه والعلم بجزئيات الجريمة والعقوبة على شكل يتوفر لدى الشخص المعتاد. ويدعى بالقتل العمد، والثاني ما يتم عن إرادة الفعل دون نتيجة الجرمية ويدعى بالقتل غير العمد والقتل العمد وغير العمد جريمة قديمة قدم التاريخ منذ أن جنت يدا قابيل بقتل أخيه هابيل كما يروي لنا ذلك القرآن الكريم.

والقتل العمد في نظر القانون نوعان: نوع تحيط به ظروف اعتيادية، وآخر تحيط به ظروف، كالقتل مع سبق الإصرار والترصد والقتل بدافع دنيء والقتل بطرق وحشية والقتل الواقع على موظف أو مكلف بخدمة عامة أثناء أو بسبب وظيفته أو خدمته وقتل الفروع للأصول وغيرها.. والاغتيال نوع من القتل إلا انه مصطلح سياسي أكثر مما هو قانوني ونستطيع أن نسوق تعريفاً متواضعاً وهو أن الاغتيال يعني القتل غدراً وعلى حين غفلة من المجني عليه، وهو بالطبيعة يندرج تحت القتل مع سبق الإصرار والترصد، لان الجاني غالباً ما يهيئ الأسباب ويترصد المجني عليه في أثناء حياته اليومية الاعتيادية كالتنقل من داره إلى دائرته أو بالعكس أو حين السفر والمبيت في الفندق والجاني في الاغتيال عادة يكون مدعوماً بجهة معينة سياسية أو اجتماعية كأن تكون منظمة، والهدف منه غالباً تصفية الخصوم وكانت لبعض الأحزاب التي تدعى بالثورية زمرا خاصة للاغتيالات تستهدف رموز القائمين على الحكم أو المتعاونين معه وأحيانا تكون جريمة اجتماعية أو اقتصادية بدافع الانتقام من ذوي الجاه والمكانة أو للتخلص من ذوي النفوذ الاقتصادي بغية ترك الطرق

مفتوحة أمام المتعبدين للمال الحرام.

ومن الجدير بالذكر أن الاغتيالات تزداد عندما تعم الفوضى ويسود الاضطراب في المجتمع كحالات الانقلاب أو الثورة أو الانتفاضات أو غياب السلطة فينتشر السلاح ويكون سهل التناول في يد كل من هب ودب فيستعمله دون خوف من رقيب ولا وجل من حسيب، وقد شاهدنا كثرة الاغتيالات في بداية التسعينيات بعد الانتفاضة وقبل تشكيل حكومة كردستان نتيجة الفوضى والاضطراب السائدين، وإبان اقتتال الإخوة من الحزبين الحاكمين المؤتلفين آنذاك. ولكن ولله الحمد ساد الأمن وغابت الفوضى وترسب الاضطراب، ومما يؤسف له الآن حدوث حالات الاغتيال والتصفية الجسدية بصورة فردية أو جماعية بين الجماعات المتصارعة على الحكم، أو بدافع الانتقام نتيجة الأحقاد الماضية التي ولدتها ادوار التاريخ المختلفة مع اختلاطها بسوء الفهم وقلته من قبل الكثير من تلك الجماعات.

سيكولوجياً لم يسجل السلوك العدواني وكذلك العنف أي تقدم على صعيد البناء والنمو سواء للفرد أو للمجتمع بصورة عامة، عبر التاريخ السياسي والمدون للإنسان وخلال تطور المجتمعات البشرية وجد أن لغة الحوار والتفاهم بين الأطراف المتنازعة والتي تدخل في إشكالات شتى هي أجدى وانفع من أية لغة أخرى مهما كانت الخلافات والتوجهات المتعددة ما بين تلك الأطراف.

ما نراه الآن من أساليب مأساوية تعبر عن ذاتها من خلال لغة العنف والإبادة وإلغاء الآخر وهي لغة الاغتيالات في الساحة السياسية للمجتمع العراقي هي اولاً ارتداد مأساوي إلى زمن التخلف والوحشية وزمن العجز في الوصول إلى فهمهم الآخر. وكذلك تعبير عن حالة من الخواء الفكري والإخلاص السياسي لمرتكبي هذه الجرائم والذين برأيي لا يمتلكون أي برنامج مُعلن أو مخفي سوى أن برنامجهم الذي يكشفون عنه الآن هو برنامج؟ (عقيم) يسعى إلى إزالة الآخرين جسدياً وبصورة عشوائية وبالتأكيد أن هذه الحالة سوف تؤدي إلى مزيد من الاحتقان النفسي ومن التعقيدات الاجتماعية والسياسية في مجتمعنا العراقي الذي أُبتُلي وعبر أكثر من ثلاثة عقود بمثل هذه الأساليب من النفي والإلغاء والإبادة الفردية والجماعية على وفق تخمينات مزاجية حاقدة لا تُكّرس إلا لحالة نفسية مرضية ولا تعبر سوى عن شخصيات مضطربة عقلياً ونفسياً واجتماعياً وكذلك اخلاقياً هؤلاء الأشخاص لا ولن يجدوا زادهم إلا عبر هذه الفوضى المأساوية ليُعكروا مسيرة العقل والمنطق والبناء والتي

يحاول الخَّيرون والعقلاء من هذا البلد أن يبدأوا بها وذلك بطي صفحة الماضي المرير والبدء بالخطوات الموجبة لبناء الإنسان العراقي من جديد على أسس صحية وديمقراطية وحضارية تليق به ومن ثم إعادة بناء مجتمع عبر الإقدام بالخطوات الأولى نحو بناء مؤسسات المجتمع المدني وكما اعتقد بان اسلم رَدّ وخير مواجهة لهؤلاء المجرمين الذين يعيثون فساداً واجراماً في العراق الحالي هو المُضي قُدماً ببرنامج الإنشاء والاعمار وإعادة تكوين هيكلية المجتمع العراقي بشكل معاصر وكذلك الوقوف لهؤلاء المجرمين والقتلة بالمرصاد والتعامل معهم بقبضة من الحديد وباللغة التي اختاروها هم للحيلولة دون مواصلتهم لنشاطاتهم اللانسانية في هذه الأجواء من الفوضى.

وأما القانون الأساسي في لعبة الاغتيالات السياسية فيتكون من مادة واحدة وهذه المادة تتضمن جملة واحدة تقول (اقتل عدوك قبل أن يقتلك) انه قانون أزلي. قانون لا يستثني احداً في أي زمان وأي مكان، وتطبيق هذا القانون جعل هناك قائمة طويلة من الاغتيالات السياسية الكبرى، نجد فيها اسماء كبيرة ومؤثرة في زمانها ومكانها: من عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب(ع) إلى مارتن لوثركنج وغاندي وكِندي والملك عبدالله الأول ووصفي التل ورفيق الحريري والشيخ احمد ياسين وغيرهم، وطبيعي أينما وجدت السلطة وجد الصراع عليها وأينما وجد الصراع على السلطة وجدت الاغتيالات السياسية، ولكن بالتأكيد السلطة ليست دافعاً وحيداً للاغتيالات فهناك النزعات العرقية والطائفية بين جماعتين أو داخل جماعة واحدة احياناً وهناك الاغتيالات السياسية ذات دوافع اقتصادية التي تنفذها جماعات المافيا أو الشركات الكبرى التي تلجأ احياناً إلى تصفية أعدائها ومنافسيها جسدياً. وهناك شخصيات وطنية كبيرة دفعت حياتها ثمناً لأفكارها ومواقفها الوطنية. وفي الآونة الأخيرة وبسبب الوضع الأمني الغير مستقر في العالم العربي تحديدا كثرت الاغتيالات بكل أنواعها ولاسيما بعد فقدان السيطرة الأمنية نتيجة احتلالات واقعة على العراق وفلسطين وما يدور من أحداث سياسية في لبنان وانتشار ظاهرة الإرهاب الدولي مما فتح الطريق أمام ازدياد عمليات التصفية والاغتيال.

والاغتيال ظاهرة موجودة في الدول ذات الأنظمة الشمولية أو الدكتاتورية أو الذين استولوا على السلطة عن طريق القوة أو إذا كان تداول السلطة لم يكن نتيجة عقد بين الشعب والسلطة ولا توجد سيادة القانون في هذه الدولة. والأسباب الرئيسة للاغتيال هي عندما لا تكون الدولة ديمقراطية ولا يطبق القانون بشكل متساو على الكل فهذا يصبح

سبباً رئيساً لكي يقوم ذوو السلطة والنفوذ بتحقيق أهدافهم بشكل غير حضاري وبدون أية مسؤولية وبفرضه على الناس خاصة أمام الأشخاص الذين يحسون بأنهم عقبة أمامهم أو احسن منهم، لهذا لا يجدون أي إطار سوى الرفض القطعي (الاغتيال) هذا في المنظور العام أو السياسي. لكن هناك أسباب أخرى للاغتيال مثل الثأر والجهالة وبعض الأعراف الاجتماعية أو الصراع أو تدهور الوضع الاقتصادي وكذلك التصفيات السياسية والاثنية والعرقية والعشائرية والشخصية وعدم وجود منفذ آخر للعلاج بمعنى الوصول إلى حالة اليأس. كل هذه بسبب اللااستقرارية ووجود الزعزعة الأمنية. ومن الأسباب الرئيسة ايضاً صراع المذاهب والأديان وتصفية الحسابات السياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية ووجود العصابات والتدخل الدولي المرتبط بمعالجة أثار الإرهاب ولمعالجة هذا الوضع يجب وجود سلطة سياسية وطنية ديمقراطية عادلة يساهم فيها جميع فئات الشعب ووجود سلطة قضائية محايدة لتطبيق القوانين على الجميع من دون أي تمييز.

وبسبب الاختلافات الفكرية العميقة بين الأطراف المتصارعة شهدت الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تطورا نوعيا و كميا في الاغتيالات السياسية . من أبرز محاولات الإغتيال في هذه الفترة هي التي نجى منها فيدل كاسترو بإعجوبة عدة مرات وكانت كل هذه المحاولات مخططة لها من قبل وكالة المخابرات الأمريكية وبالتعاون مع معارضين كوبيين وكان إحدى الوسائل التي أستعملت هي إستعمال سيجار تم حقنه بسموم قاتلة، وهناك مزاعم أخرى في ضلوع الوكالة في محاولات لإغتيال القائد الثوري تشي جيفارا و الرئيس الشيلي السابق سلفادور أليندي (١٩٠٨ - ١٩٧٣) الذي تشير مصادر أخرى انه مات منتحراً. قام الرئيس الأمريكي جيرالد فورد في عام ١٩٧٦ بإصدار قانون يمنع ضلوع الحكومة الأمريكية بكل قنواتها في عمليات الإغتيال.

في نفس الوقت كانت هيئة أمن الدولة السوفيتي أو ما كان يعرف بالحروف المختصرة كي جي بي نشيطة جدا في إغتيال المعارضين الذين كانوا لاجئين في دول أخرى ومن الأمثلة التقليدية على ذلك هو إغتيال الروائي و المسرحي البلغاري غوركي ماركوف (١٩٢٩ - ١٩٧٨) الذي لجأ إلى بريطانيا وعمل كصحفي و مراسل لهيئة الأذاعة البريطانية وقام بتوجيه إنتقادات شديدة لحكومة بلغاريا الشيوعية وبعد محاولتين فاشلتين تم إغتياله بنجاح في لندن في ٧ سبتمبر ١٩٧٨.

وبالرغم من إصدار جيرالد فورد القرار رقم ١٢٣٣٣ القاضي بمنع الاغتيالات إلا أن هناك مؤشرات على إستمرار تجنيد و تدريب منفذي الاغتيالات في الولايات المتحدة و روسيا. ففي مدينة كولومبيا الواقعة في ولاية جورجيا يوجد مؤسسة العالم الغربي الأمنية Western Hemisphere Institute for Security Cooperation وهي مؤسسة تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية ومهمتها تدريب الهيئات الأمنية والعسكرية لدول أمريكا الجنوبية، ويتخرج حوالي ١٠٠٠ طالب سنويا من هذه المؤسسة وهناك الكثير من الجدل حول الأغراض الحقيقية لهذه المؤسسة ففي عام ١٩٩٩ إعترض الكونغرس الأمريكي على إستعمال المؤسسة كتابا منهجيا عن طرق التعذيب في المنهج الدراسي للمعهد وقيام هذه المؤسسة بتدريب جهاز الأمن في دول هي على اللائحة العالمية لإساءتها لحقوق الإنسان، ويسمى هذه المؤسسة من قبل المعارضين بمدرسة الاغتيالات. ونفس الإتهام موجه إلى روسيا على إستمرارها على تكتيكات المخابرات السوفيتية السابقة فيما يخص الاغتيالات وخاصة في الشيشان.

تعتبر عملية ميونخ التي قامت بها أفراد من منظمة أيلول الأسود ، والتي يعتقد إنها كانت من تنظيم صلاح خلف (ابو إياد) الأبرز من سلسلة الاغتيالات الطويلة و المستمرة نتيجة الصراع العربي - الإسرائيلي وبالرغم من كون الاغتيالات ليست بظاهرة جديدة في هذا الصراع إلا أن عملية ميونخ أعتبرت من قبل البعض من أهم الهجمات الإرهابية في العصر الحديث، وأنها دفعت بالقضية الفلسطينية تحت الأضواء العالمية، لافتة الإنتباه لعقود من الصراع في الشرق الأوسط. قام أفراد من منظمة أيلول الأسود أثناء دورة الأولمبياد الصيفية المقامة في ميونخ، ألمانيا عام ١٩٧٢ بإحتجاز أفراد من الفريق الأولمبي الإسرائيلي كرهائن، مطالبين بإطلاق سراح ٢٣٤ معتقل في السجون الإسرائيلية بالإضافة إلى إطلاق سراح الألمانيين أندرياس بادير و أولريك مينهوف أعضاء حركة الجيش الأحمر الألمانية اليسارية الإرهابية وقام المختطفون برمي احد الرياضيين من الشرفة لإقناع السلطات الإسرائيلية و الألمانية الرافضة للمفاوضات بجديتهم وقامت قوة من الشرطة الألمانية بمحاولة إنقاذ فاشلة لكن الأمر إنتهى بإغتيال ١١ رياضيا إسرائيليا وقتل ٥ من المختطفين الثمانية .

إن بدايات القرن العشرين أرخت لواحدة من أهم عمليات الاغتيال السياسي، عندما لاحق الاستبداد العثماني قائداً ومفكراً وكاتباً معارضاً هو عبد الرحمن الكواكبي إلى منفاه في القاهرة، حيث جرى دس السم له وقتله في العام ١٩٠٤ من جانب عملاء عثمانيين في إطار

تصفية حساب مع رجل تنوير وحرية، حمل لواء إحداث تبدل سياسي في علاقات العثمانيين مع العرب داعياً إلى إقامة خلافة عربية.

وتكررت عمليات اغتيال القادة في البلدان العربية، وكان بين ابرز الذين اغتيلوا في النصف الأول من القرن العشرين، ثلاثة هما عبد الرحمن الشهبندر داعية التحرر الوطني والاجتماعي، واحد قادة الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ الذي قتله متطرفون إسلاميون في عيادته بدمشق عام ١٩٤٠، ثم انطون سعادة صاحب الدعوة العقائدية المميزة، التي هزت الفكر السياسي في سوريا الكبرى، ووضعت المنطقة على قاعدة تغيير شامل في عقليتها وبناها السياسية والاجتماعية، فجرى اغتياله عام ١٩٤٩ في مسرحية اعتقال قام بها دكتاتور سوريا حسني الزعيم، ليمثل بعدها أمام محاكمة صورية لبنانية اعدم بعدها، وكان سبقه في شباط من العام نفسه اغتيال حسن البنا مؤسس وزعيم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، التي مدت ظلالها وتنظيمها إلى معظم البلدان العربية والإسلامية، حيث اطلق عليه الرصاص في ظل تحالف الملكية المصرية والاستعماريين البريطانيين الذي كانوا يحتلون مصر حينها.

وكان بين تعبيرات النهج الثاني في عمليات الاغتيال السياسي الذي أصاب القادة والحكام في المنطقة، اغتيال الملك عبدالله بن الحسين ملك الأردن في العام ١٩٥١ من قبل احد معارضيه بسبب ما قيل عن دوره في حرب فلسطين، وكذلك اغتيال ملك العراق فيصل الثاني في العام ١٩٥٨، واغتيال رئيس جمهورية العراق عام ١٩٦٦ عبدالسلام عارف في إطار صراعات سياسية داخل النظام الحاكم، ومثله اغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود في العام ١٩٧٥، والرئيس اليمني إبراهيم الحمدي ١٩٧٧، وخليفته احمد الغشمي في العام التالي، وكلاهما جرى اغتياله في إطار تصفية خلافات سياسية.

وكان اغتيال الرئيس المصري محمد انور السادات في العام ١٩٨١ من قبل أعضاء في جماعة إسلامية مسلحة في سياق اعتراض معلن على سياساته وخاصة في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي ودور مصر فيه، وكذلك جرى اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب بشير الجميل في تفجير الاشرفية في العام ١٩٨٢ على قاعدة الاختلاف مع نهجه السياسي في الداخل اللبناني وفي علاقات لبنان الخارجية ولاسيما في علاقته بسوريا وإسرائيل، وجرى قتل الرئيس اللبناني رينيه معوض عام ١٩٨٩ على قاعدة تناقضات في السياسة اللبنانية وعلاقات لبنان الإقليمية والدولية.

لقد سجل القرن الماضي مئات عمليات الاغتيال السياسي في المنطقة، وفي خلال أربعين عاماً تمتد ما بين العام ١٩٥١ تاريخ اغتيال الملك عبد الله في الأردن والعام ١٩٩١ تاريخ اغتيال الرئيس الجزائري محمد بوضياف، اغتيل أربعة عشر حاكماً عربياً، هي بعض من عشرات محاولات الاغتيال تمت، فيما باءت عمليات أخرى بالفشل، ومثلها العمليات التي طالت قادة من المعارضين والنشطاء السياسيين الكبار في بلدان كثيرة ولاسيما في لبنان وفلسطين والعراق والجزائر واليمن، التي حصدت الاغتيالات فيها خلال مابين السبعينات والتسعينات عشرات من القادة بينهم ثلاثة من الرؤساء والوزراء وقادة الأحزاب السياسية، فيما حصدت الاغتيالات في فلسطين عشرات من القادة تمت تصفيتهم من جانب القوات الإسرائيلية وبينهم مؤسس وزعيم حركة حماس الشيخ احمد ياسين الذي اغتيل في غزة عام ٢٠٠٣ وقبله اغتيل في مالطا زعيم ومؤسس حركة الجهاد الإسلامي فتحي الشقاقي.

إن واقع الاغتيالات السياسية في لبنان، ربما كان الأهم في بلدان الشرق الأوسط بسبب الصراع الدموي الذي عاشه لبنان منذ بداية السبعينات، ومازال مستمراً بصورة ما، وقد جعل منه مسرحاً دموياً لعمليات اغتيال أصابت لبنانيين وفلسطينيين وعرباً آخرين وأجانب من جنسيات متعددة، تشاركت في القيام بها دول وجماعات سياسية مسلحة وقتلة مأجورون، وكان بين من شملتهم عمليات الاغتيال من اللبنانيين إضافة إلى الرئيسين بشير الجميل ورينيه معوض، كان زعيم صيدا معروف سعد الذي اغتيل عام ١٩٧٥، واعتبر اغتياله شرارة الحرب الأهلية، وبعده جرى اغتيال مؤسس وزعيم الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط ١٩٧٧، وطوني فرنجية نائب زغرتا ونجل الرئيس اللبناني سليمان فرنجية عام ١٩٧٨، ورئيس وزراء لبنان رشيد كرامي الذي اغتيل في حادثة تحطم طائرة عام ١٩٨٧، ومفتي لبنان الشيخ حسن خالد الذي اغتيل بسيارة مفخخة عام ١٩٨٩، وداني شمعون رئيس حزب الأحرار ونجل الرئيس اللبناني كميل شمعون في ١٩٩٠، كما قتل الوزير السابق ايلي حبيقة في تفجير سيارة بداية ٢٠٠٢.

وكان لبنان في السبعينات والثمانينات مسرحاً لاغتيال عشرات من القادة الفلسطينيين، كان بينهم اغتيال القادة الثلاثة كمال ناصر وكمال عدوان وأبو يوسف النجار في نيسان ١٩٧٣، والإعلامي الفلسطيني غسان كنفاني الذي اغتيل ببيروت عام ١٩٧٥، وكبير رجال الأمن الفلسطيني ابو حسن سلامة، والعميد سعد صايل قائد القوات الفلسطينية الذي اغتيل في البقاع ١٩٨٣.

لقد تعددت وتنوعت أهداف وأشكال وأساليب عمليات الاغتيال السياسي في لبنان، فكان بين الذين طالتهم تلك العمليات، لبنانيون وعرب غيرهم وأجانب، وكان بينهم مسؤولون حكوميون ورجال سياسة وفكر ورجال دين وقادة أحزاب سياسية وشخصيات أكاديمية وأمنية ودبلوماسيون، وتعددت أساليب الاغتيال وتنوعت أدواته من عمليات إطلاق النار إلى السيارات المفخخة، وعمليات التلغيم، كما تعدد القائمون بها، لكنه نادراً ما تم الكشف عن القتلة الحقيقيين، وغالباً جرى تحميل إسرائيل مسؤولية عمليات الاغتيال، وان كانت هي بالفعل تتحمل مسؤولية الكثير منها، فان من الحق القول، أن أطرافا محلية وعربية ودولية، كانت ترتكب عمليات اغتيال في لبنان وتتهم بها إسرائيل.

غير أنه وفي كل الأحوال، فقد كان الاغتيال السياسي في لبنان وكل بلدان المنطقة تعبيراً عن عجز القوى التي تقوم به، وتجعله طريقاً في تعاملها مع أشخاص أو جماعات سياسية، أو أحداث، وفي الأهم من نتائجه لم يؤد الاغتيال غالباً إلى نهايات تتوافق مع مصالح مرتكبيه، فعمليات الاغتيال التي نفذتها وتنفذها إسرائيل ضد الفلسطينيين، لم تضع نهاية لنضالهم ضد الاحتلال الإسرائيلي، ولا استطاع النظام البائد في العراق الحفاظ على وجوده رغم كل ما نفذه من عمليات اغتيال داخل العراق وخارجه، وها هي عمليات الاغتيال في لبنان وآخرها اغتيال الرئيس الحريري لم تمنع من توجه اللبنانيين إلى المستقبل بحثاً عن شروط أفضل لحياتهم، بل هي كانت حافزاً لهم في هذا الاتجاه.

المراجع

١. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، لبنان، طبعة أولى ١٩٩٧، الجزء العاشر.

٢. وليد المعلم، تاريخ سورية ١٩١٨-١٩٥٨)،، دمشق، طبعة أولى ١٩٨٥.

٣. مطيع النونو، دولة البعث وإسلام عفلق،، الطبعة الأولى ١٩٩٤.

٤. الملازم أول سليمان علي الصباغ، مذكرات ضابط عربي في جيش الانتداب الفرنسي، مطبعة كرم، دمشق، ١٩٧٨.

٥. رياض المالكي، ذكريات على درب الكفاح والهزيمة، مطبعة الثبات، دمشق، ١٩٧٢.

٦. مذكرات مصطفى رام حمداني، شاهد على أحداث سورية وعربية، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٩.

٧. منشورات الفرع الثقافي العسكري، المالكي رجل وقضية، دمشق، ١٩٥٦.

٨. بدر عبدالملك، بروتوس ما زال حيا، دارالمدى للثقافة والنشر، الطبعة الاولى، دمشق، ٢٠٠١.

٩. عاصم الجندي، الاغتيال، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٩.

١٠. لي ديفيز، اغتيالا غيرت وجه العالم، مؤسسة الايمان، بيروت، ١٩٩٦.

١١. ج صدقة، من قتل هؤلاء، دار الشواف والكاتب العربي، ١٩٩٢.

١٢. عبدالحكيم العفيفي، تاريخ الاغتيالات السياسية في مصر، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٢.

١٣. عادل حمودة، قنابل ورصاص، سينا للنشر، القاهرة ١٩٩١.

١٤. د. محمد الفاضل، الجريمة السياسية وضوابطها، المطبعة العصرية، بيروت، ١٩٦١.

١٥. نادر محمود، تاريخ الاغتيالات السياسية الحديث، دار النهضة، بيروت، ١٩٩١.

١٦. هاني خير، حرب الاغتيالات السياسية، دار دمشق، دمشق، ١٩٨٩.

١٧. د. محمد متولي، قضايا الاغتيالات السياسية، بدون دار نشر، القاهرة، ١٩٨٥.

١٨. ابراهيم مسعود، بئر الخيانة، دار الشباب، القاهرة، ١٩٩١.

١٩. هاني خير، الاصابع الخفية ضد الاهداف البشرية، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١.

٢٠. مازن النقيب، لماذا الاغتيالات السياسية، الاوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٤.

٢١. د. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الاول، بيروت، ١٩٧٩.

٢٢. برنارد لويس، الحشاشون فرقة ثورية في تاريخ الاسلام، ترجمة محمد موسى، القاهرة، ١٩٨٦.

٢٣. ناصر الدين النشاشيبي، من قتل الملك، الكويت، ١٩٨٠.

٢٤. د. ابراهيم العطا، الموسوعة الهاشمية في القرن العشرين، عمان، ١٩٩٥.

٢٥. محمد رجب سلامة، الاجرام السياسي المعاصر، مركز الاصدقاء، عمان، ٢٠٠٠.

٢٦. د. محمد الفاضل، محاضرات في الجرائم السياسية، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٦٣.

٢٧. د. محمد رجب سلامة، من قتل هؤلاء، دار الاسراء، عمان، ١٩٩٩.

٢٨. جيمس برستد، فجرالضمير، ترجمة د. سليم حسن، مكتبة مصر بالفجالة، القاهرة.

٢٩. عبدالعزيز علي، الثائر الصامت، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦.

٣٠. د. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثاني، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٣.

٣١. السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي – المفاهيم والقضايا، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة ١٩٨٠.

٣٢. د. ادونيس العكرة، الإرهاب السياسي، دار الطليعة للنشر، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٨٣.

٣٣. فهد الساكت، موسوعة أشهر الاغتيالات السياسية في العالم، دار اسامة للنشر، عمان، ٢٠٠٠.

٣٤. سعيد الجزائري، التصفيات السياسية في العالم، دار الجبل، بيروت، ١٩٩٣ الجزء الأول.

٣٥. د. رفعت سيد أحمد، نجوم فوق الجبين، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، ط١، ١٩٩٩.

٣٦. د. عبد الوهاب المسيري، من الانتفاضة إلى حرب التحرير الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، القاهرة.

٣٧. سعيد الجزائري، ملف الثمانينات عن حرب المخابرات، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩

٣٨. آمال الخزامي، عامان من جرائم القتل الإسرائيلي، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٧ يناير ٢٠٠٢، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام، القاهرة.

٣٩. مجموعة مؤلفين، الاغتيالات السياسية في لبنان، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت ٢٠٠٥

المؤلف

نضال محمد العضايلة

- **كاتب صحفي وباحث.**
- **محرر صحفي في المكتب الإعلامي في جامعة مؤتة.**
- **صحفي سابق في العديد من الصحف المحلية والعربية.**
- **كاتب مقالة صحفية.**
- **مؤلِّف كتابي الديمقراطية وأدوات المشاركة السياسية، وتاريخ الأردن السياسي.**

هذا الكتاب

وكان بين تعبيرات النهج الثاني في عمليات الاغتيال السياسي الذي أصاب القادة والحكام في المنطقة، اغتيال الملك عبدالله بن الحسين ملك الأردن في العام ١٩٥١ من قبل أحد معارضيه بسبب ما قيل عن دوره في حرب فلسطين، وكذلك اغتيال ملك العراق فيصل الثاني في العام ١٩٥٨، واغتيال رئيس جمهورية العراق عام ١٩٦٦ عبدالسلام عارف في إطار صراعات سياسية داخل النظام الحاكم، ومثله اغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود في العام ١٩٧٥، والرئيس اليمني إبراهيم الحمدي ١٩٧٧، وخليفته أحمد الغشمي في العام التالي، وكلاهما جرى اغتياله في إطار تصفية خلافات سياسية.